

الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

الرق والرقيق

في العصور القديمة والجاهلية وصدر الإسلام



دار النهضة العربية

الرق والرقيق

في العصور القديمة

والجاهلية وصدر الإسلام

الرق والرقيق

في العصور القديمة

والجاهلية وصدر الإسلام

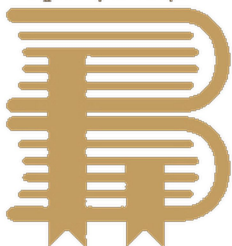
الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

استاذة في الجامعة اللبنانية

كلية الآداب والعلوم الانسانية

الفرع الاول

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطه يديل < mktba.net



دار النهضة العربية

رقم الكتاب : 19147
اسم الكتاب : الرق والرقيق
المؤلف : د. فاطمة قنورة الشامي
الموضوع : تاريخ
رقم الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 1430 هـ - 2009 م.
القياس : 24 × 17
عدد الصفحات : 148

منشورات : حار النهضة العربية
بيروت - لبنان

الزبدانية - بناية كريدية - الطابق الثاني
تلفون : 736093 / 743167 / 743166 1 961 +
فاكس : 736071 / 735295 1 961 +
ص.ب 0749 - 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 - لبنان
بريد الكتروني : e-mail:damahda@cyberia.net.lb

© جميع حقوق الطبع محفوظة
ISBN 978-9953-537-64- 1

فهرس الموضوعات

9.....	الإهداء
11.....	المقدمة
13.....	منهج البحث
16.....	نقد المصادر

الفصل الأول:

21.....	الرق تعريفه (اللغوي والديني والتاريخي والاقتصادي والاجتماعي)
---------	--

الفصل الثاني:

27.....	تاريخ الرق عند الأمم القديمة
	(بلاد فارس والصين وبابل والاعريق والرومان واليهود والمسيحيون)

الفصل الثالث:

35.....	مصادر الرق لدى الأمم القديمة والجاهلية والإسلام
36.....	• المصادر الاجتماعية للرق (فقر دين زواج)
38.....	• المصادر الاقتصادية للرق (تجارة خطف لصوصية)
40.....	• المصادر القانونية للرق (القانون الجزائي وقانون الوراثة)
40.....	• المصادر العسكرية للرق (الحروب)
41.....	أولاً: الحرب وفتح البلد صلحاً . صلح مع قبول الدين الاسلامي
	. صلح بدون قبول الدين الاسلامي
42.....	(أهل الذمة)
44.....	. الأراضي الزراعية
44.....	ثانياً: الحرب وفتح البلد عنوة . أهل الذمة

- 44..... المرتكون .
 45..... الأعاجم .
 45..... المشركون والكفار من العرب .
 51... (الغنيمة: الأسر المسيبي الفبي الأرض)

الفصل الرابع:

- 55..... حقوق الأرقاء
 55..... أولاً: حقوق الأرقاء منذ القدم وفي الجاهلية
 ثانياً: حقوق الأرقاء في الإسلام: حسن المعاملة، المساواة،
 الحصانة الجسدية، حقه بعدم دفع الزكاة، حق النصح لمسيده، حق العلم،
 حق الاحتفاظ بوفر خاص، حقه إدارة أعمال سيده، مرافقة السيد في
 الحرب، حق العبد بالاجارة. 56.....
 ثالثاً: حق العتق للأرقاء 71.....
 أساليب العتق: الموجبة 75.....
 أساليب العتق المشروطة 82.....
 (المكاتبه التبخير الاستيلاء) 82.....
 العتق والولاء (ولاء العتاقة ولاء المولاة) 96.....
 رابعاً: الحقوق التي حرم منها الأرقاء 99.....
 خامساً: واجبات الأرقاء 101.....

الفصل الخامس:

- 103..... حقوق الأسياد:
 السيد برد العبد عند الشراء 103.....
 عدم دفع الزكاة للعبد 103.....
 حق السيد بالزواج والتسري وملك اليمن والاستبراء 103.....
 حق السيد بالنسبة لأطفال الاماء 111.....

الفصل السادس:

عقوبة الأرقاء 115

الفصل السابع:

تأثير الأرقاء الاجتماعي من خلال المرأة المسترقّة

تأثيرها في النسب، في البيت الزوجي، في المجتمع وتأثيرها

على المرأة الحرة 123

فهرس المصادر المراجع 141

الاهداء

إلى روح أستاذتي

الدكتورة زاهية قدورة

والى روح والدتي رافت جميل قدورة

وأخنة صالح فزوخ رحمهم الله جميعاً.

د. فاطمة قدورة

المقدمة

منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، وجد معه ذلك التوق الأزلي إلى التحرر، وسبب ذلك، وجود الظلم والاستبداد والعبودية بين أفراد المجتمع.

وجانب الأهمية في الموضوع، أن الرق لحتل منذ القدم مكانة هامة في كافة المجتمعات. فلا يكاد أي عصر من العصور التاريخية الغابرة، يخلو من كلمة رق، رقيق، استرقاق. فلقد رافقت هذه التسميات البشرية منذ فجر التاريخ. وذلك لأثر الرقيق في شتى النواحي الفكرية والسياسية والاجتماعية. ولشدة ما علناه الأرقاء من صنوف القهر والأذلال.

والواقع أن الديانة الإسلامية، اهتمت بالأرقاء، فسهلت لهم سبل العتق، واهتمت بأوضاعهم المادية والمعنوية، وأتاحت لهم مجال المساهمة في بناء الحضارة العربية الإسلامية، بعد أن كانوا يعيشون على هامش المجتمعات والحضارات الغابرة.

فالإسلام وبهدي من القرآن، ساهم في المساواة بين أفراد المجتمع (عبد — حر) دون أي تمييز في اللون والعرق والعنصر. ومن خلال المقارنة بين الممارسات تجاه الأرقاء للشعوب القديمة وللغرب في الجاهلية وللمسلمين في صدر الإسلام. أدركنا أهمية تعاليم القرآن وتشريعات الرسول التي أعطت للأرقاء مكاسب وحقوق لم يعرفها الأرقاء منذ القدم. فكان الإسلام تقدماً لا تقليدياً في معالجته لهذه المشكلة الإنسانية.

والملاحظ أيضاً بالنسبة لأهمية موضوع الرق... أن الرقيق ما زال في عصرنا الحاضر الشغل الشاغل لكبرى دول العالم. ويؤكد ذلك الاعلان العالمي لحقوق

الإنسان، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول 1948. وأهم ما جاء في بعض مواده ما يلي: إن الاسترقاق والاستعباد محظوران حظراً كاملاً بما في ذلك الاتجار بالعبيد محلياً ودولياً وكذلك تعذيب الأشخاص. وهذا دليل على وجود الرق والاسترقاق حتى عصرنا هذا.

وسنحاول معرفة أوضاع الأرقاء لدى الشعوب القديمة وفي العصر الجاهلي، لننتقل إلى معرفة ما قدم القرآن منذ ألف وأربعمائة عام للأرقاء والعبيد من هدي ومعونة.

منهج البحث

ولقد كانت دراستي للرق منذ القدم بمثابة المدخل للعصر الجاهلي وصدر الإسلام. ومما دعاني للتركيز على هذين العصرين، كثرة الغزوات والحروب والفتوحات آنذاك والتي أمدت العالم الإسلامي بالسبي والأرقاء. بالإضافة إلى ظهور التشريعات للدولة الإسلامية التي غيرت في مفهوم الرق بما أعطته لهم من حقوق ومكاسب لم يعرفها الرق منذ أقدم العصور.

ولقد قمت بتقسيم البحث إلى عدة فصول.

ففي الفصل الأول عرّفت الرق من جميع وجوهه اللغوية والدينية والاقتصادية، وبحثت عن الظروف والأوضاع التي ساعدت على ظهور كل هذه التعريفات وبالتالي عملت على تصنيف الرقيق اجتماعياً عند الشعوب القديمة.

وفي الفصل الثاني انتقلت إلى تاريخ الرق عند الامبراطوريات القديمة، كفارس والصين وبابل والاعريق والرومان واليهود والمسيحيين. والظروف التي ساعدت على استرقاقه فوجدت أنه مع استقرار الإنسان، وظهور فكرة العمل بدأت الحاجة إلى اليد التي تعمل دون أن تطلب.

وبظهور القوى القيادية بدأت تظهر صورة الإنسان الضعيف الذليل الذي يسخر لخدمة الآخرين، ومع بداية الحروب ظهرت صور أخرى للاسترقاق.

ولقد بينت الرق عند الأمم القديمة التي استعملت الرقيق كمساهم في الحضارة المادية ورفاهية العيش والتمكين لسلطانها والمحافظة على وجودها.

في الفصل الثالث: بينت مصادر الرق لأعرف الأسباب التي توجب الرق

على الانسان الحر (فمن الدين إلى العقوبة إلى الفقر فالوراثة فالجزية) وجدت أن هذه المصادر لا تتطلب منا الوقوف طويلاً مع الأرقاء لتحديد مكانتهم وحقوقهم ومعرفة تأثيراتهم في شتى النواحي، لأن مصادر الرق الأنفة الذكر تحدث بشكل عرضي. فظهر لي أن تجارة الرقيق من أهم المصادر لأنها تعطي للرقيق شكل السلعة المادية التي تسقط مفهومه الانساني المعنوي. ويوازي تجارة الرقيق في الأهمية الحروب التي تقدم الأعداد الهائلة لمؤسسة الرق. ولقد عاجت هذا المصدر بشكل موسع لأن الحروب تعتبر الرئة التي تعطي الديمومة للرق.

ولقد كان سبب عرضي لأحكام الحرب في الإسلام تمهيد الطريق من أجل الوصول إلى المنفذ الذي سمح للرقيق بالدخول إلى الدولة الإسلامية. فوجدت أن الدولة الإسلامية وفي محاولتها نشر الدين الجديد، اصطدمت بالشعوب الوثنية التي رفضت الإسلام، فاضطر القادة المسلمون إلى دخول البلد عنوة، وبالتالي إلى الأسر والسبي لأهل البلد، مما يعني استرقاقهم. ثم انتقلت إلى أحكام الأسرى والسبي في الدولة الإسلامية.

أما في الفصل الرابع: فكان عن حقوق الأرقاء منذ القدم إلى الجاهلية ثم انتقلت إلى الإسلام. لقد وقف الرقيق وجهاً لوجه مع أفراد المجتمع الإسلامي. ماذا فعلت الدولة الإسلامية لهم؟ وماذا قدمت لهم من حقوق؟ وهل كانت هذه الحقوق إيجابية بحيث أنها ساعدت الأرقاء أم تركتهم على حالهم؟ الواقع يثبت العكس. ولقد قمت ببسط الحقوق التي أعطاهها الإسلام للرقيق كمحاولة لأبعاد الصفة المادية والدونية عنهم. فوجدت أن أهم هذه الحقوق كانت حق العتق وقارنته مع الدول القديمة والعصر الجاهلي وبينت الأساليب التي من خلالها يحصل العبد على حريته. ثم انتقلت إلى الولاء بعد العتق، وفيما بعد بينت الحقوق التي حرم منها الأرقاء، إضافة إلى واجبات الأرقاء.

الفصل الخامس: انتقلت إلى حقوق الأسياد، وخاصة حقهم بالزواج أو التسري أو ملك اليمنى والاستبداء، وما هو وضع أولاد الاماء.

وانتقلت في **الفصل السادس** من الحقوق والواجبات وحق العتق والولاء، وحق الأسياد إلى العقوبة. لأن العبد كالحُر في الثواب والعقاب. فبينت أن العقوبة

اختلفت في الجاهلية ومنذ القدم عنه في الإسلام. كون النظرة إلى الأرقاء تغيّرت، ولكن من مفهوم العبد بالعبد وليس العبد بالحر. وتحدثت عن عقوبة القتل والأبق والسرقه والزنى.

في الفصل السابع: وهو الفصل الأخير تحدثت عن تأثير الأرقاء، وأفردت التأثير للمرأة. فبعد اعطاء الحقوق وفرض الواجبات والعقوبات، ترى ما هو تأثير هذا الفرد وخاصة المرأة المسترقّة على المجتمع؟ وهل كان هذا التأثير سلبي أم إيجابي فقامت بدراسة موسعة تعرفت على وضع المرأة منذ القدم فدرست أجناسها ورافقتها منذ سببها وعرضها في أسواق النخاسة، ووقفت عند حيل النخاسين لأراها تستقر في دور الحريم لدى الخليفة أو في قصور الأمراء والأغنياء أو في بيت المحارب أو أي رجل من عامة الشعب. وقمت بمعالجة تأثيرها في النسب، في البيت العربي في المجتمع وكذلك تأثيرها على المرأة الحرة.

نقد المصادر

الدراسات حول هذا الموضوع كانت أما دينية تشريعية صرفه تتناول حقوق الأرقاء وواجباتهم وطرق عتقهم معتمدة على أحاديث النبي في هذا المجال، أو دراسة حضارية حول نهضة اجتماعية أو فكرية، فتأتي على ذكر العبيد كمساهمي في تغيير وضع ما، أو نشر عادة، أو القيام بثورة...

لقد اعتمدت القرآن لأنه أساس التشريع والحضارة العربية، واستطعت من خلال المعجم المفهرس لأيات القرآن أن أجمع كافة الآيات القرآنية التي تحدثت عن الرق. واستعنت بكتاب تفسير الطبري فيما يتعلق بشرح بعض الآيات القرآنية.

ثم انتقلت إلى كتب الحديث لأن أحاديث النبي (ﷺ) هي أساس التشريع في الدولة الإسلامية. فاعتمدت كتاب مفتاح كنوز السنة، تأليف أبي. فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي. وذلك لتثبيت الأحاديث والنظريات الفقهية التي تناولت وضع وحقوق الأرقاء. فقادني ذلك إلى مجموعة من كتب الصحاح. كصحيح البخاري بشرح الكرمانني تأليف أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزابه الذي عنيت بقراءته عناية كبيرة لتثبيت الأحاديث النبوية التي تتعلق بالأرقاء، كذلك استعنت بالجامع الصحيح للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري وبكتاب سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القرويني. فمن خلال كتب السنة هذه جمعت الأحاديث التي تناول فيها النبي (ﷺ) وضع الأرقاء.

فوجدت بعض الأحاديث تناقلتها عدة مصادر، فعمدت إلى المصدر الأقدم وقارنته مع المصادر الأخرى لأعرف ما زيد على الحديث وما نقص. كما وجدت

بعض الأحاديث تذكر في مصدر واحد فقط بينما تختفي من باقي المصادر. واستعنت أيضاً بكتاب شرح فتح القدير لابن الهمام لجلاء ما غمض علي من تفسير بعض الأحاديث.

من خلال القرآن والحديث وضعت الرقيق ضمن اطار المجتمع الإسلامي، فعرفت مكانته وحقوقه وواجباته، وعرفت التشريعات التي سنت من أجله. ووضح لي أن اهتمام الإسلام بالرقيق نابع من الدين الذي يدعو إلى المحبة والتعاطف والمساواة فاستطعت بذلك تكوين فكرة واضحة عن وضعه في المجتمع الإسلامي مما سيوضح لي سبب تأثيره.

أما الفتوحات التي تعتبر السبب المباشر لوجود السبي والرقيق، فلقد غطيت أخبارها بكتاب تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري الذي أفادني كثيراً، إلا أن وضوح البلاذري في كتابه فتوح البلدان، وسلسلة أسلوبه وأخباره المفيدة عن الفتح كانت ذات دلالات عميقة، سهلت كل ما اعترضني من مشاكل مع ابن الأثير في كتابه. ولقد وجدت في كتاب العقد الفريد، لابن عبد ربه بعض الروايات التي تتعلق بالأرقاء. كذلك كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. والذي حدثنا فيه عن بعض رجال الصحابة وكيفية معاملتهم للأرقاء. وفي كتاب ثلاث رسائل للجاحظ كونت صورة واضحة عن تأثير المرأة المسترقّة في المجتمع وخاصة المرأة القينة، كذلك كتاب نواذر المخطوطات للشيخ أبي الحسن المختار بن عبدون البغدادي المتطبب ابن بطلان الذي عرفني على الأعياب النخاسين. أما كتاب نهاية الأرب لشهاب الدين أحمد ابن عبد الوهاب النويري، فلقد وجدت فيه تفصيلاً مهماً لكتابة عقد المكاتب والتدبير من حيث ذكر اسم البلد واسم العبد وجنسيته وتاريخ أجراء العقد، وهذا ما لم أجدّه في أي مصدر آخر. كذلك كتاب الجبر والمقابلة لمؤلفه محمد بن موسى الخوارزمي الذي أعطاني أيضاً فكرة جديدة عن تقسيم وصية العبد المدبر إذا توفي قبل سيده وهذا يدل على شدة اهتمام ومحافظه الإسلام على حقوق الأرقاء مما يجعلني على بينة من المستوى الحضاري عند العرب.

أما المراجع الحديثة، فاهمها كتاب الرق في الإسلام، تأليف أحمد شفيق الذي

دار حول اظهار فكرة واحدة، الرق في الإسلام. فتحدث بصورة مطولة عن الرق منذ القدم، وانتقل تاركاً العصر الجاهلي إلى الإسلام مبيناً مصدر الرق وحقوق وواجبات الأرقاء بصورة مقتضبة جداً لا تشبع نهم الباحث، دون ذكر أي مرجع أو مصدر يسهل مهمة الباحث.

ومن المراجع الحديثة أيضاً كتاب الرق في القرآن تأليف إبراهيم الفلالي جمع فيه كل المراجع الحديثة التي تحدثت عن الرق، بمفهوم ديني محض، ذكراً الرق منذ القدم ومصادره أيضاً، دون ذكر أي مرجع استند عليه، مما لم يترك لي مجال الاستفادة منه. وهناك أيضاً كتاب جواد علي.

ولقد استعنت بالموسوعة الإسلامية فقامت بترجمة بعض المقاطع التي وضحت لي صورة الأرقاء في الإسلام، وسهلت لي الحصول على بعض المصادر. هذا بالإضافة إلى ترجمة بعض الفقرات من الموسوعة البريطانية التي ساعدتني على تكوين فكرة واضحة عن الأرقاء في العالم القديم.

ومن الموسوعات الأجنبية، انتقلت إلى ترجمة بعض الكتب الفرنسية، ككتاب العرب قبل الهجرة، تأليف الأب لامنس، الذي أفادني في معرفة مصادر الرق في الجاهلية، والواقع أن ذكره لبعض الجمل باللغة العربية سهلت عملي كثيراً. كذلك الأمر بالنسبة لكتاب تاريخ الحضارة، تأليف ديورانت فلقد تركت الترجمة العربية ورجعت إلى الأصل، وذلك لسهولة فهارسه ووضوح فصوله، أما بقية الكتب الأجنبية فلقد كان لي معها وقفات لتحديد وضع، أو ذكر مفهوم ما.

وتناولت أيضاً الكتب الأجنبية المترجمة، ككتاب المشاعة الرق الاقطاع، لزبروتسكي، وهو كتاب حديث ولكنه يعالج الرق منذ العصور القديمة وهذا ما أفادني كثيراً، لأنني لم أجد دراسة للرق في المجتمعات البدائية في أي مرجع كالدراسة الواقعية والمنطقية لهذا الكتاب. هذا بالإضافة لكتاب حضارة العرب تأليف غوستاف لوبون، والذي نقلت منه مفهوم المؤلف لواقع الحرب عند المسلمين ولواقع الرق في العالم الاسلامي.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أهدي بحثي هذا إلى أساتذتي الدكتوراة زاهية قدورة لأنه بعض من ثمار جهودها، فلو لا الثقة والثبات اللذان زرعتهما في نفسي وحنها لي

على انتهاء بحثي، ومساعدتها لي على تحديد ما غمض علي ومساهمتها في معاونتي بإمكاناتها الشخصية، بتخصيص وقتها لدراسة كل فصل من الفصول، واتخاذي من مكتبتها العديد من المراجع. فلولا حسنها الانساني، ومعايشتها لظروف كل طالب علم، لما تمكنت من متابعة سيرتي في البحث عن لذة المعرفة وجهد الاطلاع.

ومع كتابة الكلمات الأخيرة في هذا البحث الذي أقنمه لتيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة الإسلامية، أتمنى أن أكون قد وفقت إلى كسب تقدير استاذتي المشرفة وأستاذي القارئ الدكتور عبد المجيد النعني، وساهمت بعمل متواضع في خدمة الثقافة العربية.

فطمة قدورة

بيروت 22 / 12 / 1979

الفصل الأول

الرق... تعريفه

الرق كلمة لها مفاهيم لغوية دينية تاريخية اقتصادية واجتماعية عديدة فهذه الكلمة تتشكل وتتكيف حسب المفهوم الذي تمثله.

فالرق بمفهومه اللغوي يعني الرقة والضعف ومنه رقة القلب. «والرق بالكسر يعني أيضاً الملك والعبودية ورق صار في رق (يقال رق العبد وارقه واسترقه فهو مرقوق ومرق ورقيق وجمعه ارقاء) قال اللحياني: «أمه رقيق ورقيقه من اماء رقائق» واسترق المملوك فرق: أدخله في الرق وهو نقيض أعتق. والرقيق المملوك واحد وقد يطلق على الجماعة. ومعنى تسمية رقيق فلان الانسان يرق لمالكه ويخضع»⁽¹⁾.

ومن كلمة الرق تظهر تسميات كثيرة للأرقاء فالمرأة المسترقعة تسمى (امه) وجمعها (اماء)، أما كلمة (عبد) وهي تعني الشخص الواحد فجمعها (عبيد) ومن لفظة عبد اشتقت كلمة العبودية. وإذا ما حاولنا معرفة أصل تسمية (امه - عبد) لاحظنا أنهما تنتميان إلى أصول سامية قديمة. فالمرأة عند البابليين تسمى (امتوم) أما العبيد فيسمون (وردوم - ابندوم)⁽²⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ما بعد ص 123 (بيروت، طبعة صادر 1956).

Jouguet, Pierre, Les premieres civilisation, p 445

(2)

ولقد وردت تسمية (عبد) عند السومريين ولكنها بمعنى (المرأة الآتية من البعيد) أي الأسيرة، لأنهم عرفوا استرقاق المرأة، أما الرجل فينبج. ونجد تسمية (امه — عبد) تظهر في الانجيل، وذلك في رسالة القديس بولس إلى أهل اغلاطيه⁽¹⁾. وفي التوراة أيضاً⁽²⁾.

ويعرف العبد والعبيد في الكتابات العربية الجنوبية بـ (أدم) (الوتم) وتقابل لفظة (أدم) (ألمي) في العراق بمعنى (خادم) و (خدم) وفي الكتابات الأخرى (الموت) (ايمت) و (ادوم) في الكتابات اللقبانية المتأخرة. ومثال ما جاء في السبئية وكل (قيتهو) و (امهو). أي كل مقتنياته وأولامه وعبيده. وأمهو وهابوم (أي عبيدهم وهب اوم). وتؤدي لفظة آدم معنى التبعية وأعني بالتبعية الاعتراف بسيادة رئيس⁽³⁾.

ويطلق على العبد لفظة (عبدم)، ولفظة (عبدن) أي (العبد) تشمل العبيد مهما اختلفت ألوان بشرتهم، والذين يتمتعون بحريتهم بعد تحرير رقبتهم. وهذه اللفظة تستعمل أيضاً للتعبير عن العبودية المعنوية، أي كل من كان في ملك إنسان آخر بصرف النظر عن لونه وجنسه فهو في حكم الملك⁽⁴⁾.

والعبد أيضاً يطلق عليه لفظة (قطن) (قطنتم) و (القطين أي الاماء) و (القطين) لتباع الملك ومماليكه و (القطين) أهل الدار والقطين الخدم والاتباع⁽⁵⁾. هذا بالإضافة إلى تسمية (صبي — بنت) و (فتى — فتاة) و (خادم — خادمة)⁽⁶⁾ ومع تقدم الحضارة انتشرت تسمية (وصيف — وصيفة — جارية). ومع ظهور عادة الخضاء

(1) الكتاب المقدس، العهد الجديد، ص 232 (بيروت، مطبعة المرسلين 1937).

(2) العهد القديم المقدس، الجزء الأول، ص 117 (الموصل، الأباء الدومنيكيين 1874).

(3) علي جواد، تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 8، ص 43 — 44 (بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1959).

(4) علي جواد، تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 8 ص 45، أيضاً المفصل في تاريخ العرب ج 4، ص 555 (طبعة دار العلم للملايين — مكتبة النهضة ن ط 1، 1968).

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 343 — أيضاً ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ج 5، ص 104 (القاهرة، طبعة البابي الحلبي، ط 1، 1366).

(6) الطبري، تفسير الطبرين ج 8، ص 188 (القاهرة، دار المعارف).

ظهر اسم (خصي) وهو العبد الذي يعمل في دور الحريم، وفيما بعد تألفت منهم فرق الحراسة الملكية، وصاروا يغتالون كل من يطالب بالعرش ويسملون العيون، وكثيراً ما ترتد أياديهم إلى سيادهم⁽¹⁾. ونضيف إلى هذه التسميات ما ورد في القرآن الكريم، فلقد استعمل القرآن كلمة (رقبة)⁽²⁾ وعبرة ما ملكت أيماكم⁽³⁾ وبهذه الصيغة ارتبطت عبارة (العبد المملوك) وترجمتها العبد موضوع الملكية، مما طور تسمية عبد فأصبحت تعني (المملوك).

وتؤدي لفظة قن معنى عبد، أما (قنت) (قينت) (قينة) فتؤدي معنى عبده وردت بهذا المعنى في الكتابات الصفوية وتعبّر عن طبقة العبيد التي كانت منتشرة في كل أنحاء جزيرة العرب ولقد كانت القوانين الحكومية والقوانين الدولية تعد الاتجار ببيع الرقيق تجارة مشروعى وتعد العبد ملك اليمين لصاحبه، متى أبق جاز لصاحبه ومالكة قتله وهو ملك مثل لي أي ملك.

والقن في عربية القرآن: العبد الذي ملك هو وأبواه للواحد وللجمع وعرف أن العبد الذي ولد عندك ولا يستطيع أن يخرج عنك وقال الأصمعي (لسنا بعبيد ولكنا عبيد مملكة) وقيل عبد قن الذي كان أبوه مملوكاً لمواليه فإذا لم يكن كذلك فهو عبد مملكة⁽⁴⁾.

والقني المملوك، فهو في ملك سيده. وقد افقتى وصار في مقتنيات مالكة فهو من طبقة المملوكين. ومن هذه الطبقة المملوكة جماعة عرفت بـ (رب ملكن) (ربب ملكن) (ربيب الملوك) (ربيب الملك) بمعنى (عبد الملك وعبيد الملك)⁽⁵⁾.

ومع ازدياد موجة الحروب في الدولة الإسلامية صارت عبارة (أسير) تعني من وقع عليه الرق⁽⁶⁾.

(1) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 55، ص 48 (طبعة القاهرة، 1393).

(2) سورة النساء، آية 4 — سورة المائدة آية 5 — سورة المجادلة، آية 58.

(3) سورة النور، آية 24 — سورة الروم، آية 30 — سورة الأحزاب، آية 33.

(4) تاج العروس، ج 9، ص 314 (طبعة القاهرة، المطبعة الخيرية، 1306).

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 15، ص 202.

Encyclopedie de L'Islam, Tome I (A - B) p 232.

(6)

وإذا ما تركنا المفهوم اللغوي لكلمة رق، والتسميات المتعددة المتعلقة بذلك وحاولنا معرفة تفسير الدين لهذه الكلمة. وجدنا أن كلمة رق ورقيق واسترقاق لم ترد في القرآن الكريم، ولم تذكر في أحاديث النبي (صلعم) ولكن هذه الكلمات تسربت إلى كتب الفقهاء من القانون الروماني.

لذا نجد الفقهاء يعرفون الرق على أنه عجز حكمي لأن العبد محروم من حق الشهادة والقضاء وهو أقوى في مجال العمل من الحر بالإضافة إلى أن الرق شرع في الأصل (حسب رأي الفقهاء) جزاء عن الكفر، لأن العبد المسترق وأسير حرب مشروعة مبعثها الدفاع عن الدين لا الاعتداء، فيضرب الإمام الرق، وقد يحمل الأسير عنوة من بلاد الأعداء وذلك كله بسبب الكفر⁽¹⁾.

أما في التاريخ فلقد عرّف الرق على أنه تنفيذ اجتماعي أو فردي، يقرر بصورة الزامية على فرد أو على جماعة من الناس وبما أن الخدمة الازامية التي هي العمل من اصعب الضرورات وأشقاها فقد أخذ الانسان في البحث عن يخلصه من عناء العمل ومكابدته فإذا بطلبته بين يديه موجودة عند الهيئة الاجتماعية. فالقوي ألزم الضعيف بالاستغلال لديه. من هنا نلاحظ أن كلمة رق بات لها مفهوم اقتصادي لأن الرق يقوم على العمل والانتاج⁽²⁾ بل صار الرق يشكل القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم ولكن على اساس استغلال العبد تحت ظروف معينة، ولكن فيما بعد ومع التقدم العام للملكية أصبح للإنسان الحق في امتلاك السلع بل ومنتجاتها، نتيجة ذلك تركز الاهتمام على تحسين الانتاج وليس المنتج، لأن الهدف اغناء أسياد الأرقاء وزيادة ثرواتهم⁽³⁾. فظهرت المستثمرات الزراعية الصغيرة حيث يتولى زراعتها ارقاء لقاء جزء من المحصول، وبالمقابل ظهر مزارعون أحرار سموا بالفقادين

(1) متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ص 80 (القاهرة، طبعة لجنة التأليف والنشر، ط 3، 1957).

(2) شفيق أحمد، الرق في الإسلام، ص 7 وما بعدها (القاهرة، مطبعة بولاق، ط 1، 1892).

(3) زوبروتسكي، المشاع الرق الاقطاع، ص 34 (دار الطليعة ط 1، 1978).

(4) المرجع ذاته، ص 76 — 78.

وبسبب الحروب الأهلية تحول الفدادون إلى اقنان⁽⁴⁾.

ولقد سارت الكنيسة المسيحية في القرون الوسطى على هذا النمط فحرمت على نفسها عتق ما كانت تملك من ارقاء لأنها كانت تملك أراضي ومزارع واسعة وكان رجال الدين يسخرون ارقاءهم للعمل فيها⁽¹⁾.

وبالنسبة للناحية الاجتماعية فكلمة رَق تعني إنسان في الصورة أو الشكل، ولكن في حقيقة الأمر وبالنسبة للقانون والعرف فهو أشبه بالحيوان ويتبع نفس المصير، بل هو شيء من الأشياء ليس له ملكية ولا عائلة ولا صفة شخصية، هو إنسان محروم من الأهلية مملوك لغيره يتصرف به سيده تصرف الملك بملكه، فله أن يستخدمه ويؤجره ويرهنه ويبيعه ويهبه وله أن يضربه أو يقتله أو يمثل به⁽²⁾.

إن، فالرق اجتماعياً يقوم على استغلال إنسان قوي لإنسان ضعيف بدلاً من قتله. وذلك من أجل مساعدته في رعي ماشيته والزراعة وتأمين الغذاء. وقد ظل وضع الرقيق الاجتماعي قائماً على وجود سيد قوي وعبد مستضعف يعمل من أجل سيده دون أن يستكر ذلك أي نظام اجتماعي في العصور القديمة، مما جعل فكرة الاسترقاق تتغلغل إلى نفوس أرقى الناس والمفكرين والفلاسفة أمثال أفلاطون وسقراط، وكلما استغرق نظام الرق في القدم ازداد الناس الفة له حتى بات من واقع حياتهم مما جعله معترفاً به من كل النظم والديانات القديمة تقريباً وبات أمراً واقعاً أو حالة موجبة.

(1) ترميني، عبد السلام، الرق ماضيه وحاضره، ص 73.

(2) عجلاني منير، عبقرية الإسلام في أصول الحكم، ص 59 (د. م، دار الكتاب الجديد، ط 2، 1965).

الفصل الثاني

تاريخ الرق عند الأمم القديمة

عبر حقبة التاريخ القديم وخلال فترة الصيد وجمع الغذاء لم يكن هناك وجود للاسترقاق. وذلك لعدم جود الحاجة لأعمال الارقاء، لأن — العبد آنذاك عبارة عن قيد للمسيد لأنه فما اضافيا. ولكن عندما انتقل الانسان من الصيد إلى صناعة أدوات الصيد بدأ الرق بالظهور مع استقرار الانسان وبداية تشكل الحياة القروية المعتمدة على الزراعة ورعي الأغنام والتي تطلب أيدي عاملة، ولم تظهر آنذاك الفروقات بين للسيد والعبد لأن الحياة كانت بسيطة. ولكن استغلال العبد ازداد — بعد أن تحولت الزراعة من رعية إلى اقتصادية⁽¹⁾ لذا بدأ نظام الرق يجتاز مراحل تاريخية عدة، فظهر الرق المشاعي بطابعه المقنع وهو يأخذ شكل المساعدة من قبل العشيرة فمقابل القوات الزهيد يقوم الأسير أو ابن العشيرة المغلس بالعمل للزعيم أو الكاهن، ثم ظهر الرق الأبوي وهو قريب من الرق المشاعي. وعرفت الأمم القديمة الرق الجماعي وسببه الحرب حيث يضرب الرق على مدينة بكاملها (اليهود) بالإضافة إلى وجود الرق الاقطاعي وهو الذي يربط الرقيق بالأرض (روما — مصر)، أما الرق الحكومي فيكون من أجل القيام بالمشاريع الحكومية (روما — مصر)، وأخيراً تجد الرق

الكهنوتي حيث يندر الأغنياء للآلهة حسنات من الجواني إذا ما تحقق لهم مآرب (فارس - بابل)، والواقع أن الرق بأنواعه الأنفة الذكر، كان نتيجة حتمية للظروف والأوضاع الاجتماعية التي رافقت قيام الدولة القديمة.

فالاسترقاق انتشر في الصين بسبب الفقر والحرب والتمايز الطبقي في الهند بين السودان والبراهمة نص على أن صفة الرق تظل ملازمة للسودار ولو أطلق سراحه فيجب أن يخدم البرهمي ويعاقب إذا أهانه. بالإضافة إلى أن سيطرت الخرافات والأساطير على تفكير الفرس جعلتهم يسخرون الرقيق لعمل الجنائب خدمة للآلهة.

وفي بابل تظهر صورة المجتمع الاقطاعي، حيث يسيطر السادة على الانتاج مما يعرض الفلاح للرق بسبب عجزه عن سداد الدين. ولكن قانون حمورابي أنصف الأرقاء فدعا إلى تحرير العبد بعد الزامه على العمل لدى سيده مدة ثلاث سنوات. كما منح رق الدين وأعطى للآمة حق العتق وورثة السيد بعد وفاته. وهذا ما نجده أيضاً في الدولة الإسلامية. ولكن مقابل ذلك ظلت النظرة إلى الرقيق كالنظرة إلى الأشياء والحيوانات الغاية من وجوده العمل وبالتالي ارضاء الآلهة، ولو أدى ذلك إلى قيامه بأعمال لا أخلاقية.

أما أرقاء مصر فهؤلاء يملكهم الفرعون، ويخوض الحروب في سبيل زيادة عددهم، ويعمل على تنظيم شؤونهم بواسطة المحاكم والأجهزة الإدارية كل ذلك خدمة للحضارة الفرعونية التي ساهم الأرقاء في تخليدها. فأهرامات مصر رمز الحضارة الفرعونية هي نتاج عبودية الأرقاء. هذا عدا استغلال الرقيق في المستثمرات الزراعية التابعة للمعابد. والذي كان يرسل إليها كهدياً من أجل خدمة الآلهة أمون. أما النساء المسترققات فيقتضي واجبهن أن يشرحن قلب فرعون بالأغاني والرقص. وتظهر المشابهة في تاريخ مصر أن ما كان يسمى في مصر الوسطى بالممالك سمي بالمديرين في عهد رع ميسيس، وكانوا يشبهون الممالك من حيث عدم الثقة واشترائهم بتدبير المؤمرات ضد الحكام، ووصولهم إلى مناصب رفيعة في الدولة⁽¹⁾.

(1) أرمأن، أدولف، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، ص 102 - (القاهرة مكتبة النهضة المصرية، د.ت).

وبالنسبة لبلاد الاغريق فلقد رافقتها الحروب فترات طويلة مما سمح بوجود الأرقاء بكثرة. خاصة بعد أن صار المنتصرون يبقون على حياة الأسير وذلك من أجل استغلاله اقتصادياً. حتى بلغ عددهم حوالي 40,000 توزعوا على المعامل والمناجم. وصار في أثينا أكبر اسواق الرقيق. ولكن في أيام السلم ونتيجة اعتماد الاغريق على الأرقاء فلقد اضطروا إلى القيام بأعمال القرصنة في فترة حكم صولون، لسرقة الأطفال وسبي النساء اللواتي يجبرن على البغاء. بالإضافة إلى أن تردي الأوضاع الاجتماعية جعل الأب يقدم على بيع أبنائه إلى السادة. ولا شك أن توفر الرقيق في الأسواق سمح بتحرير المواطنين الذين يسترقون بسبب الدين (تشريع صولون).

والواقع أن الأرقاء في اليونان كانت أوضاعهم جيدة بعض الشيء فلم حق اللجوء إلى المعبد واجبار السيد على بيعه. والأرقاء يعملون في الادارة، ويعتبرون كأحد أفراد العائلة، ويملكون أسر ويسمح له بالقيام بأعمال خاصة وتحقيق الأرباح تماماً كوضع العبد المدبر في الدولة الاسلامية ولكن الفرق أن المدبر يعتق ولكن العبد في اليونان يبقى مرتبطاً بسيده⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن وجود الرق في المجتمع الاغريقي كرس الطبقيّة. لذا نجد طبقة الحكام والفلاسفة تعيش على البذخ والترف، وتأنف من القيام بالأعمال الشاقة. وكأنها جبلت من ذهب وباقي الطبقات من نحاس وحديد. وذلك حسب أقوال فلاسفتهم أمثال أفلاطون الذي يعتبر أن الأسير يفقد عقله إذا استرق. أما أرسطو فيكرس السيادة للطبقة الحاكمة وطبقة الفلاسفة والأغنياء، وعلى الأرقاء واجب الطاعة والخضوع لأنهم أشبه بالآلات الحية. وفلاسفة اليونان لا يحبذون النظام الديمقراطي خوفاً من تطاول العبيد، وهم بالمقابل يعترفون بأن الاتمان حر ولكن العبودية صدفه. والخطأ ليس في المؤسسة إنما في طرق استخدامها⁽²⁾ وخلص هذه الضحية يكون بالعتق.

Fredouille: Dictionnaire de la civilisation grecque, p 113 – 114 – Cf. (1)

Durant, Will, Histoire de la civilisation, tome V p. 50.

Durant, Will, Histoire de la civilisation, tome V, p. 50 – Gf. Gage, jean, Les (2) classes sociales dans l'empire romain, p. 143.

من هذا المنطلق للمفكرين اليونان، نجد أن العبودية، ساهمت في تألق الحضارة الإغريقية. وذلك لاعتقادهم أن التفاوت في القوى العقلية بين البشر، تجيز للفلاسفة ورجال الفكر قيادة من هم دون مستوى تفكيرهم. مقابل ذلك يجب على الأرقاء تأمين الأعمال التي تتطلب المجهود الجسدي، بينما ينصرف الفلاسفة والحكام إلى الأعمال الفكرية والتنظيمية والقيادية.

بالإضافة إلى أن العبودية خدمت أيضاً الناحية الاقتصادية فخفضت مستوى الأجور، لأن شراء عبد أفضل من استخدام أحرار مما ساعد على نمو المصانع وأمن للأحرار مزيداً من الراحة. كما قام العبيد بحفر المناجم تحت ظروف قاسية كانت تعرضهم للموت ولكن مقابل ذلك فعبيد المصانع أعمالهم غير مثقنة وهم غير معنيين بنتيجة أعمالهم وهذه خسارة للسيد خاصة إذا انخفضت قيمته بسبب نكاثر عددهم لأن عليه كسوته وإطعامه مما يجعل العبودية تساهم بناحية من الاقتصاد وليس لكل النواحي⁽¹⁾. وحتى الامبراطورية الرومانية المشهورة بقوانينها والتي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوروبية الحديثة. فقد حذت حذو بلاد الإغريق وأقرت الرق لأن نظام العبودية من وجهة نظر الرومان موجود وهو من خلق الإنسانية وليس من اختراعها. وهؤلاء الأرقاء لا حقوق لهم بالنسبة لسيدهم لأنهم في حكم الأشياء المادية ويتلقون أقسى الأعمال بدون أجر مقابل أدنى حد من التغذية⁽²⁾. ونجد القانون الروماني يتردد باعطاء العبد المسترق اسم الفرد، ويترك للسيد حق ضربه حتى الموت. وإذا ما هرب العبد فعقابه يكون برميهِ في حلبة المصارعة مع الحيوانات المفترسة ليلقى مصيره ولكن نيرون ترك للعبيد حق اللجوء قرب تمثاله، ومخر قاضياً لتلقي شكواهم. أما ادریان فقد سمح لهم باللجوء إلى المعابد، وإجبار السيد على البيع. ومنع قتل العبد نهائياً. ومنع رق الدين والأطفال للقطاع والقرصنة⁽³⁾.

Kitto, H.D.F, Les grecs Autoportait d'une civilisation p. 162 – 164. (1)

Gage, Jean, Les classes sociales dans l'empire romain p. 142. (2)

Durant, will, Histoire de la civilisation, tome VIII p. 258. (3)

ورغم أن القوانين قد حددت من انتشار الرق، إلا أنها أبقّت على الأرقاء المحرومين من الحقوق المدنية والسياسية. وقصة سبارتاكوس الذي قاد الأرقاء في حرب أهلية ضد السادة كانت بداية لانحلال النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم على العمل المسترق⁽¹⁾ ونجد أيضاً بسبب كثرة استرقاق الأسرى تتدلع ثورة أخرى للعبيد في جزيرة سيليسيا في اليونان ضد السادة وذلك بزعامة يونومس. وتبعته أيضاً ثورة ثانية في سيليسيا بسبب استرقاق الأحرار الذين ساعدوا العبيد في ثورتهم⁽²⁾ كل ذلك يوضح سياسة الرومان القائمة على التوسع واستعباد الشعوب المقهورة ومحاولتها تسخير كافة الشعوب من أجل ضمان كينونتها وعظمتها.

وإذا ما تركنا المجتمعات التي لا تدين لنبوة أو تؤمن بكتاب منزل وتعامل الرقيق على ضوء مصالحها وحسب فلسفة مفكرها، وانتقلنا إلى الشعوب ذات الكتب السماوية كالشعب اليهودي، والمسيحي، والإسلامي. وجدنا أن الاسترقاق عند اليهود سببه سوء الحالة الاجتماعية. فالفقر يؤدي باليهودي إلى العبودية، وذلك بسبب عجزه عن دفع ديونه. ولكن نجد في التوراة ما يحمي هؤلاء الأرقاء اليهود، ففي سفر اللاويين الأصحاح الخامس والعشرون «إذا افقر عندك أخوك وصار إلى البيع وابتهته، فلا تستعبده استعباد العبيد. بل ليكن عندك كمثل الأجير وكالانزيل. وليخدم عندك إلى سنة اليوبيل. ثم ليخرج من عندك هو وبنوه ويرجع إلى قبيلته. وإلى ميراث أبائه يرجع. لأنهم عبيدي الذين أخرجتهم من أرض مصر. فلا يباعون كبيع العبيد⁽³⁾ — فالتوراة تظهر أن استرقاق اليهودي ليهودي مثله ليس نهائياً بل لفترة زمنية محددة. أما إذا شاء السيد أن يمتلك العبيد والاماء. فليكونوا من الأمم الذين حولهم ومن أبناء الممستوطنين النازلين عندهم. ولكن إذا رغب العبد العبراني ببيع نفسه بسبب فقره فنجذ

Durant. Tome VII, p. 194.

(1)

(2) هارفي بورتر، النهج القويم في التاريخ القديم، ص 441 وما بعدها. (بيروت، مطبعة النجاح، 1884).

(3) العهد القديم المقدس، الجزء الأول، ص 365 وما بعدها.

في سفر التثنية الاصحاح الخامس عشر أيضاً يحدد الفترة الزمنية ويدعو السيد إلى تحرير عبده اليهودي «إذا اشتريت لك أخاً عبرانياً وخدمك ست سنين ففي السابعة سرحه حراً من عندك»⁽¹⁾.

والحرب أيضاً من المصادر المهمة لاسترقاق غير اليهودي. ففي سفر التثنية الاصحاح العشرون «إذا دنوت من مدينة لتقاتلها فادعها أولاً إلى الصلح. فإن إجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الذي يوجد فيها يؤدي لك الجزية ويستعبد لك»⁽²⁾. إذن نلاحظ عند اليهود طابع العنصرية والتعصب لبني قومهم. حتى ولو استرق اليهودي فمثلاً في يوم الغفران يجب عتقه. هذا بالإضافة إلى ظهور صفة الفوقية واضحة، وذلك باستعباد الشعوب التي حاربوها وتسخيرها من أجل خدمتهم. وهذا نجده عند العرب حين منع استرقاق العربي للعربي ولكن هنا كان الدافع حثهم على تقبل الدين الجديد وليس العنصرية.

ووجد الاسترقاق أيضاً في الديانة المسيحية التي ارتضت به رضاء تاماً. فقد جاء في الانجيل (أن الناس كلهم يعتبرون اخواناً وأنه يجب أن يحب بعضهم بعضاً) ولقد أوصى القديس بولس في رسالته إلى أهل افسيس الأرقاء (أطيعوا ساداتكم الجسدين بخوف ورعدة بسلامة قلوبكم كطاعتكم للمسيح) والقديس توما الاكويني لم يعترض على الرق بل زكاه (إذ ليس ما يتناقض والايمان أن يقنع الانسان من الدنيا بأهون نصيب)⁽³⁾.

فالديانة المسيحية تشكل بما ندعو إليه من خضوع وانقياد، وبما تعد به الأرقاء نتيجة ذلك من سعادة في الآخرة. أداة أيديولوجية نافذة لتجريد الكادحين من سلاحهم ولاسترقاقهم بل وتقبل أوضاعهم بمنتهى القناعة والبساطة. وربما السبب في ذلك طبيعة الظرف الاجتماعي ومحاولة الكنائس الحفاظ على المستثمرات الزراعية

(1) العهد القديم المقدس: الجزء الأول، ص 554.

(2) المرجع ذاته، الجزء الأول، ص 567.

(3) الكتاب المقدس العهد الجديد، ص 343.

الكبرى وضمان العمل بها. ونلاحظ أن سيطرة رجال الكنائس على الأسياذ وعبيدهم
مكنها فيما بعد من قيادة وتمويل الحروب الصليبية.
أما الرق في الإسلام، فسنحاول معالجته بصورة موسعة أكثر، لأن الرقيق
الذي دخل المجتمع الإسلامي بأعداد هائلة، ترك آثاراً معنوية ومادية واضحة في
المجتمع الإسلامي، وبالتالي سنعرف من خلال تنظيم وضبط وجود الرقيق في
المجتمع، بعض النظم التشريعية للدولة الإسلامية.

الفصل الثالث

مصادر الرق في الجاهلية وصدر الاسلام

عرف عرب الجاهلية الرق، كما عرفته الشعوب القديمة، وبات من الأمور المتأصلة في الطباع والعادات، بل من جملة الموروثات، وأصل من أصول حضاراتهم ومدنياتهم. فالمجتمع الجاهلي مجتمع قبلي، عاش على الغزو والمسي، والانسان من أجل استمرارية وجوده، تضعف لديه القيم الانسانية فيقتل ويستعبد، ويستعثر حتى بالقيم الأخلاقية وذلك حباً بالبقاء، ورغبة بالسيطرة والقوة والنفوذ ازاء ذلك بات الرق نتيجة لواقع الغزو الذي فرضته ظروف المجتمع البدوي، سواء ببحثه عن معيشته أو لاستمرارية ما كانت تمارسه الشعوب القديمة من شتى الظروف الاسترقاق في أنحاء الجزيرة العربية، فكان من غير الممكن للإسلام أن ينص على تحريمه أو إلغاءه أو تحريره نصاً صريحاً، خاصة وأن الكتب السماوية والشرائع عند اليهود والمسيحيين أقرت وجوده، ولكن الإسلام لم يترك الرق على حاله بل وضع القيود وسن القوانين من أجل حسن معاملة الرقيق، والوصول إلى اعتاقه، فبذلك أعطى الإسلام للرقيق قوة معنوية والثقافة دينية روحية، تهدف إلى تكثير البشرية بانسانية هؤلاء الأرقاء، والإسلام إن لم يدين الرق أو يلغيه، لأن الرقيق مؤسسة لها تاريخ عريق في القدم، وهي مرتبطة بمصادر اجتماعية (الفقر، الزواج) واقتصادية (التجارة، الخطف، اللصوصية) وعسكرية (الحروب) وقانونية (القانون الجزائي، وقانون الوراثة). مما

يتطلب لالغاء الرق مزيداً من الدقة والروية لأن الرق يتعلق بأوضاع عامة، تطال البنية الجاهلية والاسلامية من كافة جوانبها. وسنحاول معرفة مصادر الرق بصورة موسعة.

أولاً المصادر الاجتماعية للرق (فقر - دين - زواج)

فالاسترقاق بسبب الفقر وما يتبعه من دين أو نتيجة القمار معروف منذ القدم، ويعتبر من أهم مصادر الرق. ففي بعض المجتمعات نجد أن سلطة الأب المطلقة على أبنائه، تخوله ببيع أولاده أرقاء بسبب الفقر والحاجة، ومن حقه أن يبيع نفسه أيضاً، والشعوب القديمة، أجازت بيع النفس، واعتبر ذلك مالوفاً، وكان تجار الرقيق يجوبون بلاد ما وراء النهر، ليشتروا من يبيع نفسه وأولاده وزوجته، حيث يقوم التجار بتثقاتهم وتحضيرهم، ومن ثمة يبيعهم في العواصم بأثمان غالية، وذلك لبياضهم⁽¹⁾. وهذا يظهر لنا أن الرق غالباً ما يصب الطبقة الفقيرة والمتوسطة، والسبب في ذلك العامل الاقتصادي، وطبيعة المجتمع الزراعي الحرفي الذي تحكمه طبقة غنية تمتلك زمام السلطة والحكم، فيقع الفرد نتيجة ذلك فريسة للرق والعبودية.

والذين أيضاً أحد الروافد المهمة للفقر والتي تصب في مصادر الرق وذلك بسبب القروض التي كان الفلاحون والحرفيون يستدينونها من الأغنياء، بفائدة ربوية. وكثيراً ما يجد المدين نفسه بوضع يتعذر عليه سداد دينه، وذلك بسبب اعادة أسرة كبيرة أو عقب كوارث طبيعية أو مرض أو غزو مسلح. فيسقط الفرد نهائياً في الرق ويتحول إلى عبد⁽²⁾ ولقد أقر ذلك. قانون (مانو) في الهند وقانون حموراي في بابل. ولكن في عهد الدولة الرومانية. ألغى صولون في تشريعاته الشهيرة ذلك.

وظلت هذه الحالة مستمرة إلى العصر الجاهلي. إذا كان العرب يسترقون المدين الذي يعجز عن دفع دينه، ويسترق العربي في الجاهلية أيضاً نتيجة القمار.

(1) الاصطخري: المسالك والممالك ص 31.

(2) زوبروتسكي: المشاعة الرق الأقطاع ص 48.

فأبو لهب والعاصي بن هشام تقامرا على أن من يفوز يسترق صاحبه، فغلب أبو لهب العاصي بن هشام، فاسترقه واسترعاه إبله⁽¹⁾.

وهنا نلاحظ مدى نقشي الرق حتى بين الأغنياء. وعلى مستوى المقامرة مما يدل على غريزة التملك والنيل من إنسانية الفرد. مما تقدم نلاحظ أن الفقر وما يعقبه من دين أو مقامرة من المصادر الاجتماعية المهمة للرق. والمجتمعات القديمة ونظراً لتردي الأوضاع الاجتماعية فيها وقفت من الرق الناتج عن الفقر موقفاً سلبياً. بل كرسته بقوانين حتى جاء الإسلام فحاول الحد من انتشار الناتج عن الفقر والدين، مستعملاً أسلوباً يتأرجح ما بين الترغيب والتحبب والتهديد...

ففي الإسلام، لا يجوز الاسترقاق بسبب الفقر والعوز والدين أو الاعصار، وذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُلَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽²⁾. هذه الآية الكريمة، توضح طريقة صرف الصدقات، لمساعدة الفقراء وتحرير الرقاب. وقد أقر الإسلام مساعدة المدين، وحبب للدائن التنازل عن دينه، تقرباً من الله واعترافاً بفضلِهِ.

ومن الفقر والدين كموامل مهمة في ازدياد أعداد الارتقاء نجد أيضاً أن زواج الأرقاء يعتبر من المصادر الاجتماعية للرق. فتمتع السيد بامتته وما يؤدي ذلك إلى انجاب أطفال، فالقانون لا يحمله عباً الاعتراف بأبوتِهِ. فالأولاد من الأمه عبيد يستطيع أن يسخرهم إما للزراعة وإما لرعي الماشية والأعمال الشاقة التي يأنف عن مزاولتها الأساياد وهذه الحالة ساعدت على تكاثر الأرقاء. لأنه قد يكون للسيد عدة إماء، فيترتب على ذلك عدداً لا بأس به من الأولاد الأرقاء. هذا بالإضافة إلى أن الأولاد من زواج العبد من العبد فأولادهما عبيد للسيد الذي يعمل عنده الأبوين⁽³⁾.

(1) الأصفهاني: كتاب الأغاني ج 3 ص 100.

(2) سورة التوبة آية 60.

(3) آدم متز: الحضارة الإسلامية ص (28).

ثانياً: المصادر الاقتصادية للرق (تجارة، خطف، لصوصية).

وبالإضافة إلى المصادر الاجتماعية للرق هناك أيضاً مصادر اقتصادية مهمة تزود الرق بأعداد هائلة من الأرقاء وتقصّد بذلك تجارة الرقيق أو النخاسة وتجارة الرقيق هذه كانت مزدهرة منذ القدم في دول الشرق والغرب. وكانت هذه التجارة تقوم على شراء الرقيق والخطف واللصوصية وأسرى الحروب الذين يتعرضون للبيع. وقامت لهذه التجارة أسواق في الجزر اليونانية.

أما في الجاهلية فالتجارة بوجه عام لها مكانة هامة في الجزيرة العربية وخاصة في المدن الجنوبية، فهي عماد الحياة الاقتصادية، لأن طبيعة الجزيرة القاحلة وخاصة في الشمال، وعدم توفر المياه، تجعل البدوي ينصرف عن الأرض إلى التجارة. وكان السبئيون يشترون الرقيق من فلسطين وينقلونه للاستفادة من عمله. واعتبرت تجارة الرقيق من مصادر الثروة لأنها تجارة رائجة، فالرقيق بمثابة الآلات والمعامل بالنسبة لأولئك السادة أصحاب الرقيق⁽¹⁾. واستورد عرب الجاهلية أيضاً رقيقهم من أفريقيا، وعند ظهور الإسلام، كان في مكة جالية كبيرة كثيرة العدد من العبيد عرفوا بالأحابيش استوردتهم سراة مكة للخدمة وللقيام بالأعمال اللازمة⁽²⁾.

ولقد استغلت قريش تجارة الرقيق من الأحابيش لتأليف جيشها لمحاربة النبي محمد (ﷺ)⁽³⁾. ورغم أن بعض مؤرخي المغازي لا يرون بالأحابيش إلا عبيداً، غايتهم الهاء سادتهم بالعاب السيف والرّس. ولقد أدرك النبي محمد (ﷺ) أنه لولا تجارة الرقيق وجلب الأحابيش لما كانت قريش بتلك القوة ولولا الأحابيش ما انتصرت قريش عليه ومنعته من دخول مكة. لذا عمل النبي فيما بعد على الحد من هذه التجارة وتوسيع سبل الحرية أمام الأرقاء ومن أشهر تجار الرقيق عبد الله بن جدعان، كان يتجر في الرقيق وله جوار يساعين (سعت الأمة أي بغت) ويتجر بأولادهن، وكان

(2) جواد علي ص 128 ج 8.

(3) المرجع ذاته ج 6، ص 202.

Lammens: L'Arabie occidentale avant L'Hegire p. 34.

(4)

لبنى مخزوم الأثرياء جوار يونانيات⁽¹⁾ ومن أشهر أسواق الرقيق سوق مكة وسوق عكاظ⁽²⁾ هؤلاء التجار كانوا يحصلون على الرقيق بالشراء كما رأينا والذي كان سببه كما بينا سابقاً الفقر وبيع النفس. وهؤلاء التجار اعتمدوا أيضاً على اللصوص والذين يخطفون الأطفال.

ويعتبر الخطف والقرصنة واللصوص من الموارد للرق... فقد كان تجار الرقيق يقومون بخطف الأطفال... وخاصة أثناء الحروب وفي الجاهلية، كان اللصوص وقطاع الطرق، يعترضون سير القوافل التجارية المتنقلة بين مكة والمدينة فيخطفون المسافرين ويبيعونهم للتجار.

وعن ذلك يحدثنا سليمان الفارسي الذي انتهى السفر إلى الحجاز، فمر به تاجر من بني كلب فقال لهم: «احملوني إلى أرض العرب وأعطيكم بقراتي هذه وغنمتي هذه» فأخذوا ما أعطاهم، ولما بلغوا والدي القرى⁽³⁾ باعوه عبداً إلى رجل يهودي⁽⁴⁾.

وزيد بن حارثة مولى الرسول (ﷺ) أصابه أيضاً الخطف، وكان من أحرار بني كلب وأمّه من بني طيء، ويروي ابن الأثير الحادثة بقوله: «إن أمّه قدمت إلى أهلها تزورهم فأراه في الطريق فرسان مدججون بالسلاح، فخطفوه وأخذوه إلى سوق عكاظ حيث باعوه عبداً، فاشتراه حكيم بن حزام لعمته خديجة بنت خويلد (زوجة الرسول) فوهبته خديجة للرسول (ﷺ). لما الذهبى فينكر: «إن عمال لجده قد أخذاه، فانطلقا به فجاءت خيل من تهامة فأخذت زيدا، فوقع إلى خديجة فوهبته للرسول»⁽⁵⁾.

واضح من الرؤيتين وإن اختلف فيهما المضمون لا النتيجة، أن القصد من الخطف كان الحصول على المال والنتيجة الحتمية للمخطوف الاسترقاق.

(1) جواد علي: ج 6 ص 202.

(2) ابن قتيبة: المعارف ص 250.

(3) وادي القرى: واد بين المدينة والشام بإقوت الحموي: معجم البلدان ج 5 ص 34.

(4) ابن الأثير: أسد الغاب ج 2 ص 224.

(5) الذهبى: سيد أعلام النبلاء ج 1 ص 162.

ثالثاً المصادر القانونية (القانون الجزائي وقانون الوراثة)

ومن مصادر الرق أيضاً الجريمة. فقديماً استعملت بعض الشعوب الرق كاجراء جزائي، وذلك حفاظاً على المصلحة العامة. ولمصلحة المجني عليه، فمن ارتكب جريمة كالقتل، أو الزنا، أو السرقة، أو الهرب من الجندية، تكون عقوبته الاسترقاق والمجرمون غالباً عبيد الدولة، تسخرهم للخدمة في المرافق العامة، كبناء الجسور وشق الطرقات.

وفي الجاهلية فالمجرم يخلع من قبيلته وأسرته. فيصبح عرضة للاسترقاق والبيع. ولكن الاسلام لم يجز الاسترقاق بسبب الجريمة. لأنه في حال وقوعها تنفذ في المجرم الحدود المنصوص عليها بالنسبة للسرقة والزنا والخمر والقذف والقصاص في جرائم القتل العمد، ويعاقب المجرم بالتعزير فيما سوى ذلك⁽¹⁾.

وبالاضافة إلى القانون الجزائي فهناك قانون الوراثة. فالأرقاء (العبد والعبدة) يورثون الرق لأبنائهم بالتناسل، فإذا كان الأب عبداً فأولاده قانوناً عبيد مثله، وإذا كان الأب حر والأم عبده فأولادهما أرقاء، إلا إذا اعترف الأب الحر ببينوتهم لأن القانون في الجاهلية يقضي بأن يتبع الولد أمه، ورق الوراثة استمر في العصر الاسلامي لأن أولاد الأرقاء أرقاء مثلهم⁽²⁾.

رابعاً المصادر العسكرية (الحروب – السبي – الأسرى)

وإذا ما تركنا تجارة الرقيق نجد أن الحرب أيضاً من مصادر الرق المهمة نظراً لأهمية ما ينتج عن الحرب من أسرى وسبي واسترقاق. الحرب: منذ القدم والحروب من المصادر الرئيسية للرق ففي الشرق الأدنى القديم كان أسير الحرب يذبح، أما النساء فيتخذوهن أسيرات. وفيما بعد صاروا يبقون على الرجال للخدمة، وكان المنتصرون يمارسون حق بيع الأسرى.

(1) ترميني: الرق المشاع والاقطاع، ص 43 – 44.

(2) متز: الحضارة الإسلامية ص 28.

إنّ الحرب والرق متصلان اتصالاً وثيقاً. فنجد في التوراة⁽¹⁾ الرب يدعو موسى إلى الانتقام من المديانيين، فقام بنو اسرائيل بقتل رجالهم وسبي نساء مديان وأطفالهم واستعبادهم، وأن يكون كل الشعوب النازلة في أرض بني اسرائيل عبيد واماء لهم⁽²⁾.

أما في الجاهلية فالرق بسبب الحرب معروف لأن طبيعة البدوي المعتمد على المرعى والماء تجعله في حروب وكفاح مستمرين من أجل البقاء واستمرار العيش حيث تغزو قبيلة عربية جارة لها فتأسر رجالها وتسبي عيالها فيصبحون أرقاء. ونجد الأمر مختلف في الدولة العربية الإسلامية، لأن ضرورة (نشر الدعوة المحمدية كان سبباً مباشراً للحروب، وبالتالي سبباً في وجود السبي فكل دعوة (عقائدية كانت أم سياسية) تحتاج في بادئ الأمر إلى ممارسة الشدة في تنفيذ القوانين العسكرية والاجتماعية لاثبات وجودها، ونشر مبادئها من خلال بث الكراهية بالواقع المليء بالشرك واللامساواة واللاتسانية، وليس من قوة قادرة على اقناع المشركين بترك الشرك، واتباع الدين الجديد، سوى الحرب ولم يسترق المسلمون الفاتحون إلاّ حاميات المدن التي قاومتهم مقاومة عنيفة، واعتبروا غنائم حرب. والواقع أن السلوك الحربي في الاسلام مثلاً حضارياً. ولقد لمسنا ذلك من خلال الحروب والفتوحات العربية التي اتسمت بالاعتدال والبعد عن العنف. لقد تمثل ذلك بحسن معاملة الشعوب المغلوبة، والابتعاد عن اىذاء النساء والأطفال، والمحافظة على المدن والمؤسسات الثقافية الحضارية، من عدوان الجند وليست هذه الظواهر وليدة الإسلام بل هي أيضاً متفقة مع بعض التقاليد والطباع العربية التي تسمو بصفات الشهامة والنجدة والكرم»⁽³⁾.

إن أي حرب في الإسلام مقيد بشريطين أساسيين: أحدهما أن تكون قانونية منتظمة، والشرط الآخر أن يكون القتال مع القوم الكافرين. وزيادة في الحرص فإن

(1) اصحاح 31 آية 2.

(2) منتر: الحضارة الإسلامية، ص 297.

(3) كفاي، محمد، الحضارة العربية طابعها ومقوماتها، ص 27 (بيروت دار النهضة د.ت).

هذه الحرب القانونية مع الكفار، مقيدة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية نشتم منها راحة العدل وحسن المعاملة.

فبعد أن قوي المسلمون وكثرت أنصارهم واشتد ساعدتهم عندها أمر النبي محمد (صلعم) بالببدء بمحاربة الكفار وفي ذلك قوله عز وجل: ﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾⁽¹⁾.

هذه الحرب مع القوم الكافرين لها حالتان:

أولاً — الحرب وفتح البلد صلحاً.

ثانياً — الحرب وفتح البلد عنوة.

أولاً الحرب وفتح البلد صلحاً: فيكون ذلك على نوعين: صلحاً مع قبول الدين الاسلامي، أو صلحاً بدون قبول الدين الاسلامي.

الصلح مع قبول الدين الإسلامي: يتم بأنه إذا أراد المسلمون غزو بلد وجب عليهم أن يبعثوا إلى أهل البلد وفوداً للمداولة بشأن الصلح، ويقترحون أموراً متعارف عليها في كل البلدان... من ذلك يقولون أمرنا رئيسنا بقتالكم إذا لم تقبلوا شرائعنا فكونوا منا اخواناً واتبعوا ما فيه صالحنا واقتنوا بشعائرننا حتى لا يمسمكم سوء منا فإن أسلموا قبل القتال فاختاروا دارهم فعليهم في أموالهم الزكاة وليس لهم في فيء المسلمين نصيب، ويكون مثل الذي لكم وعليهم مثل الذي عليكم، أما إذا أسلموا بعد القتال فهم من المسلمين، ولكن أموالهم للمسلمين لأنهم أحرزوه قبل إسلامهم⁽²⁾ وأرضهم أرض عشر. وفي ذلك يقول النبي الكريم (ﷺ) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا أن لا اله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني مئاتهم وأموالهم وحسابهم على الله⁽³⁾. إذن فقول الرسول واضح، ولكن المسلم لا يميل إلى العنف، وهو في الحرب مقيد بقيم إنسانية، ويجنح دائماً إلى السلم، ولكن ضرورة تنفيذ التعاليم الواردة في القرآن فرضت على المسلم تنفيذ هذه الأحكام.

أما الصلح بدون قبول الدين الاسلامي (أهل النمة) فيؤدي إلى فرض الجزية

(1) سورة الحج، آية 39.

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 230 (القاهرة، المطبعة السلفية ط 2، 1352 هـ).

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 58 (طبعة البابي الحلبي، ط 2، 1966).

على أهل النعمة ليؤدوها في مواعيت معينة ما دلموا على قيد الحياة، ولا يمالئون العدو ولا ينووا للمسلمين شراً، فإذا فعلوا ذلك فهم آمنون على ديارهم ونساءهم وأبنائهم وأموالهم وأرضهم أرض خراج. والمسلمون يقاتلون عدوهم من ورائهم، وتبقى المحالفة قائمة فيما بينهم طالما وفاهم المسلمون عهودهم وأنجزوا معهم وعودهم مصداقاً لقوله «عز وجل»: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾⁽¹⁾.

ونجد أوضح أمثلة لذلك ما قام به النبي محمد (ﷺ) إذ صالح نصارى نجران على جزية سنوية قدرها ألفا ثوب⁽²⁾ ووضع النبي (ﷺ) على كل حالم ديناراً أو عدله معاً فرياً من أهل اليمن⁽³⁾، أما الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فلقد كان يعطي الذميين الأمان ويعتبرهم ملكاً للدولة، ويعتق من كان مملوكاً منهم فيصبحون موالى العرب، وعندما دخل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أورشلیم أعلن للأهالي الأمان وأن المسلمين لن يصلوا في الكنائس النصرانية. وصالح أيضاً بني تغلب على جزية سنوية فرضها على كل رجل منهم⁽⁴⁾.

وفي فتح الاسكندرية حين طلب صاحب الاسكندرية رد السبي مقابل الجزية، أرسل لهم الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن الجزية قائمة، أما أهل الاسكندرية فيخبرون بين الإسلام والبقاء على دين قومهم ويدفعون الجزية⁽⁵⁾.

ولقد أعطى القائد عمر بن العاص لنصارى أهل مصر كامل حريتهم الدينية مقابل دفع جزية سنوية قدرها ديناران على كل فرد. ولقد حمل أهل الكتاب على المجوس لما روى أن النبي (صلعم) أخذ الجزية من مجوس هاجر، لأنه لا يجوز أخذ الجزية ممن لا كتاب لهم ولا شبه كتاب، فهؤلاء ليس في جانبهم إلا الإسلام أو السيف

(1) سورة التوبة، آية 29.

(2) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الثالث ص 227 (باب الخراج) (القاهرة المكتبة التجارية، 1950).

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 67.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 27.

(5) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الرابع ص 106 (القاهرة، دار المعارف 1962).

والحكم في ذلك أن جميع أهل الشرك من المجوس وعبد الأوثان وعبد النيران والحجارة والصائبين والسامرة تؤخذ منهم الجزية (ما خلا أهل الردة وأهل الأوثان من العرب) ولكن غير مستحيل منّا كحة نسائهم ولا لكل ذنانهم والخليفة⁽¹⁾ عمر لم يأخذ الجزية من المجوس، إلا بعد أن شهد عبد الرحمن بن عوف بأن الرسول قد فعل ذلك وأن الرسول قال: «سنو فيهم سنة أهل الكتاب»⁽²⁾ وقد ترفع الجزية مالا لو عبيداً، فبعض العمال والأمراء في الشمال الإفريقي وتركستان كانوا يقررون الجزية عبيداً والواقع أن أهل لواته⁽³⁾ من البربر من برقه، كتب إليهم عمرو بن العاص أن باستطاعتهم بيع أولادهم ونسائهم لدفع الجزية، كذلك أهل قنابلص صالحوه على جزية وهي ثلاثة عشر ألف دينار يبيعون فيها من أبنائهم من أحبوا ببيعهم⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية: فإذا صالح أهلها المسلمين، فإنهم يؤدون لهم خراج معلوم إلى بيت المال. وإذا أسلم أصحاب الراضي وهم عليها بدون حرب فهم يدفعون عشر ثمارها⁽⁵⁾.

ثانياً: الحرب وفتح البلد عنوة

هناك شرائع وأحكام اسلامية تخص أهل الذمة، وأهل الردة والأعاجم وأخيراً الكفار من العرب.

أهل الذمة: إذا رفض أهل الذمة الصلح أو دفع الجزية فيجب قتالهم، بشرط أن لا يغدر بهم المسلمون ولا يغلوا ولا يمتثلوا بهم.

المرتدون: فهؤلاء أثمهم أعظم، لأنهم اهتدوا إلى الإسلام ثم عادوا إلى الكفر. هؤلاء لا يجوز أخذ الجزية منهم لأنهم لا كتاب لهم (كمشركي العرب) وهؤلاء ليس في جانبهم إلا الإسلام أو السيف. وقوله سبحانه وتعالى في ذلك صريح ﴿وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطغنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون﴾⁽⁶⁾. فأبو بكر سبى نساء بني حنيفة وصبيانهم، وكانوا من المرتدين ومن

(1) أبو داود: ج 3، ص 228.

(2) أبو يوسف الخراج ص 129.

(3) لواته: قبيلة من البربر، البلاذري فتوح البلدان ج 5 ص 24.

(4) المصدر نفسه ص 314 - 316.

(5) حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية ص 287.

(6) سورة التوبة، آية 12.

لم يسلم من رجالهم قتل ولم يسترَق. وكذلك هاجم خالد جمعاً لبني تغلب بن وائل بالمضيح والحصد وهم عرب مرتدون فقاتلوه لهزمهم، وأصاب منهم سبباً كثيراً أرسله إلى أبي بكر⁽¹⁾.

وأما الأعاجم: ممن ليس لهم دين أو كتاب، فهؤلاء إذا رفضوا الصلح والدخول في الدين الجديد، فأمامهم الحرب والسبي. ومن أمثلة ذلك ما جرى في فتح سجستان وزرنخ وزوشت وناشروء على يد الربيع بن زياد الحارثي. ولقد غنم العرب أربعين ألف من الرقيق وسبى العرب أيضاً أهالي منازل والسوس وتشت ودروق⁽²⁾ وكذلك فتح المسلمون جلواء والقعاء وأصابوا سبباً كثيراً⁽³⁾.

أما معن بن زائد، فلقد فتح ذابليستان، وأصاب سبباً كثيراً وأسر ثلاثين ألفاً⁽⁴⁾ وأفريقيا أيضاً غزاها حسان بن النعمان، وسبى عدداً كبيراً من البربر وكذلك فعل موسى بن نصير بطنجة⁽⁵⁾.

الكفار من العرب: الإسلام في أول عهده، طبق على الكفار من العرب الأحكام ذاتها التي طبقها على أهل الذمة، ولكن عندما قويت شوكة المسلمين، لم يعد يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف. ولا يقبل منهم جزية لأنه لا يجوز استرقاق العربي⁽⁶⁾.

أما الأحكام الشرعية للكفار من العرب بالنسبة للغنائم فهي التالية:

- الأسر للرجال ويشمل (المن أو الفداء أو القتل)
- السبي للنساء والأطفال.
- الغنيمة الأراضي والفيء والأموال.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 152.

(2) المرجع ذاته، ص 555.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الرابع، ص 106.

ابن الأثير، تاريخ الكامل، الجزء الثاني، ص 256 (القاهرة، المطبعة الأزهرية، ط 1، 1301).

(4) البلاذري، فتوح البلدان ص 564.

(5) المرجع ذاته، ما قبل وبعد، ص 321.

(6) الماوردي: الأحكام السلطانية. ص 145.

بالنسبة لأحكام الأسر، فتحددها الآية القرآنية بقوله تعالى: ﴿فَبِأِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾⁽¹⁾ وقال سبحانه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽²⁾. فبعد معركة بدر التي انتصر فيها المسلمون، اعترضت الرسول (صلعم) مشكلة الغنيمة من الأسرى، فاستشار النبي الصحابة، فأشار عليه الصديق بأن يمن عليهم، فيتركهم أحياء ونطالبهم بفداء أنفسهم بالمال، حيث أن المسلمين بأشد الحاجة للمال لفداء أسراهم لدى قريش، ولربما أصلحوا فيما بعد أما عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فأشار عليه بقتلهم ليأمن شرهم⁽³⁾ وحين لجأ الرسول إلى الفداء مع أسرى قريش أنزل الله سبحانه وتعالى آيته الكريمة معاتباً الرسول بقوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾.

هذا العتاب وجد الرسول صداه في معركة أحد حيث انتقم المشركون من النبي ويتأذى الأسرى للحرب. وصدق أيضاً حدس عمر.

ومن الذين منَّ الرسول عليهم في معركة بدر ابن الجمحي ولكن في معركة أحد عاد إلى القتال ووقع في الأسر فأمر النبي بقتله⁽⁵⁾. ولكن فيما بعد وخاصة بعد أن انتشر الإسلام ترك للإمام الخيار بين (المن أو الفداء)⁽⁶⁾.

فعن (المن) فلقد من النبي على أهل مكة حين قال لهم يوم الفتح «ما تظنون أني فاعل بكم» قالوا خيراً أخ كريم قال: «اذهبوا فأنتم طلقاء». فضرب بذلك عليه السلام أكرم قوة في العفو عند المقدرة⁽⁷⁾.

(ومن) النبي أيضاً على أهل خيبر، فقسم للرسول (صلعم): أرضها ومن على

(1) سورة محمد آية 4.

(2) سورة الأنفال آية 66.

(3) ابن الأثير: أسد الغاب ج 4 ص 63 (طهران للمكتبة الإسلامية 1333).

(4) الأنفال آية 67.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية ص 141.

(6) ابن سلام: كتاب الأموال ص 169.

(7) ابن سلام: كتاب الأموال ص 157.

رجالها وتركهم عمالاً في الأرض⁽¹⁾.

ومنّ النبي أيضاً على عمرو بن سعد، والزبير بن باطا يوم قريظة بعد أن حاصرهم ودخل أرضهم عنوة وقتل رجالهم وقسم زرايهم وأموالهم وأرضهم لأن الزبير أجار النبي يوم بعث⁽²⁾.

ومنّ النبي (صلعم) على أبي العاص بن الربيع بعد أن بعثت زوجته زينب بنت الرسول بفدائهم⁽³⁾.

وفي موقعه حينئذ أخرّ النبي السبي كن يأتي من يتشفع بهم، فجاء رجال هوزان ممن أسلموا فسألوا الرسول (صلعم) أن يرد أموالهم ونساءهم، فقال الرسول (صلعم): «قد دفعتم المقاسم مواقعها فلاي الأمرين أحب إليكم، أطلب لكم السبي أم الأموال». فاختاروا أولادهم ونساءهم. ويقال عن عقيل بن خالد عن أبي شهاب أن النبي رد ستة آلاف من سبي هوزان ومنّ عليهم⁽⁴⁾.

ولم يقتصر (منّ) النبي (صلعم) على الرعب، بل شمل غيرهم، فقد منّ على بني قينقاع وهم يهود وعددهم حوالي سبعمائة رجل غير النساء والأطفال، وفي غزوة المريسيع وبعد انتصار المسلمين استساقوا الأسرى والغنائم وتزوج النبي (صلعم) السيدة جويرية بنت الحارثة سيد بني المصطلق، وكانت من بين الأسرى، فلما سمع الصحابة قالوا «أصهار رسول الله بني المصطلق» فقاموا بعثق من كان بأيديهم من الأسرى رجالاً ونساء⁽⁵⁾.

والى جانب المنّ نجد الفداء للأسرى، والفداء على نوعين:

- فداء بالمال
- فداء بالأنفس (أسير مقابل أسير).

(1) ابن سلام ص 162.

(2) ابن سعد ج 1 ص 75. ابن الأثير ج 2 ص 70.

(3) ابن هشام — السيرة ج (1 — 2) ص 652 — أبو داود سنن أبو ج 3 ص 83.

(4) ابن سلام ص 172 — ابن الأثير ج 2 ص 130 — ابن هشام ج 2 ص 459 أبو داود ج 3 / 83.

(5) ابن سعد ج 2 ص 64 أيضاً ابن هشام ج 2 ص 394 أيضاً ابن الأثير ج 2 ص 91.

والفداء في الإسلام، وسيلة لتخليص المسلم من أسر الكفار، وذلك أرجح من بقاء العبد الكافر بين أظهر المسلمين ينتظرون إسلامه، كما أن مفادته بالمال أصلح وأكثر نفعاً للمسلمين لحاجتهم للمال يتقون به على عدوهم⁽¹⁾ خاصة وأن المال آنذاك كان غير ميسور بالنسبة للمسلمين لأنه لم يكن هناك خزينة للدولة الإسلامية لافداء أسراها لدى الفرس والروم، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدولة الفارسية والبيزنطية لم تكن بحاجة إلى فداء أسراها لأن معظم جنودها من المرتزقة المأجورين.

ولقد كان النبي الكريم (صلعم) محاولة منه لتسهيل عملية الفداء يوزع الأسرى على رجاله ويملكهم رقابهم على أن ينفقوا عليهم على أن يتسنى للأسرى اقتداء أنفسهم وتقديم الفدية المطلوبة.

والواقع أن الإسلام سهل أمر الفداء يجعله مقابل تعليم عشرة صبيان من المسلمين وذلك إذا كان الأسير يجيد القراءة فبذلك حفظ حق المتعلم وأعطاه الحرية ولم يسويه مع الجاهل⁽²⁾.

وكان المسلمون يرضون أن يخلوا سبيل أسير مكان أسير آخر وذلك تسهلاً لعملية الفداء، وهذه العادة معروف منذ الجاهلية، فعن حاتم طيء أنه مر من سفره على عنزة وفيهم أسير فاستغاث بحاتم ولم يحضره فكاكه، فاشتراه من العنزيين وأطلقه وأقام مكانه في القيد حتى أدى فداءه⁽³⁾.

وذلك ما حدث لسهيل إذ قال لهم فيه مركز وانتهى إلى رضاهم فقالوا «هات الذي لنا» قال «اجعلوا أرجلي مكان رجله وخلوا سبيله حتى يبعث لكم بفدائه» فخلوا سبيل سهيل وحبسوا مركزاً مكانه⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لقتل الأسرى والتمثيل بهم فالنبي (صلعم) نهى عن ذلك فالأسير لا يقتل إلا إذا خيف شره، والقتل مباح على وجهين، أن يكون قصاصاً فلا يجوز التمثيل

(1) ابن قيم الجوزية: شرح الشروط العمرية ص 76 (دمشق مطبعة جامعة دمشق 1961).

(2) ابن سلام ص 170.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1 - 2 ص 197.

(4) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 1 - 2 ص 648.

بالمقص منه بل يقتل كما قتل. فإن كان مثل بالمقتول فلا وقود إلا بالسيف. فإذا أحرقه فالنهي عن المثل والتحريق ولا يستعمل إلا السيف. والقتل والتمثيل لجأ إليهما النبي بعد قصة العرنين الذين أسلموا وارتدوا وقتلوا راعي رسول الله مؤمناً ومسلماً وساقوا نود رسول الله وهربوا محاربين، فأرسل رسول الله في آثارهم، فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا⁽¹⁾. فأنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾⁽²⁾.

ولم يسمل رسول الله بعد ذلك عينا، ولم يقطع لساناً، وحين أسر في غزوة بدر سهيل بن عمر العامري، وكان خطيباً مفوهاً، وقد قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) «دعني أنزع ثيبي سهيل» فقال النبي (صلعم) «لا أمثل به فيمثل الله تعالى بي، وإن كنت نبياً عسى أن يقوم مقاماً لا تنم»⁽³⁾.

كذلك لجأ النبي محمد (صلعم) إلى القتل، بعد غزوة بدر وذلك تأمناً للمسلمين من شر بعض الأسرى، كما فعل بقتل عقبة بن معيط، والنضير بن الحارث بالصفر⁽⁴⁾ بعد انكفائه من بدر، فاستوقفت قتيلة ابنة الحارث النبي (صلعم) يوم فتح مكة وأنشدته:

أحمد ولأنت نضيء نجيبه في قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرك لو منت وربما من الفتى وهو المغيط المحق

ففصاحة اللسان مثلاً تنجي الأسير من القتل، فحين أتى لمعن بن زائدة أسير من جملة الأسرى، فقال الأسير لمعن «أنقتل الأسرى عطاشاً» فأمر بهم فسقوا، فلما شربوا قال «لنقتل أضيافك يا معن» فخلى سبيلهم⁽⁵⁾.

(1) ابن حنبل، ثلاثيات مسند الإمام أحمد، الجزء الأول، ص 830 (دمشق، المكتب الإسلامي).

(2) سورة المائدة، آية 33.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 1 — 2 ص 648.

(4) الصفر وأد في ناحية المدينة بينه وبين مرحلة، فتوح البلدان ج 5، ص 56.

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد، الجزء الأول، ص 89.

ويوم صفين أتى معاوية أسير من أهل الكوفة، فقال «الحمد لله الذي أمكنني منك»، فقال «لا نقل ذلك يا معاوية فإنها مصيبة» قال «وأي شيء أعظم من أن أمكنني الله من رجل قتل جماعة من أصحابي في ساعة واحدة، اضرب عنقه يا غلام» فقال الأسير «اللهم أشهد أن معاوية يقتلني فيك ولا لأنك ترضى بقتلي وإنما يقتلني في الغلبة على حطام الدنيا فإن فعل فافعل به ما هو أهله، وأن لم يفعل فافعل به ما أنت أهله» قال «ويحك فأبلغت ودعوت فأحسننت، خليا عنه»⁽¹⁾.

وأتى الحجاج بأسرى أمر بقتلهم فقال رجل منهم: قال الله تعالى: ﴿فَبِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَبِمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ فهذا قول الله في كتابه ولقد قال شاعركم: وما نقتل الأسرى ولكن نفكهم إذا أنقل الأعناق حمل القلائد فقال الحجاج «ويحكم أعجزتم أن تخبروني بما أخبرني به هذا المنافق» وأمسك عما بقي من الأسرى⁽²⁾.

مما تقدم نلاحظ أن القتل في الاسلام لم يلجأ إليه الحكام إلا في الحالات التي يظهر فيها الخطر محدقاً بالدين والأفراد. فلا بد حين ذاك من تنفيذ القتل تجنباً لذلك الخطر، وفيما عدا ذلك فالاسلام يحاول إيجاد أي وسيلة لتجنب القتل ومحاولة العفو لأن الاسلام دين فرض نفسه بالحق وليس بالظلم فكيف يلجأ إلى العنف والاسلام يعمل لإيجاد التفاهم والمحبة.

أما بالنسبة للسبي فهو يصيب النساء والأطفال والرجال من أهل الكتاب أو من ليس لهم كتاب (كعبدة الأوثان) الذين حاربوا المسلمين ورفضوا دفع الجزية، واعتناق الدين الاسلامي كذلك يصيب الكفار من العرب، هؤلاء يكون نساءهم وأطفالهم سبياً مسترقاً يوزع بين الغانمين ولا يجوز قتلهم.

السبي بالنسبة لمشركي العرب يصيب النساء والأطفال فقط، ويجري عليهم الاسترقاق، أما الرجال من العرب فهم أحرار لا يسترقون وليس عليهم جزية، ولا

(1) ابن عبد ربه، الجزء الثاني، ص 38 (القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط 2، 1953).

(2) المصدر نفسه، ج 2 ص 39.

يسبون إنما الإسلام أو السيف⁽¹⁾ ولقد منع الخليفة عمر (رضي الله عنه) بيع وامتلاك سبي المسلمين، من قبل يهودي أو نصراني أو مجوسي أو كافر، وخاصة إذا كان السبي طفلاً صغيراً — وذلك لما يرجى من اسلامه وسرعة اجابته إذا دعي إلى الإسلام، لكونه لم يرسخ بنفسه الكفر بخلاف الكبير — وسبب المنع أيضاً الخوف من أن ينشؤون على الكفر، وخوفاً من كشف عورة المسلمين خاصة إذا بقي السبي فترة طويلة بين أظهر المسلمين وإذا كان السبي قد يش من اسلامه فيجوز بيعه ولكن لا يباع إلا إلى من يخالفه في الدين خوفاً من الحاق الضرر به⁽²⁾.

وإذا أصاب السبي زوجين، فقد وقعت الفرقة بينهما، كما لو سبي أحدهما دون الآخر، فإذا اشتراهما رجل، وشاء أن يجمع بينهما جمع، وإذا شاء فرق، واتخذها لنفسه بعد الاستبراء⁽³⁾.

أما بالنسبة للغنم والتي تشمل الفيء والأراضي فهذه آية الغنيمة عمل بها النبي. قال الله عز وجل: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مِنْ هَاجِرٍ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجْنُونَ فِي صُدُورِهِمْ أُتُوًا وَيُؤْثَرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ غَصَاضَةٌ وَمَنْ يُوْقِ شَحْ نَفْسِهِ فُلْوَكَ هُمُ الْمُفْلِحِينَ﴾⁽⁴⁾ فهذه آية الفيء وبها عمل أيضاً عمر (رضي الله عنه).

الأرض تخمس وتقسم. فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة ويكون الباقي لمن سمى الله تبارك وتعالى. وذلك كما فعل الرسول بخيبر «فعن عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب» أن رسول الله (صلعم) افتتح خيبر عنوة بعد القتال. وكانت مما أقاء الله على رسوله فخمسها النبي (صلعم) فقال «إن شئتم دفعت إليكم هذه الأموال على أن تعملوها،

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 145.

(2) ابن قيم الجوزية، شرح الشروط العمرية، ص 76.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 161.

(4) سورة الحشر، آية 7.

ويكون ثمرها بيننا وبينكم وأقركم ما أقركم الله. قال فقبلوا الأموال على ذلك»⁽¹⁾.

الأرض لا يخمسها الامام ولا يقسمها وتكون موقوفة على المسلمين عامة كما صنع عمر (رضي الله عنه) بالسواد. وعن ذلك يحدثنا العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمي قال فتح المسلمون السواد قالوا لعمر اقسمه بيننا، فإننا اففتحناه عنوة قال فأبى وقال: فما يبقى لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وأخاف أن قسمته أن تقاسدوا بينكم في المياه قال: فأقر أهل السواد على أرضيهم وضرب على رؤوسهم الجزية، وعلى أرضيهم الطسوق (الخراج) ولم يقسم بينهم⁽²⁾.

وإن شاء الامام لم يجعل الأرض غنيمة ولا فيئاً فيردها إلى أهلها الذين أخذت منهم، ومثال ذلك ما فعل النبي (صلعم) بمكة حين اففتحها وردها إلى أهلها ومن عليهم⁽³⁾ وعن هذه الأحكام الثلاثة يقول أبو عبيدة وكلا الحكمين فيه قوة ومتبع في الغنيمة والفيء وليس فعل النبي (صلعم) براد لفعل عمر (رضي الله عنه) ولكن النبي وعمر اتبعا هذه الآية: قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾⁽⁴⁾.

مما تقدم نلاحظ أن الحرب من المصادر المهمة للرق. وهذا المصدر لا ينصب طالما أن الظروف تساعد على استمراره، فالدعوة الاسلامية، وحاجتها إلى الانتشار، ومحاربة الكفار، غيرت مفهوم الغزوات بين القبائل العربية، من حاجة إلى الماء والكلاء، إلى حاجة عقائدية. فتخطت الحرب حدود الجزيرة العربية إلى ما جاورها من الدول...

وبما أن الحرب كانت بين العرب أنفسهم، وبين العرب وشعوب غريبة عنهم، وبما أن نتيجة الحرب ستكون أسرى وسبي، ومن ثم استرقاق. لذا نجد الدين الاسلامي، يحدد شروط الحرب بقوانين صارمة واضحة. محاولاً جاهداً، أبعاد

(1) ابن سلام، كتاب الأموال ص 79 (القاهرة، ط 1، 1968).

(2) المرجع ذاته، ص 81.

(3) المرجع ذاته ص 89.

(4) سورة الأنفال آية 41.

الرق عنهم، وإيجاد الأحكام لتحديد أوضاعهم، من أجل تكيفهم مع البيئة الإسلامية ومساعدتهم على تقبل الدين الجديد بدون أي إكراه. وذلك تمهيداً لتحريرهم. ولقد كان من الممكن أن تعمي فتوح العرب الأولى أبصارهم فيقتربوا من المظالم ما يقتربه الفاتحون عادة، ويسئوا معاملة المغلوبين ويكرههم على اعتناق دينهم. ولكن الخلفاء الأولين الذين كان عندهم من العبقريّة. ما ندر وجوده في دعاة الأديان أدركوا أن النظم والأديان ليست مما يفرض قسراً، فعاملوا أهل الشام وإسبانية، وكل قطر استولوا عليه بلطف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم غير فاضين عليهم سوى جزية زهيدة⁽¹⁾.

(1) لوبون غوستاف، حضارة العرب، 225، وما بعدها. (القاهرة، طبعة عيسى البابي الحلبي، 1945).

الفصل الرابع

حقوق الأرقاء

أولاً: حقوق الأرقاء منذ القدم وفي الجاهلية

قديماً لم ينظر إلى الرقيق أي نظرة إنسانية. والدول القديمة اعتبرتّه بمثابة الآلة أو الحيوان. لذلك لم تقف عند إنسانيته، أو مشاكله، ولم تبدي أي اهتمام لتحسين أوضاعه، أو على الأقل ضمان حقه بالحياة. من هنا نجد الصعوبة في إصدار تعميمات عن معاملة العبيد، إذ يكفي أن يحتفظ السيد بحقه المطلق بضرب العبد، وجبه وتعريضه للموت جوعاً، وقتله بدون أدنى سبب ونتيجة لتلك القسوة، فلقد كان العبيد يهربون، ويلجأون إلى الأسواق لبيع أنفسهم، رغم أن ذلك يعرضهم، إذا قبض عليكم للكي بالنار، أو يفقدهم حياتهم، أو قد يلقي بهم في حلبة المصارعة لتأكلهم الحيوانات المتوحشة. أضف إلى ذلك حرمان العبد من حق الملكية وحق المواطنة، وكافة الحقوق المدنية والقانونية⁽¹⁾.

ولا شك أن سوء المعاملة تظهر أيضاً بالنسبة للعبيد الذين يعملون في المناجم، تحت أسوء الظروف المعيشية لا أمل لهم بالحرية، وذلك حتى يدركهم الموت، وبالنسبة أيضاً للعبيد الذين يعملون في مزارع السادة كجماعات مقيدة بالسلاسل

يحرقون الأرض. هؤلاء الأرقاء كانوا في حالة سيئة، بالنسبة إلى العبيد الذين يعملون في البيوت، أو سائر المرافق العامة⁽²⁾.

إن كل ذلك يعكس صورة المجتمع القديم فكما زاد الترف زاد الفقر وكلما زادت الحروب كثرت الاسترقاق، وفي ظل زيادة أعداد الأرقاء تزداد مشاكلهم فيزداد الحاكم قسوة عليهم ويتفنن بتعذيبهم، ويبقى قدرهم أن ينتظروا الحاكم العادل الذي قد يعطيهم حق الهروب من العذاب واللجوء إلى المعابد لحماية أنفسهم أو قد يصدر بعض القوانين التي تحسن بعض الشيء معاملة أسيادهم لهم وإلا فيبقون في عذاب وشقاء يلزمهم طيلة حياتهم...

وفي الجاهلية، لم يختلف الوضع كثيراً، فظروف الغزو، ودافع الكره بين القبائل والعصبية الفردية، وحب الثار، كل ذلك لم يجلب للسبي إلا الاسترقاق حيث يعامل العبد بمنتهى القسوة، فيحرم من كافة الحقوق والامتيازات ولنا مثال في ذلك عنتر بن شداد. أما حسن المعاملة والمساواة وضمان حقوق العبد فهذه أشياء لا تعترف فيها عادات وتقاليد وقوانين العصر الجاهلي.

ثانياً: حقوق الأرقاء في الاسلام

أما الإسلام فلقد وقف عند الرق، وقام بحركة تصحيحية لوضعه، فحاول أن يعيد للعبد إنسانيته، التي انتزعها منه المجتمع، معتبراً أن الرق ليس موجباً للذل والهوان، ولا يسقط صاحبه من درجة الاعتبار، وعمل على تصغير وتخفيف وضبط المظاهر القانونية والأخلاقية التي كانت سائدة تجاه العبيد وذلك بقلب ديني، فأكثر في طلب الرفق بالرفيق، وحث على حسن معاملته، تارة بواسطة القرآن الكريم، وطوراً عن طريق الأحاديث النبوية.

- الحق بحسن المعاملة للأرقاء. وكان أول موقف للإسلام بالنسبة للرق، الدعوة إلى حسن معاملته، والديانة الإسلامية تهدف من وراء ذلك تحرير العبد روحياً وذلك باعطائه نفس قيمة الرجل الحر، فالمعاملة الانسانية للعبيد تعيد إلى نفوسهم التي

نلها الرق التوازن، فيزداد الشعور بالكرامة وبالتالي يزداد التوق إلى الحرية.
 إذن فالإسلام حرر الرقيق من الداخل، وجعله يشعر بالحرية والاستقلال لأن الكيان
 المستقل كقرع الشجرة يمتد في الأرض ويستقل عن غيره معتمداً على نفسه فالحياة
 بالنسبة للإنسان مجموعة عادات تكيف مشاعره وتوجه سلوكه وأجهزته والعبد في
 ظل العبودية تضمر أجهزة المسؤولية لديه وتضعف الرغبة بالحرية وتكبر لديه أجهزة
 الطاعة والخضوع، وتضع من عقله قوة التركيز والتفكير وملكه الذكاء والفهم — وهذا
 ما حاول الإسلام معالجته، إذ جعل المعاملة الحسنة حق من حقوق العبد كإنسان، وذلك
 بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ رِجَالٌ مِمَّنْ ذُرِّيَةُ إِثْمَانِكُمْ فَامْتَحِنُوا لَهُمْ وَاعْلَمُوا بِمَا لَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ (النور: 32).⁽¹⁾

ومما لا ريب فيه أن معاملة الرقيق كانت إحدى اهتمامات النبي (صلعم)
 والصحابة ولقد حذرُ النبي (صلعم) من جور الأسياد على عبيدهم بقوله: «ويل
 للمالك من الملوك وويل للملوك من المالك»⁽²⁾. وهناك مجموعة من الأحاديث
 النبوية تتعلق بحسن معاملة الرقيق، فالسيد مدعو لعدم ممارسة أي احتقار تجاه
 عبده وعليه ألا يقول: «يا عبدي» لأن العبودية إنما يستحقها الله، و«يا أمتي» لأن
 النساء أماء الله. بل ليقال السيد «فتاى، غلامي، ولدي، خادمي جاريتي» كذلك على
 العبد أن لا يقول لسيد «ربي» لأن الربوبية إنما حقيقتها لله، لذا نهى عن استعمال
 كلمة رب في مواضع استعمال كلمة سيد لأن الرب هو المالك المعبود والإنسان
 ربوب، ولا يقل العبد لسيد مولاى⁽³⁾ ولو أن أبا داود سمح بكلمة مولاي⁽⁴⁾ وإنما
 يقول المملوك سيدي وسيدتي وعلى السيد أن يستعمل ألفاظ مهذبة مع عبده، فإذا
 قال للملوك «أخزأك الله» فالعبد حر، كذلك على السيد أن يعفو عن عبده سبعون

(1) سورة النساء، آية 36.

(2) الخوارزمي، جمال الدين، كتاب مفيد العلوم ومبيد الهموم ص 199. (القاهرة المطبعة الشرقية، 1909).

(3) مسلم، صحيح مسلم، الجزء السابع ص 46.

(4) سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 403 (كتاب الأداب).

مرة إذا أراد نيل الأجر والثواب»⁽¹⁾.

ولقد حرص النبي (صلعم) على حث الناس على ضرورة حسن معاملة الرقيق وحسن ملكيتهم بقوله: «لا يدخل الجنة خب ولا متكبر ولا خائن ولا سيء ملكية كذلك قوله: من خبيب⁽²⁾ زوجة امرئ أو مملوكة فليس منا وعن رافع بن مكبث عن النبي: «حسن الملكة يمن وسوء الخلق شؤم»⁽³⁾ من هذه الأحاديث يتبين لنا رأي النبي بسيء الملكة وهذه الأحاديث الثلاثة تدور كلها حول التأكيد على حسن الملكية، بالإضافة إلى ذلك نجد النبي (صلعم) يردد وصية جبرائيل عليه السلام بضرورة الرفق بالرقيق لدرجة ظن فيها النبي (صلعم): إن الناس لا تستعبد ولا تستخدم، مما يكاد يشعرنا بعدم وجود أي تفاوت طبقي بين الأحرار والأرقاء.

وتظهر إنسانية النبي (صلعم) بقوله: «اتقوا الله بالضعيفين المملوك والمرأة»، ويعود النبي (صلعم) لينكر عباده في آخر كلمات له وهو على فراش الموت: «الصلاة الصلاة اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم»⁽⁴⁾.

لما الإمام الغزالي فلقد أعطى دروساً أخلاقية في حوالي مائة موعظة عن ضرورة حسن معاملة العبيد فالغزالي يقول: «فأما ملك اليمين فهو يقتضي حقاً في المعاشرة لا بد من مراعاتها» فقد كانت من وصايا النبي (صلعم) أنه قال: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن أحببتهم فأمسكوا أو ما كرهتم فبيعوا ولا تحذوا خلق الله إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم»⁽⁵⁾.

وتظهر الدعوة أيضاً إلى حسن معاملة العبيد حين سألوا الرسول (صلعم): «أليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين ويتأذى قال نعم، فأكرموهم ككرامة

(1) سنن أبي داود، الجزء الرابع ص 461 (كتاب الآداب).

(2) خبيب: خذع، أفسد — ابن منظور 1 ص 342.

(3) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ما قبل وبعد ص 465.

(4) المرجع ذاته، الجزء الرابع، ص 461.

(5) الغزالي، أبو حامد، أحياء علوم الدين، ص 149 (القاهرة، مطبعة البابي الحلبي ط 2، 1966).

- لولاكم وأطعموهم مما تأكلون قالوا فما ينفعنا ذلك في الدنيا قال: فرس ترتبطه تقاثل عليه في سبيل الدنيا مملوكك يكفوك فإذا صلى فهو أخوك»⁽¹⁾.
- أما المعروف بن سويد فيقول: «رأيت بانر بالربذة⁽²⁾ وعليه برد غليظ وعلى غلامه مثله فقال القوم: «يا أبا ذر لو كنت أخذت الذي على غلامك فجعلته مع هذا فكانت حلة وكسوت غلامك ثوبا غيره فقال أبو ذر: (3) اني كنت سأبيت رجلاً وكانت أمه أعجمية فغيرته بأمه فشكاني إلى الرسول فقال: يا أبا ذر انك أمرؤ فيك جاهلية قال النبي (صلعم): انهم اخوانكم وخولكم فضلكم الله عليهم فمن لا يلائمكم فيبعوه ولا تعذبوا خلق الله»⁽⁴⁾.
- وفي رواية أخرى يقول النبي (صلعم): «أخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما يأكل وليكسه مما يلبس ولا يكلفه مما يغلبه فان كلفه ما يغلبه فليعنه»⁽⁵⁾.
- مما تقدم نلاحظ أن النبي (صلعم) يحاول أن يشعر السيد بأنه يتعامل مع انسان لديه أحاسيسه ومشاعره، لذا يجب على السيد مشاركته ولو في النواحي المادية أي في المأكول والملبس حتى لا يشعر بالذل والقهر، ونجد النبي (صلعم) منعاً لحدوث الظلم يدعو السيد إلى بيع العبد في حال عدم رغبة السيد بحسن معاملة عبده، فالدين يسر وليس عسر وعلى العباد اتقاء الخالق بكل تصرف يتصرفونه لأنهم بشر والبشر عرضة للخطأ وفي ذكر الله أكبر رادع عن الخطأ.
- ولا يكتفي النبي (صلعم) بذلك بل يمضي بتذكير الأسياد دائماً بأن العبد انسان فإذا رأى السيد على الدابة وغلامه خلفه فيقول له: «احمله خلفك يا عبد الله فإنما هو
-
- (1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 1217 (القاهرة، دار احياء الكتب، 1952).
- (2) الربذة: من قرى المدينة على ثلاث أيام قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز وبهذا الموضع قبر أبي ذر الغفاري، فتوح البلدان، ج 3، ص 24.
- (3) أبو ذر الغفاري: اسمه جندب بن السكن ولقبه برير بن جناده وقال آخرون جندب بن جناده — ابن قتيبة المعارف ص 110 (القاهرة المطبعة الإسلامية، ط 1، 1934).
- (4) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الخامس ص 93.
- (5) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 462.

أخوك وروحه مثل روحك»⁽¹⁾ ويعود «النبي» (صلعم) ليطلب من السيد حين يأتيه العبد بالطعام وقد ولى حره ودخانه فليقعه معه ليأكل فإن كان الطعام مشفوهاً، فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين وإذا ألبى فليناوله منه⁽²⁾. لا شك أن أحاديث النبي (صلعم) هذه دعوة صريحة إلى التعاطف البشري ونبذ لكل تحقير يمارس من إنسان لأخيه الإنسان. والايمان يظهر عند الإمام علي (كرم الله وجهه) بقوله: «إني لأخجل من نفسي إذا استعبدت رجلاً يقول الله ربي». ففي ذلك محاولة منه لاعادة التذكير بانسانية العبد، وبأنه يكفي أن يكون مؤمناً حتى تستحيل عبوديته.

وهذه الأحاديث والوصايا مستعكس على الأفراد فميمون بن مهران استعجل جاريته بالعشاء، فوقع الوعاء بما فيه على رأس ميمون فقال: «أحرقنتي قالت: والكاظميين الغيظ قال: كظمت قالت: والعافين عن الناس قال: عفوت عنك»⁽³⁾.

وتظهر حسن المعاملة عند النبي (صلعم) عندما ولى زيد بن حارثة قيادة الجيش وقال: «أيها الناس اتقوا الله وأسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد حبشي أجده الأطراف، أسمعوه ما قادم بكتاب الله»⁽⁴⁾ وفي رواية أخرى أسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبه⁽⁵⁾.

وطبيعي أن تلقى تلك الأحاديث أذاناً صاغية لدى الأفراد. فنجد أبا نر لما نزل الربيعة حيث أقيمت الصلاة، وعليها رجل من رقيق الصدقة فقال: «تقدم يا أبا نر فقال: لا تقدم أنت فإن الرسول (صلعم) قال: اسمع وأطع وإن كان عليك عبد مجدع فانت عبد ولست بأجدع. وكان من رقيق الصدقة وكان يقال له مجاشع»⁽⁶⁾.

(1) الغزالي، أبو حامد، أحياء علوم الدين، ص 148.

(2) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 94 (باب الأطعمة) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الثالث، ص 499 (باب الأطعمة) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الخامس، ص 94.

(3) الغزالي، أبو حامد، أحياء علوم الدين، ص 148.

(4) مسلم، ج 6، ص 14.

(5) البخاري، ج (23 - 25) ص 195.

(6) الطبري: تاريخ الرسل ج 4 ص 285.

لم يكف الإسلام باعطاء الرقيق حق المعاملة الحسنة، بل دعا أيضاً إلى المساواة بين البشر فالإسلام أدرك حاجة الرقيق إلى من يساعده في إسقاط صفة الدونية عنه. والتي كانت تتعامل بها امبراطوريات الأمم القديمة. فالإسلام تخطى التمايز الطبقي الاجتماعي الذي كان سائداً، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾. والواقع أن سبب نزول هذه الآية، أن النبي (صلعم) بعد فتح مكة أمر بلال العبد الحبشي بالأذان على ظهر الكعبة، فاستكر سادة قريش ذلك وقالوا: «اعبد حبشي يعلو ظهر الكعبة بحضورنا»⁽²⁾.

ولتدعيم روح المساواة، كان النبي (صلعم) يؤاخي بين بعض العبيد وبعض الأحرار من سادة قريش، فأخي بين بلال وبين عبيدة ابن الحارث بن المطلب، وكانت المؤخاة تعتبر آنذاك صلة حقيقية تعادل رابطة الدم وتصل إلى حد الاشتراك في الميراث⁽³⁾.

وفي خطبة الوداع، دعا الرسول جميع الناس إلى المساواة، فالناس سواسية كاسنان المشط وأضاف قائلاً: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبَكُمْ وَاحِدٌ وَأَنْ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ... لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لَأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى».

ولقد استن الصحابة في المساواة سنة النبي (صلعم) فالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في توزيع الأعطية «إذ سأل كم يكفي العيل، قال وأمر بجريب⁽⁴⁾ يكون سبعة أقدرة فخبز وجمع عليه ثلاثين مسكينا، فأشبعهم وفعل بالعشي مثله قال:

(1) سورة الحجرات، آية 13.

(2) ابن سعد: الطبقات ج3، ص 234.

(3) المصدر نفسه، والجزء نفسه ما قبل وبعد ص 233 (بيروت دار صادر 1858).

(4) الجريب: حصي فيه تراب. ابن منظور ج 1 ص 263.

فمن جعل للعيل جريبين في الشهر، فكان يرزق الرجل والمرأة قال: فمن جعل للعيل جريبين في الشهر؟، فكان يرزق الرجل والمرأة والمملوك والمملوكة جريبين في كل شهر⁽¹⁾. وبالنسبة للعطاء أيضاً كان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعطي للعبيد الذين شهدوا بدرًا، من ذلك، أن ثلاثة مملوكين لبنى عفان شهدوا بدرًا، فكان الخليفة عمر بن الخطاب يعطي كل إنسان منهم في كل سنة ثلاثة آلاف درهم⁽²⁾ وفي ذلك مساواة للعبيد مع الأحرار الذين شهدوا بدرًا.

ولا شك أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان شديدًا في تطبيق السنن ويظهر ذلك حين أنته جارية حملت من ابنه وهو سكران، فأمر الناس بالتجمع فجلبه حتى مات⁽³⁾.

وتظهر المساواة أيضاً في أن العبد المرتد عن الدين، عقابه كعقاب الحر المرتد أي الموت، وفي ذلك غاية المساواة بين الأحرار والعبيد. والعبد مساو للحر بالنسبة للفرائض الدينية، وأي مخالفة تعتبره ضالاً. ولكن وجدت بعض المخالفات في ذلك، لأن خضوعه لسيده، كان يجنبه بعض الواجبات لاضطراره إلى الخدمة والتنقل (كصلاة الجمعة، الجهاد، الحج)⁽⁴⁾.

حق الحياة للأرقاء

فأول اهتمامات الإسلام، كانت الحرص على أن الحياة مقدسة في الدين الإسلامي، والقتل يعد من الخطايا الكبرى، والدول القديمة استهانت حتى بحياة العبد، فلا قانون يمنع قتله، ولا دين لو تشريع يحميه من الموت والتعذيب. لأن حياة العبد، وكيونته مرتبطة بانسانية أو وحشية سيده. ولكن الإسلام، حرم القتل. لا فرق في

(1) الطبري: تاريخ الرسل ج 3 ص 305.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 644.

(3) المصدر نفسه، ص 644.

(4) ابن حنبل، ثلاثيات مسند الإمام أحمد، ج 2 ص 387.

ذلك بين عبد وحر. وفي حديث النبي تأكيداً لذلك فعن سمرة بن جندب⁽¹⁾ قال الرسول «من قتل عبده قتلناه، ومن جده جده» وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: من قتل عبده عامداً متعمداً جلده رسول الله مائة جلده، ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين⁽²⁾. وإن قتل شخص آخر فليتزم بالتعويض».

فالعبد في هذه الحالة، لم يعد شيئاً من الأشياء، نقضي عليه متى عجز عن العمل، أو أقعده المرض والشيخوخة، أو نزهقه بالعمل حتى يزهق أنفاسه، إنما هو إنسان وكونه إنسان، يجلب له الكرامة، ويحفظ حياته، ويحمي جسده من شتى صنوف التعذيب والتشويه. فالعبد لا يعيش بأحاسيسه، إلا إذا احترمنا الشكل المادي لهذه الأحاسيس. وذلك بتجنب تعذيبه وضربه.

حق الحصانة الجسدية للأرقاء أيضاً عمل الإسلام على معالجته بدقة، لأن الإنسان عبر التاريخ نقفن في تعذيب الأرقاء، بشكل يشعرون بأن الرقيق حيوان بصورة إنسان. فسلم العيون، وقلعها، وبتر الأعضاء، بالإضافة إلى الضرب والتشويه، واللطم، والقذف، كلها صور مؤذية عمل الإسلام على تحريمها بأحاديث مطولة للنبي (صلعم) محاولاً من خلالها حث عباده على احترام الرقيق وتجنب ضربة قدر المستطاع. فالنبي (صلعم) يقول «شر الناس من أكل وحده ومنع رفته وضرب عبده» ولكن ليس معنى ذلك أن لا يضرب العبد أبداً مهما صدر منه، فالنبي يقول «اضرب عبدك إذا عصى الله واعف عنه إذا عصاك»⁽³⁾. ولكن النبي (صلعم) يستدرك بقوله إذا حصل الضرب فليتجنب الوجه⁽⁴⁾ ويجب أن لا يكون الضرب مبرحاً. فعن أبي سعد: «كنت

1) سمرة بن جندب: من بني لؤي بن شمع بن فزارة ويكنى أبو سليمان وهو من العشرة الذين قال فيهم رسول الله أخرجكم موتاً في النار — ابن قتيبة ص 132.

2) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 888 (باب ديات).

3) ابن حنبل، ثلاثيات مسند الإمام أحمد، ص 5، (مادة ديات).

4) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماتين ج (11 — 12) ص 100 (مادة عقوبة).

اضرب غلاما لي بالسوط، فإذا بالرسول يقول والله أقدر عليك منك على هذا الغلام قلت: هو حر لوجه الله فقال النبي (صلعم) أما لو لم تفعل للفحتك النار»⁽¹⁾.
أضف إلى ذلك أن الضرب يجب أن لا يتبعه تشويه أو تمثيل. من ذلك روى عن أبي حمزة الصيرفي قال: «جاء رجل إلى النبي (صلعم) فقال له النبي: ما لك قال رأيي سيدي أقبل جارية له فجب مذاكيره فقال النبي (صلعم) علي بالرجل فطلبه فلم يقدر عليه فقال النبي (صلعم): اذهب فأنث حر»⁽²⁾. والطم أيضاً لا يجوز. أما بالنسبة للقفز، أي اتهام العبد بالزنا وهو برىء فإننا نجد تضارب في الآراء من ذلك إنه إذا قذف العبد بالزنا وهو برىء فيؤدب من يقذفه ولا يحد⁽³⁾ أما إذا كان القاذف مشركا فيضرب ما يرى الحاكم ذلك⁽⁴⁾ وعن أبي هريرة عن النبي (صلعم) من قذف مملوكه بالزنا وهو برىء يقام الحد يوم القيامة⁽⁵⁾ والواقع أن هذا الحديث هو الأرجح لأنه لو وجب على السيد الجلد لذكر ولكن يوم القيامة فإن ملك الأسياذ يزول ويتكافأ البشر في الحدود.

حقوق الأرقاء بالزواج والطلاق والحصانة

إن زواج الأرقاء فيما بينهم، اعتبرته الدولة الإسلامية حقاً مشروعاً ولو أنه قديماً كان يعتبر زواجه غير شرعي، ولكن الدولة الإسلامية ربطت شرعيته بالسيد وأعطته حقوق التصرف. فالسيد له الحرية في تزويج ممتلكه وخاصة الاماء إلى من يشاء من الأرقاء والأحرار واعتبرته بمثابة الوالي أو الوصي على العبد والعبد وجعلت حقه في ذلك كحق الوالد على أبنائه. ولم تجعل له حق في التفريق بين الأرقاء

(1) الغزالي، احياء علوم الدين، ص 148.

(2) الشوكاني، نيل الأوطار، الجزء السادس، ص 205. (القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 3، 1961).

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 270.

(4) ابن قيم الجوزية، شرح الشروط العمرية، ص 147.

(5) مسلم، صحيح مسلم، الجزء 5 ص 92.

بعد تزويجهم أو قبل، ولكنه لا يجوز له أن يسمح لعبده وأمه أن يعيشا معا بدون زواج إذا رغبا بذلك⁽¹⁾.

وموافقة السيد على زواج عبده واجبة، أما الصداق فينفع من وفر العبد أو من مال السيد⁽²⁾ وعن النبي (صلعم) لا يتزوج العبد بغير إذن سيده، فإذا تزوج باذن سيده فالطلاق بيد العبد، وإذا تزوج بغير إذن سيده فإنه يضع له حدا بالطلاق⁽³⁾ وحتى الأمة لا تستطيع الزواج بغير إذن سيدها، وإذا تزوجت اعتبرت زانية وحرمت من المهر⁽⁴⁾ ومتى زوج السيد أمته فلا ينظر إلى عورتها أي دون الصرة وفوق الركبة⁽⁵⁾ وهذا مما يعطي احتراماً للزواج حتى ولو كان بين العبيد.

ولقد أعطت الشريعة الإسلامية للعبد حق مطالبة سيده بتزويجه، وسمحت للعبد بزوجتين أي نصف ما للحر ولكن ليس باستطاعته الهجر. وإن لم يكن ذلك قاطعاً. وليس له الحق باتخاذ خلية.

واضح من ذلك دقة التنظيم. فالسيد يقوم مقام الأهل وحقه في ذلك مضمون وقيام السيد بهذا الدور يعطي للزواج مزيداً من الضمان لأنه في حال الطلاق تكون حقوق الأرقاء الزوجية مصونة وبالتالي فلا خوف عليهم من تخلي أسيادهم عنهم وتركهم للفقر والتشرد.

ولا تكفي الدولة الإسلامية بالاهتمام بتنظيم قضايا التسري والزواج. بل نجد اهتمامها يتعدى ذلك إلى الطلاق بين الأحرار والأرقاء (سيد — أمه) والطلاق بين العبيد. (عبد — عبده).

ولكن الطلاق بالنسبة (السيد — وأمه) يختلف عن طلاق (عبد — عبده) فإذا

(1) شفيق، أحمد، الرق في الإسلام، ص 84.

(2) غود فروا، النظم الإسلاميتين ص 158.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الأولن ص 630.

(4) أبو داود، سنن أبي داود الجزء الثاني، ص 307

(5) المصدر نفسه، ج 3 ص 90.

كانت العلاقة بين السيد والامه علاقة تسري، وأراد السيد ترك الامه فله الحق ببيع أمته التي تسري بها أو هبتها ويجوز له ذلك فقط في حال عدم الانجاب⁽¹⁾ وهذا الوضع مشابه لوضع الحرة التي لا تتجب والتي تطلق بعكس الامه فإنها تباع، ولكن في حال زواج السيد من أمته، ومحاولته الطلاق منها فيكون الطلاق كطلاق الأحرار.

أما طلاق الأرقاء فيكون طلاق الامه تطليقتان، ومرتين طالق عند العبد تساوي ثلاث عند الأحرار، والمطلقة قرؤها حيضتان، ولو أن الزهرين والمالكين يشددون على ثلاث فترات حيض⁽²⁾ أما الأحناف فيقبلون الطلاق بنصف المدة شرط أن تكون المطلقة عبدة ولا يهم نوعية الرجل (حر - عبد) وهم يقبلون (الأحناف طلاق الزنا بدون دليل واضح. وعادة يتم الطلاق برضى العبد والعبد ولا يحق للسيد أن يفرض الطلاق على عبده وأمته فعن ابن العباس قال: أتى النبي (صلعم) رجلاً فقال: «يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها فقال: فصعد الرسول (صلعم) المنبر وقال: يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده وأمته ثم يريد أن يفرق بينهما - إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»⁽³⁾ أي حق للزوج الذي له أن يأخذ بساق المرأة وليس حق السيد الذي له حق الملك والمالك ليس ثابت بل قابل للانتقال.

ومتى طلق العبد زوجته العبد لا تحرم عليه يحق له أن يخطبها⁽⁴⁾ على عكس طلاق الأحرار إذا يجب في المرة الثالثة أن يتزوجها سواء ويطلقها كي يستطيع أن يتزوجها أما الزوجة العبدية التي حررت فلها الحق بطلب الطلاق من زوجها العبد، فبريرة حين كتبت السيدة عائشة (رضي الله عنها) وتحررت، أرادت - الانفصال عن زوجها، فخيرت بريرة في طلب الطلاق أو البقاء معه، ذلك أن الخيار أيضاً حق

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج 19 - 20 ص 202.

(2) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الأول ص 672.

(3) أيضاً أبو داود، سنن، أي داود الجزء الثاني ص 346.

(4) المرجع ذاته.

من حقوق الأمه سواء كانت تحت الحر أو العبد⁽¹⁾.

من ذلك نرى أن العبد يعطي الطلاق لزوجته، والعبد تطلب، فبين حق العطاء والطلب في قضية الطلاق للأرقاء اعطاء العبد بعض من صفات الحر وبالتالي تقوية لمعنويات العبد، وحثها على رفض كل ما من شأنه أن يحط من كرامتها أو يضربها، سواء كانت زوجة لعبد مسترق أو لسيّد حر، فهي حرة في طلب طلاقها. إذن فزواج الأرقاء، عولج من قبل الدولة الإسلامية، بشكل دقيق نظراً لتأثيره المباشر على أفراد المجتمع.

فعلی الصعيد الاجتماعي، ألف الأرقاء طبقة، انسجمت وتفاعلت مع غيرها من الطبقات. ولقد كان لهذا الاختلاط نتائج حتمية، عملت الدولة الإسلامية على جعلها حسنة. وذلك عن طريق تنظيم علاقة الاماء بالأسياء، اما بالتسري أو بالزواج الشرعي. ولقد أعطى هذا التنظيم لأولاد الاماء حق وراثه السيد، والعنق بعد موته. وكان لذلك فيما بعد نتائج خطيرة على الصعيد السياسي خاصة بالنسبة لأولاد سريات الخلفاء.

أما مفهوم الزواج والطلاق بالنسبة للأرقاء، فإنه لا يختلف كثيراً عن مفهومه عند الأحرار. فقيام السيد بدور الأب. أعطى لزواج الأرقاء مفهوماً تجلت فيه كل معاني القبول والاعتراف بالأرقاء كإفراد من حقهم التعايش والتساؤل بحقوق مضمونه كسواهم من الأحرار.

ولا شك أن الدولة الإسلامية، ساعدت طبقة الأرقاء بالانفتاح على المجتمع الإسلامي فضمنت بذلك ذوبانهم مع الأحرار وبالتالي عدم قيامهم بأي تمرد أو عصيان. ولكن لكل زمان وضعه وظرفه، فما كان مقبولاً في بداية عهد الدولة الإسلامية قد لا يصبح مقبولاً فيما بعد. فيصبح مصير الأرقاء ومكتسباتهم ورقة في مهب الظروف السياسية المستجدة. تتجاذبها الفئات التي حرمت من الوصول إلى

(1) ابن ماجه: سنن ابن ماجه ج 1 ص 671 — أيضاً ابن داود ج 2 ص 393 أيضاً الذهبي سير أعلام النبلاء ص 217 أيضاً البخاري ج 9 — 20 ص 202.

الحكم فتحت الأرقاء للقيام بتمرد في ظاهره الحصول على بعض الحقوق ولكن في جوهر الحقيقة ليسوا أكثر من جسر لعبور المطامح والغايات.

الحق في سهم الرقاب للأرقاء

وزيادة في الحقوق للرقيق. نجد الله سبحانه وتعالى يعطي الأرقاء الحق في سهم الرقاب وذلك بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾.

حق الأرقاء بعدم دفع الزكاة

والرقيق له حق في سهم الرقاب وهو مضروب في المكاتبين من الأرقاء يدفع إليهم قدر ما يعتقدون به ويصرف أيضاً في شراء عبيد يعتقدون⁽²⁾ فالاسلام بذلك يساعد العبد الفقير باعطائه حق المطالبة بالمال لتحرير نفسه، ولا شك أن مثل هذا الحق يعطي العبد الاحساس بأن هناك من يشعر معه، ويحاول مساعدته على التخلص من عبوديته، بل أكثر من ذلك، نجد أن الاسلام، يعفي الأرقاء من دفع الزكاة عن أموالهم. ففي ذلك يحدثنا عمرو بن ميمون بن مهران أنه مر على امرأة مكاتبة وكانت لها تجارة عظيمة فقال لها: «ما أنت. فقالت: مكاتبة، وكانت أعجمية، وكلمها الترجمان، فقالت له بالفارسية مكاتبة فأخبره فقال: ليس على مال مملوك زكاة فخلى سبيلها»⁽³⁾ والواقع أن ذلك كله من أجل رفع مستوى الرقيق، ومساعدته حتى ولو كان من أصحاب الثروات.

حق النصح للسيد

هذه بعض الحقوق المتعلقة بشخص الرقيق، ولكن هناك حقوق بين السيد والعبد، فالنبي (صلعم) محاولة منه في رفع معنويات العبد أعطاه حق النصح لسيد

(1) سورة التوبة، آية 60.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية ص 133.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 137.

وذلك بقوله: «العبد إذا نصح لسيدته، وأدى حق ربه فله أجران وقال أيضاً ثلاثة يدخلون الجنة، الشهيد، وعبد مملوك أحسن عبادة ربه ونصح سيده». وقال أبو هريرة عن النبي (صلعم) أيضاً: «نعماً للملوك يحسن عبادة ربه وصحابة سيده»⁽¹⁾.

حق إدارة أعمال السيد

وإذا كان العبد بالغاً فيحق له إدارة أعمال السيد. فيستطيع بذلك مشاركة سيده في جانب من جوانب شخصيته لأجل القيام بمهمة الاستقادة من اسم السيد، والواقع أنه كان لبعض العبيد صفات ومزايا شخصية، مكنتهم من الحصول على ثقة أسيادهم وبالتالي إدارة أعمالهم وثرواتهم، فأصبحوا وكلاء عن أسيادهم في الأعمال التجارية⁽²⁾. وفي ذلك يقول النبي (صلعم): «العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه، فكلم مسؤول عن رعيته»⁽³⁾.

حق العمل للكرقاء

والعمل من أهم حقوق العبد، وحقه بالعمل أي اعطائه الآن بالعمل (المانونية) و (يسمى عبد ماذون) أي له الحق بممارسة كافة المهن، وعلى السيد صرف رأسمالاً معيناً، والعبد المانون يحصل على حقوق استقلالية تسمح له بالتعامل بحرية مع الآخرين. ولكن السيد غير مسؤول عن ديونه ويمكن أن يبيعه سداداً لدينه، والواقع أن الأسياد كانوا يشجعون عبيدهم على العمل. لأنه من الناحية الاقتصادية، فإن السيد يتخلص من نفقته على العبد. وبالتالي فإنه يأذن لعبدته بالعمل، ويمنحه كافة الحرية مع الاحتفاظ بحقوق الاسترقاق القانونية⁽⁴⁾.

حق مرافقة سيده في الحرب

ومن حق العبد أيضاً مرافقة سيده في الحرب فعن محمد بن زيد بن مهاجر ابن منقذ قال: «سمعت عميراً مولى أبي اللحم، قال: غزوت مع مولاي يوم خيبر وأنا

(1) البخاري: ج (9 - 10) ص، 208 (مدة استقراض).

(2) غودفروا، النظم الإسلامية، ص 158 (بيروت، دار النشر للجامعيين، 1961).

(3) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ج 9 - 10 ص 208 مادة استقراض.

(4) العلي، أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 75.

مملوك فلم يقسم لي من الغنيمة وأعطيت من خرنى (1) المتاع سيفاً (2).

حق العبد المعق بالوراثة

ولقد وجدت بعض الحقوق التي اكتسبها الأرقاء بفضل نظرة الإسلام الإنسانية للفرد بصرف النظر عن وضعه الاجتماعي، فحق وراثة العبد لسيده، يعتبر عملاً تقدماً لأن العبد بذلك يرتفع إلى منزلة الأقرباء. فالإسلام بذلك ينظر إلى العلاقة بين العبد والسيد نظرة أبوية أو أخوية وليست نظرة دونية. فالسيد إذا مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان اعتقه، فسأل الرسول: «هل له أحد قالوا إلا غلاماً له كان اعتقه فجعل ميراثه له» (3).

حق العبد بالعلم

والواقع أن ما مر ذكره من الحقوق جميعها يحميها الدين والتشريعات والأحاديث النبوية، ولكن هنا بعض الحقوق بين العبد والسيد، يعتمد الدين في تنفيذها على إنسانية السيد، وليس فيها أي الزام شرعي له. فمثلاً حق العلم، فالنبي (صلعم) يوصي بتعميم التربية والتعليم ونشر أنوار المعرفة بين كافة الناس لا يستثنى من ذلك الأرقاء. ولكن لا يلزم الأسياد بذلك. إنما يعدهم بالثواب (4).

حق العبد بوفر خاص

من أعتق عبداً له مال فمال العبد له إلا أن يشترط سيده وهذا على وجه الندب والاستحباب، إلا أن يسمح المالك له بذلك فإذا كان العتق منه انعاماً فندب إلى مسامحته بما في يده من المال، اتاماً للنعمة والمعروف (5).

حق العبد بالأجارة والأمان

أما بالنسبة لأعطاء الأمان، نجد العبد لديه حق بذل الأمان تماماً كالحر سواء

(1) خرنى (غنيمة) — ابن منظور ج 2 ص 451.

(2) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 952 (باب الجهاد).

(3) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الثالث، ص 171 (باب الفرائض).

(4) البخاري: ج (11 — 21) ص 93.

(5) المصدر نفسه.

كان مانوناً بالقتال أو لم يكن، ولو أن أبا حسنة قال: «بأنه مانوناً»⁽¹⁾ ولكن نجد أن الخليفة عمر يجيز أمان العبد دون التشديد على كونه مانوناً أو غير مانون⁽²⁾. وفي ذلك قول النبي (صلى الله عليه وسلم): «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم»⁽³⁾.
ثالثاً: حق العتق للأرقاء

العتق خلاف الرق، وهو الحرية، وكذلك العتاق بالفتح، والعتاقة، ويقال عتق العبد يعتق عتقاً وعتقاً وعتاقاً، فهو عتيق وعتاق، والجمع عتقاء، واعتقه أنا فهو معتق وعتيق.

والعتق أفضل ما ينعم به أحد على أحد إذا خلصه بذلك من الرق وجبر به النقص الذي له وتكمل له أحكام الأحرار في جميع التصرفات⁽³⁾ أما عتق الرقبة وفك الرقبة ولقد خصت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أن العتق يتناول الجميع لأن حكم السيد عليه كحبل في رقبة العبد⁽⁴⁾.

وإذا ما حاولنا معرفة تاريخ العتق وجدناه عند الشعوب القديمة يتم حسب رغبة السيد سواء في أيامه أو بوصية بعد موته، أو بسبب عمل مفيد قام به العبد تجاه سيده، أو لقاء مبلغ معين من المال يطلبه السيد، هذا إذا كان لدى العبد المال اللازم. وأحياناً كان يتم العتق بسهولة أمام عدد من الشهود وبحضور الحاكم الذي يلمس رأس العبد بما يشبه القضيب ويعلن أن هذا الرجل حر، ويمكن أن يعلن عتق العبد في حفل ويوضح قبعة خاصة ترمز للحرية ويأخذ اسم أو لقب سيده القديم⁽⁵⁾ والعتقاء كانوا آنذاك على نوعين عتقاء الإمبراطور وعتقاء الخاصة.

ولقد كان القانون يحظر على السادة عتق عبيدهم أو إماءهم إلا بشروط صعبة معقدة، وإذا أمر السيد بالعتق فعليه أن يدفع للدولة غرامة، لأن تحرير العبد تضيق

(1) الماوردي: ص 61.

(2) ابن سلام: ص 204.

(3) الشوكاني: ج 3 ص 172.

(4) ابن منظور، لسان العرب، الجزء العاشر، ص 234، (ق - ك).

(5) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج 11 - 12 ص 80 - مادة عتق.

(6) Fredouille, Jean - Claude, Dictionnaire de la civilisation Romine, p. 23 - 24.

لحق من حقوق للدولة، وكان يفرض على العبد المعتق دفع ضريبة للدولة، ودفع نسبة معينة من أرباحه لسيده وعليه أيضاً أن يؤدي كافة الاحترامات لسيده، وإذا مات فباستطاعة السيد ورثته. وفيما بعد أصبح العتقاء قوة معزولة وكانها هاربة من العبودية⁽¹⁾.

مقابل ذلك نجد العتق يتم بسهولة عند اليهود فالعبد العبري يتحرر في السنة السابعة وإذا رغب بالبقاء تتقب أنه ويبقى مع سيده إلى الأبد، ويمكن أن يعتق العبد نتيجة للضرب أو إذا قلعت عنه فيتحرر كتعويض عن ذلك، ولكن العبد لا يتنشق الحرية فعلياً إلا إذا مات سيده⁽²⁾.

أما في العصر الجاهلي فالعتق معروف وفيه بعض الطرق المأخوذة عن الأمم القديمة فالاستحقاق عرفه الرومان ولكن بعد العتق يعطي السيد اسمه، ولكن في العصر الجاهلي الاستحقاق يعني دعوة الرجل لرجل آخر فيلحقه بنسبة، وهو من نوابع العصبية العربية. فعترة العبسي كان عبداً عند أبيه، وهو ابن جارية سوداء اسمها زبيدة استلحقه والده لما دعاه في إحدى الغزوات إلى الكر على الأعداء فقال لأبيه العبد لا يحسن الكر إنما يحسن الحلاب والصر فقال له أبوه: «كر وأنت حر». إن فالرجل قبل الاستحقاق قد يكون عبداً أو أسيراً فإذا ظهرت ملامح ملامح النجابة استلحق وإلا بقي على حاله. ومن أشهر حوادث الاستحقاق، استلحاق زياد ابن أبيه بآبي سفيان والد معاوية وكان ابن لمرأة اسمها سمية، وقع بها أبو سفيان وهو ثمّل فولدت له زيادا على فراش العبيد، ولقد كان أبو سفيان يخشى الخليفة عمر (رضي الله عنه) وأعلم بذلك الامام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) واستلحق معاوية زيادا وشهد له اليهود بذلك وهذا خلاف حكم الرسول (صلعم) الولد للفراش وللعاهر الحجر⁽³⁾.

فالاسلام لا يعترف بالولد إلا من زواج صريح أما حالة الزنا فليس أمام المرأة

(1) Gage, Jean, Les classes sociales dans L'empire Romaine, p. 142 – (1) 143.

(2) العهد القديم (سفر الخروج) الإصحاح 21.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 5 – 6 ص 248.

إلا الرجم وأولاد الزنا لا يستحقون التنبئ، وقد يكون الاستحقاق عن طريق زواج العبد من امرأة حرة من قبيلة عربية⁽¹⁾.

وبجانب الاستحقاق نجد الفخر أيضاً وسيلة للعنق في الجاهلية، فبالرغم من أن العنق هو من تقاليد العرب وروافع فخرهم إلا أنهم كانوا في الجاهلية يجزون ناصية الأسير ويحتفظون بها ليفخروا بها أمام الأقران ثم يطلقونه ويفكونه من الأسر وهم ينشدون.

كم من أسير فككناه بلا ثمن
وجزنا ناصية كنا موالها.

وعرف العنق أيضاً في الجاهلية كمكافأة على شجاعة، ففي معركة أحد أرادت هند بنت عتبة قتل حمزة عم النبي (صلعم) ولقد سخرت لذلك عبد يدعى حبشي وكان يسمى أبا دسمة، فكانت كلما مرت به تقول اشف واششف. ولقد قتل حبشي حمزة بحربة فاعتقته مكافأة لصنيعه وقالت فيه:

شفيت نفسي وقضيت نذري
شفيت وحشي على عمري
حتى ترام أعظمي في قبري⁽²⁾

أما حاتم الطائي فلقد كان يعتق في أمور أسير، فلقد كان يقول لغلامه يسار إذا اشتد البرد وقلب الشتاء أوقد النار في يفاع من الأرض لينظر إليها من أضل الطريق ليلاً فيصمد نحونا ويقول:

أوقد فإن الليل ليل قر
والريح يا واعد ريح حر
عل يرى نارك من يمر
إن جلبت ضيفا فأنت حر⁽³⁾

والمشرك حكيم بن حزم⁽⁴⁾ أعنت في الجاهلية مائة رقبة وحمل مائة بعير ولما

(1) جواد علي، تاريخ العرب، الجزء الثاني، ص 438.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية، ج (1 - 2) ص 107 - أنظر أيضاً ابن الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الأول ص 130 - أنظر أيضاً ابن الأثير، الكامل، الجزء الثاني، ص 71.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1 - 2 ص 197.

(4) حكيم بن حزم بن خويلد بن أسد ابن عم الزبير بن العوام. وابن أخي خديجة بن خويلد، ابن قتيبة - المعارف ص 135.

أسلم حمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة، قال: «فسألت رسول الله (صلعم) فقلت: يا رسول الله أرأيت أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتخنت⁽¹⁾ بها فقال الرسول: (صلعم) أسلمت على سلف لك من خير»⁽²⁾.

هذه بعض أساليب العتق في الجاهلية، أما في الإسلام فإن الوضع يختلف لأن الدين هو الحافز الرئيسي للعتق، فالدين الإسلامي شجع الأرقاء على طلب الحرية والعتق، وعلم الرقيق أن الحرية لا تمنح ولكن تؤخذ، وإن على العبد أن يسعى طالما أن الظروف مهيأة له والشرع يقف إلى جانبه.

والدين الإسلامي عمل على تحضير الرقيق نفسياً لتحمل التبعات والمشقات وجعله يشعر أن العبودية ليست قدر محتوم بل ظرف يتخلص منه الإنسان بالسعي والعمل على جمع الأموال من أجل الحصول على حريته.

هذا من جانب الدين أما الدولة الإسلامية، فلم تكن حريصة على بقاء العبيد في حالة الرق فكثيراً ما كانت تعتقهم بعد أن تأخذ منهم فدية فتطلق سراحهم أو تستخدمهم في أعمالها العمرانية بأجور محددة⁽³⁾.

إن فطبة الرقيق في الإسلام لم تكن مقفلة فالإسلام فتح أبواب العتق على مصرعيها، ورسم الدروب المؤدية لهذا الغرض، فجعل أساليب العتق تارة موجبة: أي مفروضة من الله عز وجل، تظللها نغحات من قوة الشرع وحكمة الخالق. وطوراً استعمل الإسلام أسلوب الترغيب الذي يعتمد على إنسانية الكائن وصدق إيمانه عن طريق ترجمة الإيمان بالله بالعمل لمرضاته وشكره. وهناك أيضاً الأسلوب المشروط وهذا الأسلوب من العتق يحث العبد على السعي من أجل الحصول على الحرية، ومحدد بشروط قانونية.

هذه الأساليب كانت الخطوة التي مهدت إلى حصر منابع الرق، ولو أنها

(1) أتخنت: أتبرر، والتخنت الذي فعل فعل المخنت — ابن منظور ج 2 ص 140.

(2) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني ج 11 — 12 ص 89.

(3) العلي، صالح أحمد، محاضرات في تاريخ العرب، ص 72.

استغرقت فترة زمنية طويلة لتطبيقها، وسنحاول شرحها من خلال القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

أساليب العتق الموجبة

وهي تشتمل على أمور كثيرة، لأنها تدخل الحياة اليومية للفرد، فالأخطاء التي يقوم بها أفراد المجتمع، يحاول الخالق عز وجل إيجاد القصاص المادي للمذنب (عقاب مباشر) فإذا قال الرجل لزوجته: «أنت علي كظهر أمي»، فيجب عليه تحرير رقبة قبل أن يعود لزوجته. وقول الله في ذلك واضح «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا.. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا»⁽¹⁾.

من خلال هذه الآية نلاحظ أن الرقيق قد احتل المكانة الأولى بالنسبة لاهتمامات الخالق، فأول مطلب في الآية هو تحرير رقبة فإذا توفرت سقط المطلبان التاليان أما إذا لم تتوفر فيتم الصيام أو إطعام المساكين.

والإفطار في رمضان بسبب الجماع موجب للعتق، فعن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي (صلم) فقال: «هلكت قال: ما شأنك قال: وقعت على امرأتي في رمضان قال: تعتق رقبة قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا، قال: لا فهل تصوم شهرين متتابعين، قال: لا قال: أنتي بعرق فيه تمر وتصنق به»⁽²⁾ إن فالإفطار في رمضان كالظهار موجب للعتق ولكن من مظاهر الحديث نجد أسلوب الخيار كمرعاة لظروف الإنسان واحتراما للطقوس الدينية.

وجماع المرأة للحائض موجب أيضاً للعتق، وملك الرحم للمحرم موجب للعتق، فلقد روى عن سمرة أن الرسول (صلم) قال: من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر⁽³⁾ ويقصد بالرحم المحرم الأم، الابنة، الأخت، الخالة والعمة وغيرهن.

(1) سورة المجادلة، آية 3 – 4 انظر أيضاً ابن الهمام، شرح فتح القدير، للجزء الرابع ص 18.
(2) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ج 23 – 25 ص 143. (مادة كفارات) – انظر أيضاً مسلم، الجزء الثالث ص 139.

(3) ابن ماجه، الجزء الثاني ص 843 (مادة عتق) – انظر أيضاً أبو داود – الجزء الرابع ص 35 (مادة عتق) شرح فتح القدير، ج 4 ص 205.

والعتق بسبب الضرب معروفاً منذ القدم عند اليهود، كذلك في الاسلام فضرب العبد موجب للعتق، فأبو مسعود كان يضرب غلامه فجعل يقول: أعوذ بالله فجعل يضربه فقال: أعوذ برسول الله فقال الرسول (صلعم): والله أقدر عليك منك عليه قال أعتقه فقال هو حر لوجه الله، فقال الرسول (صلعم): لو لم تفعل للفحتك النار فقلت والله لا أضرب مملوك بعد اليوم⁽¹⁾.

وعن معاوية بن سويد بن مقرن، قال: «لطمت مولى لنا فهربت، ثم جئت قبيل الظهر، فصليت خلف أبي، فدعاه ودعاني، ثم قال للخادم: أمثل منه فعفا ثم قال: كنا بني مقرن على عهد رسول الله ليس لنا خادم إلا واحدة فلطمها أحدنا. فبلغ ذلك الرسول (صلعم): اعتقوها فقيل له ليس لنا خادم غيرها قال: فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها»⁽²⁾.

وإذا كان الضرب موجبا للعتق، فالتمثيل بالعبد أيضاً موجبا للعتق، وهذا الأسلوب أيضاً عرفه اليهود فقلع العين مثلاً موجبة للعتق، أما في الاسلام فقول النبي في ذلك ولضح: «من ضرب أو جدد عبده المسلم فعليه عتقه وسواء كان غير مسلم ويروى عن ابن جريح «أن زباعاً أبا روح وجد غلاماً له مع جارية له فجدد أنفه وجبه فأثنى النبي (صلعم) فقال: ما حملك على هذا قال: كان أمره كذا وكذا فقال الرسول: اذهب فأنت حر، فقال الغلام: فمولى من أنا قال عليه الصلاة والسلام: مولى الله ورسوله»⁽³⁾.

والخنث⁽⁴⁾ باليمين موجب للعتق إذا يقول الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان»⁽⁵⁾. هذا الخنث باليمين موجب للكفارة

(1) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الخامس، ص 91 — انظر أيضاً أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 462 (مادة أداب).

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 894 (كتاب الديات).

(4) الخنث: الخيانة، ومن فعل المخنث ابن منظور ج 2، ص 140.

(5) سورة المائدة، آية 89 — انظر أيضاً ابن الهمام، شرح فتح القدير، الجزء الرابع ص 20.

وهي اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة.

أما القتل الخطأ فيقول الله سبحانه وتعالى فيه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبِئْسَ مُسْلِمَةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيْلَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيْمًا حَكِيْمًا⁽¹⁾﴾.

مما تقدم نلاحظ أن العتق بسبب الظهار، جماع الحائض، الجماع وافطار رمضان، الضرب والتمثيل بالعبد، الخنث باليمين، وأخيراً القتل الخطأ في جميع هذه الحالات العتق هنا موجب وبكفارة ولكن ليس فيه أجر للمعتق لأن الجزاء أقيم مقام الجزاء، أي أنذب ذنب لا ينمحي إلا بالكفارة وعن ابن عمر قال: «أخذ عوداً أو شيئاً من الأرض وقال: ما فيه من الأجر يساوي هذا⁽²⁾ أي لا أجر فيه».

بالإضافة إلى هذه الأساليب في العتق فهناك أساليب بسيطة وموجبة للعتق فلقد اتفق الأئمة أنه إذا أنكر غلام بالغ أنه رقيق إنسان فإن قوله مصدق بعد أن يحلف اليمين وذلك تطبيقاً للمبدأ المشهور البينة على من ادعى واليمين على من أنكر.

كذلك جاء في أحكام الشرع أنه إذا صار الرجل عبداً لسيد تجمعه وإياه روابط القربى والنسب سواء كان من الأصل أو من الفرع لأي درجة كانت للقربى فإن عتقه موجبا عند الشافعية والمالكية وتضيف الأخ والأخت أما الأزهرية فلا تعترف بهذا النوع من العتق.

وعتق العبد موجب إذا لجأ إلى الديار الإسلامية أثناء الحرب والمسلم فعن الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) خرج عبدان إلى رسول الله (صلعم) يوم الحديبية قبل الصلح فكتب إليهم مواليتهم فقالوا: يا محمد والله أما خرجوا إليك رغبة في دينك وإنما خرجوا هرباً من الرق فقال: ناس صدقوا فقالوا: يا رسول الله ردهم إلينا فغضب النبي (صلعم) وقال: ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حين يبعث الله عليكم

(1) سورة النساء، آية 92.

(2) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الخامس، ص 90.

من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن يردهم وقال هم عتقاء الله عز وجل»⁽¹⁾. وتبع القواد والخلفاء النبي (صلعم) في ذلك فكانوا يعدون العبيد بالعتق إذا أسلموا ولجأوا إلى الديار الإسلامية. وكان يعتق المسلمون العبيد ترغيباً لهم بالجهاد كما فعل النبي (صلعم) يوم حصار الطائف إذ: «قال أيما عبد نزل الي فهو حر»⁽²⁾.

وإذا ارتد المسلم رجلاً كان أم امرأة ولحق بدار الحرب وكان له ارقاء مدبرون فإن عتقهم موجب وإن كان للرجل امهات أولاد عتقن، ولو كان له رقيقاً فخلفه في دار الاسلام فاعتقهن وهو في دار الحرب لم يجز عتقه إلا في دار الاسلام وإذا عاد إلى دار الاسلام وتاب فإن رقيقه إن كان الامام قد اعتقهم فعتقهم موجب لا مرد منه وإن لم يعتقهم فهم على حالهم قبل أن يرتدوا⁽³⁾.

ونجد في الزكاة وسيلة موجبة للعتق، فالزكاة التي تعتبر ركناً مهماً من أركان الاسلام قد بين الشرح مصارفها بعد أخذها فكان للرقيق نصيب فيها بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁾. إذن فالآية القرآنية قد حددت النظام المالي وتولى الرسول تطبيقها بقوله: (صلعم) «ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة»⁽⁵⁾ واشتراه بأربعين أوقية ثم أعتقه⁽⁶⁾ ومن السيرة النبوية أن أبا بكر اشتراه بعبد أسود مشرك من أمية بن خلف. والخليفة عثمان بن عفان (رضي) اختص بخلال عشر اختبأها عند الله عز وجل من هذه الخلال أنه في كل جمعه يعتق رقبة⁽⁷⁾.

(1) أبو داود، سنن أبي داود، ج 3، ص 87 (مادة جهاد).

(2) ابن عبد ربه، العقد للفريد، ج 5 - 6 ص 247.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 181.

(4) سورة التوبة، آية 60.

(5) الحنفى، المختصر من المختصر، ج 2، ص 97 (حيدر آباد، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1362هـ).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الأول، ص 254.

(7) الطبري، تاريخ الخلفاء الراشدين ص 103.

أما عبيد الله بن عمر بن الخطاب فقال: «خطرت لي هذه الآية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾»⁽¹⁾ فذكرت ما أعطاني الله سبحانه وتعالى: «فما وجدت شيئاً أحب إلي من جاريتي رميلة فقلت هي حرة لوجه الله»⁽²⁾.

والعتق لوجه الله يعتمد على نية السيد ويكفي مجرد القول حتى يصبح نافذاً فإذا قال رجل لعبده هو الله ونوى العتق والأشهاد في العتق أصبح نافذاً. فعن أبي هريرة إنما لما أقبل يريد الإسلام ومعه غلام ضل كل واحد منهما من صاحبه فأقبل بعد ذلك وأبو هريرة جالس مع النبي (صلم) فقال النبي (صلم): «يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك أما أني أشهدك أنه حر»⁽³⁾.

إن من متى قال السيد لعبده أنت حر لوجه الله سبحانه وتعالى ينال العبد حريته بل حتى إذا كان يمزح السيد وحتى ولو لم يقبل العبد نوال حريته فإنه يصير حراً. وذلك تصديقاً لحديث النبي (صلم) «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح الطلاق والعتاق»⁽⁴⁾.

والإنسان لا يكتفي بمحاولة مرضاة ربه عن طريق عتقه للارقاء فهو يحاول أيضاً شكر ربه على نعمه. ولقد أوضح الله سبحانه وتعالى في كلامه عن العقبة (التي بين الجنة والنار) وطريقة اجتيازها فك رقبة.

إن فك الرقبة أول الواجبات إذا أراد الإنسان شكر الخالق على نعمه والآية توضح ذلك ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ، وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ، فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكْ رَقَبَةً﴾⁽⁵⁾.

ونجد السيد أيضاً يعتق عبيده بسبب ورعهم وتقاهم وحبهم للدين، فعن نافع قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب، فوضعوا سفرة فمر غلام بهم، راعي

(1) سورة آل عمران آية 92.

(2) ابن خلكن، وفيات الأعيان، الجزء الأول، ص 236 (القاهرة، مكتبة النهضة، ط أ، 1948).

(3) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانيين ج 11 - 12 ص 83. (مادة عتق).

(4) ابن الهمام، شرح فتح القدير، الجزء الثالث، ص 359.

(5) سورة البلد، آية 13.

غنم عبد أسود، فكان صائماً فسأله ابن عمر عن سبب صيامه فقال: اغتتم الأيام الفائتة للأيام الباقية، فقال: ابن عمر هل لك أن تبيعنا شاة من غنمك ندبحها فقال الغلام: إنها لسيدي قال: قل له أكلها الذئب فقال الراعي رافعاً أصبعه إلى السماء: فإين الله فرجع ابن عمر فاشترى الراعي والغنم واعتق الراعي ووهب له الغنم⁽¹⁾.

وكان عبد الله بن عمر إذ رأى رقيقه يصلون في المسجد اعتقهم فيقول له أصحابه: «أنهم يخذعونك فيقول ابن عمر: من خدعنا بالله عز وجل انخدعنا له» والواقع أن عبد الله بن عمر ما مات حتى اعتق ألف عبد على هذه الصورة⁽²⁾.

أسلوب الترغيب يحث الفرد على عتق الأرقاء لقاء نيل الثواب والأجر والانسان بطبعه يحب الثواب والأجر لقاء حمل الخير فكيف إذا كان الثواب هنا الخلاص من عذاب النار وهو أشد ما يخيف الانسان... فالدين الاسلامي حرك نقطة الضعف عند الانسان (الخوف من العذاب) واستغلها لمساعدة الأرقاء وعتقهم.

فعن البراء بن عازب قال: «جاء رجل إلى رسول الله (صلعم) فقال: دلني على عمل يقربني من الجنة ويبعدني عن النار، فقال النبي (صلعم): اعتق النسمة وفك الرقبة قال: يا رسول الله أوليس واحداً فقال النبي (صلعم) عتق النسمة أن تنفرد بعقتها وفك الرقبة أن تعين في ثمنها»⁽³⁾.

وعن أبي هريرة سأل الرسول (صلعم): «أي العمل أفضل قال: إيمان وجهاد في سبيله فقلت: فأي الرقاب أفضل، قال: أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها»⁽⁴⁾.

ولقد قال الفقهاء فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة: «أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة بعثها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فالثانيتين أفضل».

ولقد كان النبي (صلعم) يأمر بالعتق في كسوف الشمس فعن أسماء بنت أبي

(1) وفيات الأعيان، الجزء الأول ص 309.

(2) المرجع ذاته ص 236.

(3) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى: ج 11 - 12 ص 76 - (مادة عتق).

(4) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 843.

بكر (رضي الله عنها) قالت: «أمر النبي بالعنقة في كسوف الشمس⁽¹⁾ لأنه يرمز إلى التخلص من النار».

ووعده الله بالثواب والأجر من كانت له جارية فعلمها فأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها وهذا ما جاء على لسان النبي الكريم (صلعم)⁽²⁾. وعن النبي (صلعم) من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار أو بكل أرب منه أرباً من النار حتى فرجه بفرجه أو كان فكاكه من النار⁽³⁾.

وعن النبي أيضاً أيما رجل مسلم أعتق رجل مسلماً فإن الله عز وجل جاعل وقاء كل عظم من عظامه عظام محررة من النار. وأيما امرأة أعتقت امرأة مسلمة فإن الله جاعل وقاء كل عظم من عظامها من عظام محررها من النار يوم القيامة⁽⁴⁾.

وقد يعتق السيد رقيقه تكفيراً عن ذنوبه، فعمر بن أبي ربيعة قال لابن أخيه حين أسن: «قد سمعتني أقول في شعري قالت لي وقلت لها، وكل مملوك لي حر أن كنت قد كشفت عن فرج حرام قط. فقممت وأنا منتسباً في يمينه فسألت عن رقيقه فقيل لي أما في الحوك فله سبعون سوى غيرهم»⁽⁵⁾.

ونلاحظ أيضاً أن أسلوب الترغيب لا يشمل فقط مرضاة الخالق وإنما يتعداه إلى مرضاة الوالدين، فعن أبي هريرة عن النبي (صلعم): «لا يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه» فالابن إذا ملك أباه يعتقه في الحال ولكن إذا اشتراه ودخل في ملكه عتق عليه⁽⁶⁾.

(1) للبخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ج 11 - 12 ص 77 (مادة عتق).

(2) المرجع نفسه، ج 11 - 12 ص 93.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 843 (مادة عتق).

أنظر أيضاً مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع، ص 217، وأيضاً البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ج 23 - 25 ص 145 - (مادة كفارات) أيضاً ابن الهمام، شرح فتح القدير، الجزء الثالث 357 - أيضاً النووي، نهاية الأرب، الجزء التاسع، ص 110.

(4) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 40 (مادة عتق).

(5) الأصفهاني، كتاب الأغاني، الجزء الأول، ص 77 (القاهرة، دار الكتب، ط 1، 27).

(6) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع، ص 218.

والواقع أن الترغيب بالعنق يتعدى مرضاة الله والوالدين إلى بعض الأمور الاجتماعية كالزواج فيجعل الصداق كبذل للعنق.

فمن أنس قال: «صارت صفية لندحية الكلبي ثم صارت لرسول الله بعد فتزوجها وجعل عتقها صداقها»⁽¹⁾ الاسلام لم يشجع على عتق الاماء والجواري لأن ذلك لا يؤهلهم إلى حرية يغبطن عليها وهن بلا عائل وبلا زوج ولا عمل وعتقهن في هذه الحالة سينقلهن من عبودية سيد إلى عبودية أسياد وسيؤدي بهن إلى البغاء. والاسلام حريص على سلامة المجتمع، لذا قيد العنق بالزواج وعن طريقة تنال الجواري حريتهن.

ولقد رغب الاسلام بزواج الحرة من الرقيق إذ إن لولادها يتبعونها في الحرية لأن الولد يتبع أمه في الحرية والرق كما وأنه يتبع خير الأبوين ديناً. والرقيق متى تزوج من بنت سيده صار سيداً للبيت⁽²⁾.

هذه أهم وسائل العنق بالنسبة لأسلوب الترغيب وهي تعتمد بالدرجة الأولى على إنسانية السيد تحرركها من خلال التذكير بالثواب والأجر وعذاب النار.

أساليب العنق المشروط

الاعتاق المشروط أمر به القرآن وهو ليس قطعي موجب، إنما هو معلق ويحتاج إلى وقت لتنفيذه ومن وسائله: المكاتب، التدبير، الاستيلاء، التبغيض، النذرة، القرعة وأخيراً المرض...

المكاتب: سميت كتابة لمصدر كتب لأن العبد يكتب على نفسه لمولاه ثمنه، وقد كاتبه والعبد مكاتب، ولقد خص بالمفعول لأنه أصل المكاتب من المولى وهو الذي

(1) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الثالث، ص 209 — أنظر أيضاً البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى، ج 19 — 210 ص 69 — وأيضاً مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع ص 146 — وابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الأول، ص 629 — وابن سعد، الطبقات الجزء الثامن، ص 120.

(2) النووي، نهاية الأرب، ج 9، ص 123 — القاهرة المؤسسة المصرية العامة، د.ت) أيضاً لوبيون، غوستاف، حضارة العرب، ص 403.

يكتتب عبده أو أمته على مال ينجمه عليه⁽¹⁾ ويكتب عليه أنه إذا أدى نجومه في كل نجم كذا وكذا فهو حر، ويكون الولاء لمولاه الذي كتبه وذلك أن مولاه سؤغه كسبه الذي هو في الأصل لمولاه. فالسيد مكاتب والعبد مكاتب إذا عقد عليه ما فارقه من أداء المال ولقد سميت مكاتبه لما يكتب للعبد على السيد من العتق، ولما يكتب للسيد على العبد من النجوم⁽²⁾.

فالمكاتبه عقد بين السيد والعبد وللدفع نظاماً يتم ضمن اتفاقية كان يقول السيد كاتبك على مائة دينار أو أكثر تؤديها إلى نجوماء، أول نجم كذا وآخره كذا والاحناف يرتأون الدفع مرة واحدة بينما الشافعيون يجعلون الدفع مرتين، والواقع أن المكاتبه لا تجوز إلا مع من جاز له التصرف في المال لأنه عقد على مال. وهذا ما يعطي المكاتب حق اكتساب المال لأن المبلغ يجب أن يكون من أموال العبد الفائضة، وبالتالي فهو مأنون له بالعمل لكسب المال بالبيع والتجارة والصدقة، والهبة والأخذ بالشفعة وغير ذلك من كل تصرف في المال يعود لمصلحة العبد ومصلحة ماله بل إن الدين الإسلامي يحث على مساعدة المكاتب من مصاريف الزكاة، فسهم الرقاب هو مضروب في المكاتبين يدفع إليهم قدر ما يعتقون. فعن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله في ذلك ثلاثة: «كلهم حق على الله عونه: الغازي في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الأداء والناكح الذي يريد التعتف»⁽³⁾.

ولقد حث القرآن على المكاتبه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فُكِّتْهُمْ عَنْهُمْ خَيْرٌ⁽⁴⁾﴾. وجميع الفقهاء أجمعوا على أن مكاتبه العبد مستحبة، قال روح عن أبي جريح قلت لعطاء: «أوجب علي إذا علمت أن له ما لا أن أكاتبه، قال: ما أراه ألا واجباً». وعن موسى بن أنس أن سيرين

(1) نجم نجوماء: (لم يعرف العرب القدماء الحساب بل كانوا يعتمدون على طلوع النجم للتوقيت) فيقال إذا طلع النجم حل عليك مالي ومنه تتجيم المكاتب ونجوم المكاتبه — ابن منظور، ج 12 ص 570.

(2) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، ص 700 (مادة كتب) (حرب أ — ب) ز

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 843.

(4) سورة النور، آية 33.

سأل أنساً المكاتبية وكان كثير المال فأبى، فانطلق إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فقال: «كاتبه فأبى فضربه بالدرة وقال: الآية تقول: فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً»⁽¹⁾. وعن عائشة (رضي الله عنها) أن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمسة أواق نجمت عليها في خمس سنين فقالت لها عائشة: «أرايت أن عددت لهم عدة واحدة أبيبيعك أهلك فأعتقك فيكون ولاؤك لي فذهبت بريرة إلى أهلها فعرضت ذلك عليهم فقالوا: لا إلا أن يكون لنا الولاء. فقالت عائشة: (رضي الله عنها) فدخلت على رسول الله (صلعم) فذكرت له ذلك فقال (صلعم): اشتريها فاعتقها فإنما الولاء لمن اعتق ثم قال الرسول (صلعم): ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله. من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، شرط الله أحق وأوثق»⁽²⁾.

وإذا قال المكاتب: اشتريني واعتقني فاشتراه، لذلك حدثنا أبو نعيم قال حدثني أبي أيمن قال: «دخلت على عائشة (رضي الله عنها) فقلت لها: كنت لعنبة بن أبي لهب ومات، وورثتي بنوه وانهم باعوني من ابن أبي عمرو فاعتقني ابن أبي عمرو واشترط بنو عتيبة الولاء لهم»⁽³⁾.

وعن عائشة (رضي الله عنها) وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس أو ابن عم له فكاتبته على نفسها، وكانت امرأة ملاحاة تأخذ العين قالت عائشة (رضي الله عنها): «فجاءت إلى النبي (صلعم) تسال وعرفت أن الرسول سيرى منها مثل الذي رأيت فقالت جويرية: يا رسول الله، أنا جويرية بنت الحارث وإنما إن من أمري ما لا يخفى عليك، وأني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وأني كاتبته على نفسي، فجئت أسألك في كتابتي. فقال الرسول (صلعم): فهل

(1) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج 13 — 14 ص 103.

(2) المصدر نفسه، ج 9 — 10 ص 35 أنظر أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 842 — وأيضاً الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الثانيين ص 216.

لك إلى ما هو خير منه قالت: ما هو يا رسول الله قال لؤدي عنك كتابك وأتزوجك قالت: قد فعلت، قالت: فتسامع الناس أن الرسول (صلعم) تزوج فارسوا ما في أيديهم من سبي بني المصطلق فأعتقوهم، وقالوا أصهار الرسول، فما رأينا امرأة أعظم بركة على قومها إذا عتق بسببها مائة من أهل بني المصطلق⁽¹⁾.

وساعد الرسول (صلعم) أيضاً سليمان الفارسي إذ كاتب سليمان على ثلاث مئة نخلة أحبيها له بالفقير⁽²⁾ وباربعين أوقية، قال الرسول (صلعم): «أعينوا أخاكم فأعانوني بالنخل حتى اجتمعت ثلاث مئة ودية وأديت النخل وبقي عليّ المال فاتى الرسول بمثل بيضة دجاجة من ذهب من بعض المغازي، فقال النبي (صلعم) خذها: وأدي بها ما عليك فأخذتها ووزنت منه أربعين أوقية وأوفيتهم حقهم وعتقت⁽³⁾ وفي رواية الحنفي قال النبي: «أعينوا أخاكم بالنخل وفي تفكير فقرها، وقال النبي: إذا أفقرت لها فلا تضعها حتى أكون أنا الذي أضعها بيدي فوضعها رسول الله فلم تمت منها واحدة»⁽⁴⁾.

ولا شك أن الاسلام كان إلى جانب العبد من أجل تسهيل عتقه، فأبو سعيد المقبري قال: «اشترتني امرأة من بني ليث، بسوق ذي المجاز بسبعمائة درهم، ثم قدمت فكاتبنتني على أربعين ألف، فأذهبت إليها عامة المال ثم حملت ما بقي من المال

1) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 30 (مادة عتق) انظر أيضاً ابن سعد، كتاب الطبقات، الجزء الثاني، ص 64 و 116 وأيضاً الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الثاني، ص 178 — وابن الأثير الكامل في التاريخ الجزء الأول، ص 91.

2) الفقير: مكان قرب خيبر، فبالنسبة لما ورد عند ابن سعد والذهبي تفيد عن اسم مكان وتفيد أيضاً اسم للبر أو الحفرة التي تكون حول الودية والتي يكبر حولها بترنوق المسيل والدمن — فتوح البلدان ج 4 ص 269.

أما بالنسبة لما ورد عند الحنفي فإنها تفيد فقط عن معنى البئر.

3) ابن سعد، كتاب الطبقات، الجزء الرابع، ص 79 — وأيضاً الذهبي، سير أعلام النبلاء، الجزء الأول، ص 367.

4) الحنفي، المختصر من المختصر، الجزء الثاني، ص 84 (حيدر آباد، جمعية دائرة المعارف العثمانية 1362).

إليها، فقلت لها: هذا مالك، فقالت: لا والله أخذه منك شهراً بشهر وسنة بسنة، فخرجت إلى عمر بن الخطاب فذكرت له ذلك فقال: ادفعه إلى بيت المال ثم بعث إليها قائلاً هذا مالك في بيت المال وقد أعتق أبو سعيد، فإن شئت فخذني شهراً بشهر وسنة بسنة قال: فأرسلت فأخذته من بيت المال»⁽¹⁾.

هذه بعض الأمثلة عن أسلوب المكاتبة، وقد قام النبي (صلعم) بمساعدة المكاتبين، ولكن هناك بعض الظروف قد تحول دون اتمام عملية المكاتبة، فالمكاتب إذا أدى بدل كتابته كاملاً عتق وإذا عجز حتى ولو كان آخر نجم من نجوم بدل الكتابة بقي عبداً. لما روى عن السيدة عائشة (رضي الله عنها) عن النبي (صلعم) قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وقال: زيد بن ثابت عن النبي (صلعم): ما بقي عليه درهم»⁽²⁾.

وعمر بن شعيب عن جده قال الرسول (صلعم): «من كاتب عبده على مائة أوقية فأداها إلا عشر أواق فهو عبد»⁽³⁾.

وإذا كانت المكاتبة امرأة حامل سرى حكمها في العتق على من تلده بعد مكاتبته، فيعتق الطفل معها بدون عوض للسيد بمجرد أدائها المبلغ الذي تعاقدت عليه مع سيدها سواء رضي أم لم يرضى. كما وأن نظام المساكنة مع المرأة المحررة بشروط المكاتبة غير مقبول.

أما إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً، ورث بحساب ما عتق منه وبالنسبة للدية يقول النبي (صلعم): «يؤدي المكاتب بحسب ما أدى من المكاتبة ديه حر وما

(1) شفيق أحمد، الرق في الإسلام، ص 90.

(2) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى، ج 13 - 14 ص 106. أيضاً أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 28 - أيضاً شرح فتح القدير ج 3 ص 426 - أيضاً نهاية الأرب، ج 9 ص 164.

(3) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 28. أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 842.

بقي من المكاتب دية عبد»⁽¹⁾ أما أبو يوسف: «فيقول أن حد المكاتب كحد المملوك ما بقي عليه شيء من كتابته»⁽²⁾. والأرجح في ذلك قول النبي (صلعم): «لأن المكاتب إذا بقي عليه الشيء القليل من كتابته، لا يجوز مساواته بالعبد».

وأم مسلمي (رضي الله عنها) قالت عن النبي (صلعم): «إذا كان عند احدائك مكاتب يؤدي بما عليه فلتحتجب منه»⁽³⁾. لأنه متى انتهت مكاتبته أصبح غريباً عن حوله».

المهم في أسلوب المكاتب أن السيد لا يستطيع تغيير رأيه ولكن عند (الحنابلة) يمكن للسيد تغيير رأيه لأنهم يربطون ما تبقى من المبلغ بشروط (عقد الاعتاق) والمالكين فقط بحق للسيد أن يعدل مسبقاً في القيمة التي سيدفعها له العبد.

إن أسلوب المكاتب هو أحد أساليب العتق المشروط وهو أسلوب حيوي لم تعرفه الدول القديمة لأن العبد آنذاك إذا أراد التحرر بواسطة المال فعليه أن يدفعه في الحال ليحصل على حريته، ولكن الاسلام سخر الزمن لخدمة الأرقاء، وبدلاً من أن يبقى العبد يعمل للسيد دون هدف، نجد الاسلام يأمر السيد بالانزول للعبد بالعمل ليتمكن من الحصول على المال، ومتى توفر المال أمر الإسلام السيد بمكاتبته عبده وأخذ قيمة التحرر على أقساط، من ذلك كله نلاحظ أن أسلوب المكاتب أشبه بعقد رسمي يتم بين السيد وعبده ويحتاج إلى الوقت لتنفيذه، ولكن القانون يحميه ويلزم السيد باحترامه لأنه يحمل في طياته مساعدة الرقيق على العتق، كما وأنه يشعر العبد بالمسؤولية تجاه نفسه فيعمل من أجل استرداد حريته.

الاستيلاء: ومن أساليب العتق المشروط نجد الاستيلاء، وهو من أهم وسائل العتق بالنسبة للمرأة المسترقّة، وهو يعني طلب الولد من الأمة، فإذا أنجبت واعترف ببنوة وليدها اعتقت وأطلق عليها اسم أم ولد سواء أتى الولد حياً أو ميتاً، ومواء عاش

(1) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 269 (مادة ديات).

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 170.

(3) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 28 (مادة عتق) أيضاً الابن ماجه، سنن ابن ماجه الجزء الثاني، ص 842.

أم مات. وأم ولد هو الاسم الشرعي الذي يطلقه الفقهاء على الجارية التي تلد، واليهود منذ القدم رفعوا مكانة العبداء التي تنجب خلافاً لعرب الجاهلية، أما الدولة الإسلامية فلقد رفعت مكانتها الاجتماعية وأعطتها حقوقاً لا تتأهلها أي أمة سواها. من هذه الحقوق العتق فمن النبي (صلعم): «أيما رجل ولدت أمته فهي معتقة». ذلك لن النبي (صلعم) لما ولدت مارية إبراهيم قال الرسول عليه الصلاة والسلام: اعتقها ولدها⁽¹⁾.

هذا بالنسبة لما حدث مع النبي ولكن العباس ينقل عن النبي قوله: «أيما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه» لأن عتق الأمه معلق بموت السيد كالمدبر وهي تعتق من رأس المال، لأنه اتلاف حصل بسبب الاستمتاع أما بيعها بسبب الدين أو الميراث فنجد توضيحاً لذلك ما حدث لجارية الحباب:

فمن عبد الله بن محمد الغيلي عن سلامة بنت معقل وهي امرأة من خارجه قيس عيلان، قالت: «قدم بي عمي في الجاهلية فباعني من الحباب بن عمرو أخو أبي اليسر عمرو فولدت له عبد الرحمن ثم هلك، فقالت امرأته الآن تباعين في دينه فأتيت رسول الله (صلعم) فقالت: يا رسول الله إني امرأة من خارجة قيس عيلان فولدت له (للحباب عبد الرحمن)، فقالت امرأته الآن تباعين في دينه فقال الرسول (صلعم): من ولي الحباب قيل أخوه أبو اليسر ابن عمر فبعث إليه فقال: اعتقوها فإذا سمعتم برقيق قدم علي فأتوني أعوضكم منها فاعتقوني، وقد أعطى رسول الله (صلعم) رقيق فعوضهم مني غلاماً»⁽²⁾.

فظاهر الحديث يدل على أن العتق هنا لم يحدث قبل الوفاة وبقي معلقاً والولد ميت فعندما حاولوا بيع جارية الحباب وهي أم ولد بسبب الدين طلب النبي (صلعم) رقيقاً ليعوض عنها فمحاولة التعويض هذه تدلنا على أن حكم منع البيع آنذاك ليس نافذاً ومبرماً ولم يصبح الحكم نافذاً إلا على عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه) وما يؤكد ذلك قول جابر بن عبد الله قال: «بعنا أمهات الأولاد على عهد الرسول وأبي

(1) ابن سعد ج 2، ص 215.

(1) الشوكاني ج 5، - 6 ص 102.

بكر فلما كان عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) نهانا فانتبهنا»⁽¹⁾ ذلك أن الخليفة عمر صرح بأن أم الولد تصبح حرة من تلقاء نفسها إذا وضعت ذاً بطنها بغير عتاقة سيدها إذا مات عنها السيد، وأنذاك لا يجوز بيعها أو هبتها أو شراؤها⁽²⁾. إذن فبيع أمهات الأولاد على عهد النبي (صلعم) والخليفة أبو بكر كان سببه انشغال النبي وأبو بكر بالحروب. وما يؤكد ذلك عتق النبي (صلعم) لماريه حين أنجبت إبراهيم أما قصة الحباب فإن النبي (صلعم) بحث عن بديل من باب الشفقة، والواقع أن ذلك يؤكد أن أم الولد لا يجوز بيعها وفاء لدين أو ميراث وهي تحسب من نصيب الولد في التركة وترث معه ولا تعتبر جزءاً من ثلث التركة (كالمدير) وإذا أوصى لها السيد بجزء من ماله فلها أن تحصل عليه بعد وفاته⁽³⁾.

وروى البيهقي عن الثوري عن عبد الله بن دينار: «قال جاء رجلان إلى ابن عمر فقال: من أين أقبلتما؟ قالوا: من قبل ابن الزبير فأحل لنا أشياء كانت تحرم علينا قال: ما أحل لكم؟ قالوا: أحل لنا بيع أمهات الأولاد، قال: أتعرفان أبا حفص عمر فإنه نهى أن تباع أو تورث يستمتع بها ما كان حياً، فإذا مات فهي حرة». ومن القائلين بجواز البيع الناصر والباقر والصادق والامامية، ولكن يجوز عند الباقر والامامية بشرط أن يكون بيعها في حياة سيدها، فإن مات ولها منه ولد باق عتقت عندهم.

ولا شك أن الحكم بعتق أم الولد مستلزم لعدم جواز بيعها ولو صحت الأحاديث للقضية بأنها تصير حرة بالولادة لكانت دليلاً على عدم جواز للبيع⁽⁴⁾.

إذن فالعتق عن طريق الاستيلاء رفع مكانة أم الولد الاجتماعية لأن انعدام البيع والهبة أعاد لأم الولد شيئاً من كرامتها ومكانتها كأم. وكم من أمهات الولد فيما

(1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه الجزء الثاني، ص 841 — أنظر أيضاً أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 36.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الرابع، ص 225 — أنظر أيضاً ابن الأثير، الكامل في التاريخ، الجزء الثالث، ص 39 — أيضاً للنويري، نهاية الأرب، الجزء التاسع — ص 135.

(3) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ص 441.

(4) الشوكاني، نيل الأوطار، ج 5 — 6، ص 105 — 106.

بعد أصبح أولادهن خلفاء في الدولة العباسية وكن من أوائل سيدات البلاط لهن كلمتهن النافذة في الحكم والادارة والمجتمع.

التدبير: وهو من أساليب العتق المشروطة أيضاً والتدبير من الدبر وهو نقيض القبل. وهو يعني أن يعتق الرجل عبده عن دبر، أي بعد موته (نبور مني أي بعدي) فيقول: أنت حر بعد موتي. وبرزت العبد إذا علفت عتقه بموتك، ودبر العبد: اعتقه بعد الموت⁽¹⁾.

ولا تستعمل لفظة التدبير في كل شيء بعد الموت (كالوصية والوقف وغيره) بل هو لفظ خص به العتق بعد الموت⁽²⁾ ويسمى أسلوب التدبير بالاعتاق الارجائي لأنه يتم بعد الموت، والتدبير عادة محتوم في نظر المدارس الفقهية ولكنهم يسمحون بالغاء مفعول التدبير بما يسمى (نفور) من العبد. ولكن بعض الفقهاء لا يقبلون النفور من العبد إلا إذا كان يجلب الموت والضرر للعبد المدبر. ونظرة رجال الدين لهذا النوع من العتق كمن يهدى إذ شيع⁽³⁾.

ومن الناحية القانونية يعتبر العبد المدبر من ثلث التركة سواء وقع من السيد في حالة الصحة أو المرض، فالسيد الذي يوصي بعتق عبده لا تنفذ وصيته إلا في ثلث ماله لأن العبد يؤلف جزء من التركة، أما إذا كان السيد لا مال له غيره فإن العبد يسعى في ثلثي قيمته⁽⁴⁾، وعن النبي (صلعم) المدبر من الثلث. فإذا لم يكن للسيد المتوفي مال سواء طلب من العبد السعي لتحصيل قيمة الثلثين، كما وأنه يسعى في جمع القيمة، أما إذا كان السيد مديناً ديناً يستغرق كان التركة، فحكمه أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يرهن، ولكن يستخدم ويؤجر وذلك عن حديث النبي (صلعم)

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص 273 (حرف الراء) (مادة دبر).

(2) ابن حنبل، مسند ثلاثيات الامام أحمد، الجزء الأول، ص 266.

(3) أبو داود، مسند أبي داود، الجزء الرابع، ص 42.

(4) الخوارزمي، محمد بن موسى، الجبر والمقابلة، ص 99. (القاهرة طبعة فتح الله الياس نوري، 1939).

المدير لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو جزء من الثلث⁽¹⁾.

أما في حياة السيد فيجوز بيع المدير إذا كان السيد لا يملك سواء. «فعن جابر بن عبد الله أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر منه ولم يكن له مال غيره فأمر به النبي (صلعم) فبيع بسبعمائة وقال له النبي: أنت أحق بثمنه والله أغنى وقال النبي: إذا كان أحدكم فقيراً فإن كان منه فضل فعلى عياله وإذا كان منه فضل فعلى ذي قرابته أو ذي رحمه⁽²⁾.

وإذا مات العبد المدير قبل سيده وقدم سعايته وكان له ديناً مع سيده فهذا الدين يدفعه السيد لورثة العبد.

أما إذا ترك العبد المدير مبلغاً من المال فإن لابنه أن يرث نصف المبلغ ونجد تفصيلاً لذلك بالأرقام عند الخوارزمي⁽³⁾. والعبد المدبرة حكمها كحكم العبد ويحق للسيد أن يساكن عبته المدبرة وعن نافع ابن عمر (رضي الله عنه) دبر جارتين فكان يطأهما وهما مدبرتان. وأم الولد تعتبر مدبرة لأنها لا تعتق إلا بعد وفاة السيد. فعن النبي (صلعم): «أيما رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن دبر منه»⁽⁴⁾. وعدة الأمة المدبرة وأم الولد والمكاتبه حيضتين إذا كانت من ذوات الحيض وهو نصف الزمن المقدر على الحرية.

فالتبدير إذن أسلوب مشروط بالموت ومن حقوق العبد من حيث عدم جواز بيعه أو هبته في حالة الموت، ولكنه غير مضمون في حال عدم وفاة السيد وفقر السيد وكثرة الديون عليه، فإن العبد المدير يباع وكان السيد لم يوص له بالعتق، إذن فهو أسلوب يعتمد على القدر وليس فيه شيء من الإلزام (عقد - مكاتبه) بل هو وعد بالعتق بعد الموت.

(1) النويري، نهاية الأرب، الجزء التاسع، ص 112 — أيضاً ابن الهمام شرح فتح القدير، الجزء الثالث، ص 434.

(2) أبو داود، سنن أبو داود، الجزء الرابع، ص 37 — أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 845.

(3) الخوارزمي محمد بن موسى، كتاب الجبر والمقابلة، ص 99.

(4) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 841 (مادة عتق).

التبغيض: ومن وسائل العتق المشروط ما يسمى (بالتبغيض) فإذا أمتك سيدان أو أكثر عبداً واحداً مشتركاً بينهم، وقام أحدهم بعتقه، فيصبح آنذاك جزء منه حراً وجزء منه عبداً.

وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي (صلعم): «من أعتق نصيباً في مملوكه فعليه أن يقوم العبد قيمة عدل إن كان له مال، ويدفع إلى كل شريك حقه والا استسعى العبد غير مشقوق عليه»⁽¹⁾.

والسعاية هنا تعني الزام العبد باكتساب ما قوم من قيمة نصيب الشريك ليفك بقية رقبته من الرق، أو يخدم السيد الذي لم يعتقه ما له فيه من الرق. وإن رفض العبد السعاية فقد عتق منه ما عتق⁽²⁾.

وعن النبي (صلعم) إن رجلاً أعتق نصيباً له في غلام فنكر ذلك للنبي فقال: «ليس لله شريك». زاد أبي كثير في حديثه فأجاز النبي (صلعم) عتقه وعن النبي (صلعم) أن رجلاً أعتق نصيباً فغرمه النبي (صلعم) بقية ثمنه⁽³⁾.

إن من خلال أحاديث النبي (صلعم) نلاحظ أنه من أعتق نصيباً في مملوك فعليه خلاصه ولا يهم في ذلك ديانة الشركاء أو ديانة العبد لأن الشرع صريح وهمه المساعدة على العتق فقط. فأسلوب التبغيض يتعامل مع الأرفاء وكانهم أشياء، فتحرير الجزء لا يجوز لأن العبد روح ومن حقه أن نتعامل معه بشيء من الكرامة والانسانية.

ومن أساليب العتق بالإضافة إلى المكاتبه والاستيلاء والتبغيض والتكبير نجد العتق المشروط بالخدمة، فعن سفينة⁽⁴⁾ قال: «كنت مملوكاً لأم سلمى (رضي الله

(1) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 391 — أيضاً ابن الهمام — شرح فتح القدير — الجزء الثالث — ص 377 — 393.

(2) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ج 11 — 12 ص 64 — مادة الشراكة.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 844 — أنظر أيضاً معلّم، صحيح مسلم، الجزء الخامس، ص 96 — وأيضاً أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 391.

(4) سفينة: مولى رسول الله كان أسوداً من مولدي الأعراب واختلفوا في اسمه فقالوا مهراً ويكنى أبا عبد الرحمن وبعضهم كان اسمهم ربا وكذلك سفيان فسماه للنبي سفينة — ابن قتيبة، المعارف، ص 64.

عنها) فقالت: اعتقك واشترط عليك أن تخدم الرسول ما عشت فقلت: لو لم تشترط علي لم افعل غيره فاعتقتني واشترطت علي⁽¹⁾.

وهناك العتق المشروط بالمرض، فإذا مرض العبد أثناء عمله أو أصيب بالعمى أو الشلل فعلى السيد عتقه.

وأسلوب النذرة أسلوب عتق مشروط فمن نذر الله عتق رقبة وشفي من مرضه وقضى حاجته وجب عليه الوفاء بما نذر إذا تحقق ما نذر، وإذا تطير من أمر ما أو حل به البلاء، كذلك يستعين بالنذرة.

وأخيراً هناك أسلوب العتق بالقرعة وهو ما لجأ إليه النبي (صلعم) حين أعتق رجلاً ستة ممالك له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فجزأهم ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأربعة وقال قولاً شديداً⁽²⁾.

تلك هي أساليب العتق المعروفة في الدولة الإسلامية. وهي أساليب كثيرة ومتنوعة، ويختلف كل أسلوب عن الآخر في كيفية تنفيذه. فأسلوب العتق الموجب يظهر لنا ملطة الدين والدولة على أفراد المجتمع، إذ يجعل تحرير العبد كحلقة بين الخطأ والصواب، فالفرد إذا أخطأ يكون القصاص معنوياً بتحقيق الخير للآخرين — فتحرير الرقبة وإطعام الجائع والصيام، كلها قضايا تحمل في جوهرها كافة معاني التعايش والتآخي بين أفراد المجتمع الواحد مهما تمايزت طبقاته.

بينما نلاحظ أن أسلوب الترغيب يعطينا صورة عن المجتمع المؤمن الذي يعمل من أجل مرضاة خالقه، فالفرد في هذا المجتمع يسعى من أجل عتق الأرقاء لأن العبد المسترق هو الهدف ولا يتحقق رضى الله إلا عن طريق اعتقائه. فالإنسان هنا لا يكفر عن نذب إنما يتصرف بوحى من إيمانه بالله ورسوله فيعطي ويتعاطف مع غيره. وهذا الواقع يعطينا صورة معكوسة للمجتمع الجاهلي القائم على الفردية والعصبية القبلية والانقسام والتناحر، فلا إيمان ولا إنسانية إنما سياسة القوة هي التي

(1) أبو داود، سنن أبو داود، ج 4 ص 36 — أيضاً ابن ماجه، ج 2 ص 844.

(2) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الثاني، ص 97.

تتحكم بكل القيم، وفي ذلك تغيير لمفاهيم اجتماعية وعقائدية بالية توارثتها الأجيال. أما الأسلوب المشروط، فهو خير مثال للمجتمع الذي يحترم فيه الأفراد بعضهم مهما علت أو دنت مراتبهم، فاحترام العقود بين السيد والعبد سواء عن طريق المكاتب أو بطلب الولد أو بموت السيد، ورغم وجود الفترة الزمنية التي تتحكم بتنفيذ العقد فكل ذلك يدلنا على دقة التنظيم للمجتمع الاسلامي وعلى روح العدل التي كانت قائمة بين الأفراد، ولكن هذا المستوى الحضاري الذي وصلت إليه الدولة الاسلامية على صعيد احترام كافة أساليب العتق إنما هو نتيجة حتمية لقوة الايمان التي هذبت جاهلية العرب وصقلت أخلاق كافة الأفراد.

بالإضافة إلى هذه الأساليب كانت تظهر في بعض الفترات أساليب أخرى للعتق الهدف منها زيادة مساعدة الأرقاء. فالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فتح أبواب العتق على مصر عينا، فلقد أوقف استرقاق العربي للعربي بقوله: «فبح بالعرب أن يسترق بعضهم بعضاً» وأرقاء العرب آنذاك هم بقايا غزوات القبائل العربية أيام الجاهلية وأسرى حروب الردة وغزوة بدر، ولقد قصد بهذا تقوية الوحدة واللفة بين العرب أنفسهم، مما يؤدي إلى صفاء نفوس المحاربين المتوحشين خارج الجزيرة وإزالة كل ما علق بنفوس العرب من آثار وهزيمة الردة وعمليات الأسر والسبي والاسترقاق.

إن ابن الخليفة عمر (رضي الله عنه) حرر جميع أرقاء العرب ولقد دفع ثمن تحريرهم من بيت المال، ومنع الرق في العراق ومصر ذلك أنه بعد أن نقضت الاسكندرية الصلح وحاربت العرب تمكن المسلمون من فتحها عنوة أراد بعض الجند أن يجعلها فيناً ويقتسمونها بينهم، ولكن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أبى ذلك فبعث إلى عمر بن العاص أن يضرب عليها الخراج ولا يجعلون فيناً وعبيداً⁽¹⁾.

تلك هي سياسة الدعوة الإسلامية بالناس تقوم على التقريب بينهم وبين انسانياتهم يستشعرونها ويستمسكون بها، وأن يطبقوا هذه الانسانية بكل معانيها لا يحد فيها سلطان ولا خلاف.

(1) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ص 775. (طبعة لندن - بريل، 1920).

والخليفة عمر (رضي الله عنه) أول من طبق نظام الموالي الذي أعطى حقوق المواطنة الكاملة للمسلمين من غير العرب، فالرقيق من غير العرب يصبح مولى إذا أعتق في الاسلام، ولقد قال الخليفة عمر (رضي الله عنه): بذلك ومن أعتقهم من الحمراء فالحقوهم بمواليهم لهم ما لهم وعليهم ما عليهم وإن أحبوا أن يكونوا قبيلة واحدة فاجعلوهم أسوة في العطاء⁽¹⁾.

وفيما بعد أصبح العامل الاقتصادي يشجع على عتق الأرقاء بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وإيوائهم. يضاف إلى ذلك كله تربية العبد وتدريبه فيما لو أريد استخدامه في الصناعة إن فنعتقه كان يخلص السيد من أعباء مادية غير قليلة خاصة في الأزمان الاقتصادية⁽²⁾.

وهناك ناحية مهمة في العتق، فإذا أعتق العبد فما مصيره بعد ذلك، فالاسلام رغم الظروف الاقتصادية لم يقر نظام العتق سائبة أي مهملة محافظة على تلك النسمة من أن تصبح شريدة الجوع والخوف.

والملاحظ في الجاهلية أنهم كانوا يعتقدون عبيدهم سائبة والعبد يعتق على أن لا ولاء له لأحد ولا دية ولا ميراث له، من هؤلاء سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة كان مملوكاً لبثينة امرأة حذيفة فاعتقته سائبة والاسلام لا يقر هذا العمل فلقد روى هذيل بن شرحبيل قال: «جاء رجل إلى عبد الله فقال: إني اعتقت عبداً لي جعلته سائبة، وترك مالا ولم يدع وارث فقال: عبد الله إن أهل الاسلام لا يسمون وإنما كان أهل الجاهلية يسمون وأنت ولي نعمته ولك ميراثه»⁽³⁾.

وقصة زنباع بعد وفاة النبي (صلعم) أنه جاء إلى أبي بكر (رضي الله عنه) وقال: «وصية رسول الله (صلعم) قال: نعم تجري عليك النفقة وعلى عيالك ولما توفي أبو بكر كفله عمر (رضي الله عنه) وقال: له أين تريد قال: مصر فكتب إلى صاحب

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 642.

(2) العلي، صالح: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 35 (بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1953).

(3) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الأول، ص 148.

مصر أن يغطيه أرضاً يعيش منها».

والإسلام حرص على عدم ترك العبد المحرر سائباً، فربطه برباط الولاء للسيد وللعشيرة زيادة في استقرار حياته بعد العتق. وجعل الولاء من حقوق العبد التي نظمها الإسلام لزيادة القوة والنصرة للعبد.

حق العتق والولاء

إن كل من ينصر شخصاً ويعينه على العتق والحرية فهو موله.

وعند العرب يطلق اسم المولى على المستنصر والمستعين والمستنصر كلاهما مولى الآخر. وبهذا المعنى الواسع يدخل تحت اسم المولى من العصبية كابن العم ويدعى (مولى نسب) والجار ويدعى (مولى جوار) والمهر ويدعى (مولى رحم). وفي الاصطلاح خصها المولى بالسيد العاتق والعبد المعتق يدعى هذا الولاء (ولاء عتاق) كذلك خص بالرجل الضعيف يحالف رجلاً قوياً، ينضم إليه ليعتز بعزه ويمتنع بمنعته، ودعى هذا الولاء (ولاء حلف). وينشأ ولاء العتاقة بحكم العتق. أما ولاء الحلف فينشأ بالاتفاق على شروط، ولذلك يسمى (ولاء عقد)⁽¹⁾.

مؤسسة الولاء قديمة وهي ترتبط بظاهرة القوة والضعف وظاهرة الغنى والفقر والشعب والجوع. وفي حياة المدينة أضحت مؤسسة قانونية تقوم على رابطة بين طرفين أحدهما قوي يلتزم بنصرة الضعيف يلجأ إليه... وقد أشبهت هذه الرابطة الرق من جهة الخنوع لسلطة القوي أو الغني، ومن أجل ذلك دعت بالرق المتكافل بمعنى أن القوي يكفل معاش اللاجئ إليه وحمايته مقابل القيام بالعمل⁽²⁾.

ولقد عرفت أثينا وروما هذا النظام، حين سمحت للغرباء بدخول المدينة للافادة من عملهم، فكان الغريب ينضم إلى أحد الأسر القوية على أن يقوم بخدمتها

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 15 ص 414 - كلمة مولى.

أيضاً علي جواد، المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 4 ص 366 - 337.

(2) ترميني، عبد السلام الرق ماضيه وحاضره، ص 82.

مقابل الحماية والطعام ويصبح كأحد أعضاء الأسرة وقد ألحق بطبقة الموالي العبيد المعتقون لأن العبد بعد عتقه لا تنقطع صلاته مع سيده. وفي القانون الروماني إذا قصر العبد المعتق عن احترام مولاه فله أن يعيده إلى الرق.

ولقد اقرت للشرعية الإسلامية مبدأ الولاء وكانت الدولة الإسلامية قد أطلقت لفظة الوالي على العجم الذين حاربوا إلى جانب العرب وأصبحوا عسبة لهم⁽¹⁾. وذلك أخذاً بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا آبَاءَهُمْ فَاخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾⁽²⁾.

وما يهمنا هنا بالنسبة لموضوع الولاء، الوصول إلى معرفة وضع (مولى العتاقة) خاصة وأن الإسلام لا يعترف بالعتق سائبة والتي تتيح للعبد المعتق ترك العشيرة وعدم الانتماء إليها وهذا يفسر سبب عدم الرضى عن بيع الولاء وهبته، لأن الإسلام يعتبر الولاء لحمة كلحمة النسب. وسنوضح ذلك بنوعين من الولاء: ولأء العتاقة، وولاء المواالة أو ولأء الحلف.

ولأء العتاقة: هو رقيق اعتقه سيده فيصير منسوباً إلى سيده بالولاء، والنبي (صلعم) يحدد الولاء بأنه لمن أعتق، فعن السيدة عائشة (رضي الله عنها) حين كانتبها بريرة، اشترط أهلها الولاء لهم، فهى النبي (صلعم) عن ذلك وقال: «بأن الولاء لمن أعتق»⁽³⁾. وهدف الرسول الكريم من ذلك أن لا يترك العبد المعتق سائبة. ولقد حول العلاقة بين السيد والعبد من علاقة مادية إلى علاقة روحية. فالعبد المعتق إذا كان فقيراً فحاجته لسيدة بدلاً من أن تكون عن رق وعبودية تصبح حاجة فيها تعاطف ونصرة. فنظرة السيد إلى عبده تبدلت بعد أن أصبح إنساناً حراً له كافة الحقوق ولكن الإسلام لا يقطع هذه الصلة بل يساعد على استمراريتها بواسطة الولاء، خاصة وأن

(1) الطبري، تفسير الطبري، ج 8 ص 269 — 172.

(2) سورة الأحزاب، آية 5.

(3) ذكرت بالتفصيل في الفصل الخامس من هذه الرسالة صفحة 84 — أيضاً البخاري صحيح البخاري، ج 13 — 14، ص 301 — أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه ج 2، ص 842 — أيضاً الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 2 ص 116 — أيضاً الحنفي، المعتمر من المختصر، ج 2، ص 102.

مولى العتاقة الذي تحرر بعد أن نال شتى صنوف القهر والعذاب بحاجة إلى الحماية والنصرة، ومن أولى بنصرة مولى العتاقة غير سيده، لذا فمولى العتاقة يحمل اسمه مضافاً إليه اسم مولاه فمثلاً زيد بن حارثة مولى رسول الله (إشارة إلى أن الرابطة روحية وليست دموية). وإذا كان مولى لقبيلة فينسب إليها فمثلاً مولى بني هاشم، أضف إلى ذلك أن المولى يصبح عضواً مستقلاً في مجتمعه بالحرية وفرصة استغلال مواهبه والانتفاع بها شخصياً بعد أن كان الرق يمنعه من ذلك، ويتمتع بثمار أرباحه فيما يشاء امتهانه من المهن والصناعات ويتشارك مع من يشاء ويتزوج ممن يشاء ويفتني الخدم والعبيد.

من هنا نلاحظ أن ولاء العتاقة يقوم في الإسلام على مراعاة المبدأ الإنساني الذي شرع العتق من أجله فالعتاق وإن زالت ملكيته عن عبده يبقى ملتزماً برعاية عبده الذي اعتقه والعبد الذي استرد حريته ملتزم بأن يراعي جميل معتقه ويكون من حق العاتق أن يرث معتقه في جميع أمواله إن لم يكن له وارث من عصبته أو نوي فروضه، فإن كان له ورثة من هؤلاء فلا شيء للعاتق ويسقط حق العاتق في الارث إذا تنازل عن ولائه عند العتق. فإذا مات العبد المعتق ولا وارثاً له، فيصير ارثه لبيت المال والأفضل أن يمتن الإمام سنة عن عمر بن الخطاب الذي كان يشتري بالارث عبيدا ويعتقهم⁽¹⁾.

ويجب على المولى المعتق نصرة سيده ومساعدته عند الحاجة وتحدد النصرة في نص (عهد العتاقة) (مساعدة اقتصادية — حربية — مالية) وأولاد المولى المعتق غير البالغين يكونوا موالى للسيد ولولاد السيد من بعده، فإذا لم يكن له أولاد انتقل الولاء إلى أقرب أقرباء السيد من الذكور، أما النساء فهؤلاء للزواج. وإذا كان المولى المعتق أمة، خطبت من السيد وهو يقبض مهرها. وإذا قتل المولى المعتق أخذ السيد دينه وهي نصف دية الحر⁽²⁾.

(1) ترميني، عبد السلام، الرق ماضيه وحاضره، ص 84.

(2) الطبري، تفسير الطبري، ج 8 ص 271.

ولاء الموالاة أو ولاء الحلف: هو نوع من التحالف والتعاقد لأنه يقوم على نصرة الحليف ظالماً أو مظلوماً، وهذا النوع من الولاء لم يشجع عليه الاسلام لأن الرسول (صلمع) يؤكد أن لا حلف في الاسلام وأن الولاء يجب أن يكون قائماً على نصرة الحق.

ولقد كان لمولى الحلف الحق في الميراث وذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ﴾⁽¹⁾ ثم نسخ هذا الارث بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾⁽²⁾.

هذا هو الولاء في الاسلام ونظام الموالى كان القاعدة الاجتماعية التي تقرر على اساسه منح المواطنة الكاملة للمسلمين من غير العرب، والغاية من هذا النظام ربط الفرد بالمجتمع برباط روحي فالفرد قد يكون فارسياً أو هندياً ويكون عربياً بالولاء. ولكن أوضاع الموالى في المجتمع الاسلامي مهما كانت نوعيتهم موالى عتاقه أو موالى أحرار رغم كل الحقوق التي اكتسبوها، فلقد ظلوا موقع احتقار من جانب العرب الذين كانوا يزدادون افتخاراً على سائر الأمم وخصوصاً على من أسلموا من غير العرب، وكانوا يكرهون أن يصلوا خلف الموالى وإذا صلوا فتواضعا لله. ولقد منعوهم من المناصب الدينية والقضاء وحرموا منصب الخلافة على ابن الأمة ولو كان أبوه قرشياً⁽³⁾.

إن بالرغم من الحقوق التي منحت لمولى العتاقة والموالى الأحرار من قبل الدولة الاسلامية، فإن عصبية العرب تتأجج أو تخمد بين الحين والآخر لتتصمم أو لتتصف كل من كان أصله رقيقاً أو غير عربي.

رابعاً الحقوق التي حرم منها الأرقاء

هذه هي الحقوق التي عملت الدولة الاسلامية وتشريعاتها الدينية على منحها

(1) سورة النساء، آية 33.

(2) سورة الأنفال، آية 75.

(3) قدورة، زاهية، الشعبية وأثرها الاجتماعي، ما قبل وبعد ص 51 (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 1، 1972).

للأرقاء. يبقى أن نعرف الحقوق التي حرموا منها. فمنذ القدم والرقيق محروم من الحقوق السياسية والمدنية. لأن الحرية شرط في ممارسة هذه الحقوق، فمناصب الرئاسة في الدولة، ووظائف الحكم الشعبي، والقدرات القانونية العليا، والمسؤوليات المالية محرمة عليهم وكذلك الوظائف المدنية الكبرى، فالعبد حتى المعتق ورغم قدراته، لا يمكن أن يأخذ المكان اللائق له في المجتمع، ويظهر أصله كعبد عند حرمانه مثلاً من حق إقامة دعوى والواقع أن القانون الروماني الذي يعتبر روحاً للشرائح لا يعطي العبد أي حق شرعي، ويجبره حتى لو كان معتقاً على الخضوع الشرعي لسيده. بالإضافة إلى حرمانه من كافة الحقوق المدنية. والدولة في حال العتق تأخذ منه ضريبة معينة، هذا عدا النسبة المئوية التي يطلبها السيد من أرباح العبد⁽¹⁾.

وليس للعبد أيضاً الحق بإمامة صلاة الجمعة، فصلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان أو من ينوب عنه، وذلك لقيمتها وأثرها في نفوس الجماهير، حيث يحرص الولاة والأمراء على استمالتهم⁽²⁾.

إن موقف الدولة الإسلامية من الأرقاء كان واضحاً، وهو موقف إيجابي أعطاهم الإسلام فيه ما استطاع من الحقوق، سواء الشخصية منها والمعنوية وما يتعلق بالسيادة أيضاً. ولم يغفل كذلك حقوق السادة تجاه الأرقاء. سالكاً في ذلك مبدأ المداراة والتكيف. وأخيراً بين الحقوق التي حرم منها الأرقاء، ككونهم أرقاء، ولقد أعطى وحرم بمنطقية عادلة بعيدة كل البعد عن الظلم.

ومن ذلك كله نستطيع أن تكون صورة واضحة عن التنظيم الاجتماعي للدولة الإسلامية وهو تنظيم قائم على المساواة في بعض الحقوق بالنسبة للسادة والعبيد، وبذلك كله ضمان لتعايش جميع الطبقات في المجتمع الواحد دون صراع طالما أن

(1) Durant, will. Histoire de la civilisation, Tome VIII, p 258.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 100.

خامساً: واجبات الأرقاء

وإذا ما أخذنا الوجه الآخر لهذه الحقوق وعكسنا الوضع وحاولنا معرفة واجبات العبد تجاه السيد فنجد أول حق للسيد هو طاعة العبد له ويؤكد ذلك النبي (صلعم) بقوله: «من أطاع ربه وأطاع سيده فله أجران»⁽¹⁾ وذلك حفاظاً على المودة بين السيد والعبد.

بالإضافة لآلى واجب الطاعة، فهناك الاحترام للسيد فمن حق السيد أن لا يقذفه عبده بالزنا فعن جريج بن عمر ابن عطاء عن عكرمة في المملوك يقذف⁽²⁾ سيده قال: «يجلد أربعين حتى ولو اعتق، ولا تزيد على أربعين»⁽³⁾.

(1) ابن حنبل: ثلاثيات الإمام أحمد ج2، ص 263.

(2) قنف: سب إلى منظور ج 9 ص 277.

(3) أبو يوسف: كتاب الخراج ص 66.

الفصل الخامس

حقوق الأسبياء

حق السيد برء العبد عند الشراء

ومن حق السيد إذا اشترى عبداً أو جارية، أن يرده إذا وجد فيه عيباً «فعن عائشة (رضي الله عنها) عن النبي (صلعم) قوله الخراج بالضمان إذا وجد عيباً رده. وعن عقبة بن عامر عن النبي (صلعم) قال عهدة الرقيق ثلاثة أيام. وعن قتادة زاد أو وجد داء في الثلاث ليال رد بغير بينة⁽¹⁾ وفي ذلك حفاظاً لأموال السيد، نظراً لما كان هناك من الأعياب لتجار الرقيق يخفون بها علل العبد.

حق السيد بعدم دفع الزكاة عن عبيده

ومن حق السيد عدم دفع زكاة على عبيده، فعن علي (كرم الله وجهه) عن النبي (صلعم) «قد عفوت لأمتي عن الخيل والرقيق». أو قال: «تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق»⁽²⁾ فالخيل من ضرورات الحياة لا يستغنى عنها في الحياة اليومية. والعبد أيضاً لا يستغنى عنه مقابل أعماله، ولكن النبي (صلعم) يحاول أن لا يتقل على كاهل السيد بالنفقة على العبد. ودفع الزكاة عنه محاولة منه في حث الأسبياء على اقتناء العبيد، وخوفه على العبيد من الفقر والضياع.

حق السيد بالزواج والتسري وملك اليمن والاستبراء

الزواج بمفهومه للعادي، عبارة عن تنظيم اجتماعي الغاية منه الحفاظ على الجنس البشري، وبالتالي سلامة المجتمع من الناحية الخلقية: هذا المفهوم يطبق في الظروف الحياتية العادية، ولكن في حالات الحرب والفتوحات تتغير المفاهيم، وتتبدل التنظيمات الاجتماعية وتتشكل القيم والعادات وفقاً للظروف المستجدة، التي تتحكم بحياة الأفراد.

(1) أبو داود: ج 3، ص 385 (مادة بيعوع).

(2) أبو مسلم، صحيح مسلم، ج 3 ص 67 أيضاً سنن أبو داود ج 2 ص 144.

فالمجتمعات الانسانية المستقرة والبعيدة عن الحروب، وقساوة الطبيعة وتقلباتها، كان الزواج فيها يتم على مر الأجيال، حسب المفهوم العادي المتعارف عليه. اللهم إلا بعض الاختلافات في الشكل لا في الجوهر.

ولكن في الجزيرة العربية ومنذ العصر الجاهلي، نجد أن طبيعة الجزيرة الصحراوية، تحكمت بعادات العرب وطبعت مجتمعهم بطابع الحرب والثأر والسبي لأن حاجة القبائل العربية للماء والكأ جعلهم في صراع مستمر فيما بينهم، فكان من الطبيعي أن يبدل هذا الواقع بعض المفاهيم الاجتماعية وخاصة الزواج، لأن — الحروب القبلية تجلب بالدرجة الأولى السبي المسترق، وهذا الوضع يظهر أيضاً في الدولة الإسلامية ولكن على نطاق أوسع.

فالدولة التي بشر بها النبي (صلعم) كانت ذات رسالة عقائدية اجتماعية لا بد من نشرها في الجزيرة وخارجها، لذا كانت الفتوحات متتالية إزاء ذلك وجد العرب أنفسهم أمام سيل هائل من السبي الغريب عن الجنس العربي، جنسياً وعقائدياً وفكرياً ولغوياً. فطبيعي أن يحدث التفاعل الاجتماعي بين العرب وهذا السبي. فتظهر عادات وتختفي تقاليد ويبقى في النهاية التنظيم للدين وحده يرسم الخطوط العريضة للمجتمع. فالمجتمع الجاهلي والإسلامي إذن عرفا الحروب وما تسببه من سبي النساء، فكيف كان تنظيمهما الاجتماعي لهذه الفئة على صعيد الزواج. خاصة وأنه في الجاهلية كما في الإسلام لا تحل المرأة للرجل العربي إلا بالزواج ولكن بظهور طبقة السبي من النساء، تغير الوضع فلم يعد بالامكان مساواة الحرة بالمستركة. إذن فكان لا بد للرجل من التسري بالأماء.

أما عن أصل كلمة تسري وسرية وسراري فربما السبب في التسمية السرور⁽¹⁾ أو ربما يقصد بها السر لأن الإنسان كثيراً ما يسرها ويسترها عن حركته⁽²⁾ — والسرية هو الاسم للجارية الغير محررة وهي الفترة التي تسبق تحريرها واستبرائها لأنها متى أنجبت تغير اسمها فتصبح (أم ولد)⁽³⁾ وفي القرآن لا يوجد نص بهذا المعنى ولكن يستعمل عبارة ملك اليمين.

-
- (1) ابن منظور: لسان العرب ج 14 ص 378 (حرف و — ي) كلمة (
 - (2) أمين، احمد، ضحى الإسلام، ص 81 (القاهرة مكتبة النهضة ط 6، 1961.
 - (3) غود فروا، النظم الإسلامية ص 159.

والتسري كان معروفاً عند الرومان وفي مصر القديمة كانت عادة التسري شائعة بين الطبقات الدنيا⁽¹⁾ أما بالنسبة لليهود والنصارى فالتسري غير مسموح به من الناحية الشرعية، وإذا حدث فخلافاً لشرائعهم، وفي الجاهلية كان التسري شائعاً وكذلك زواج المتعة، وذلك بسبب الغزوات بين القبائل وكثرة السبي ومما ساعد في انتشار التسري احتقار العرب لكل عربي يتزوج بأسيرة أو عبده مسترقة لأن الزواج من أمة يساعد على تطور الرق خاصة وأن أطفال الأمة يتبعونها في العبودية.

ولكن في الإسلام نجد تمييزاً واضحاً بين التسري والزواج (فالتسري للاماء والزواج للحرائر) هذا من حيث المبدأ والعرف. والقرآن بدوره يساعد على تنظيم هذا العرف، وذلك بمجموعة من الآيات القرآنية التي سنوردها فيما بعد — مستعملين كلمة ملك يمين فتحل العبد للرجل المسلم بملك اليمين والمرأة الحرة بالزواج فقط. وما يهمنا هنا هو موضوع ملك اليمين، ومبدأ التسري.

فملك اليمين: هو التعبير المألوف في القرآن للدلالة على النساء المملوكات وهو يعني كل امرأة وقعت في الاسترقاق. ولقد حاول القرآن تنظيم علاقتهم بأفراد المجتمع من الرجال الأحرار، خاصة وأن ملك اليمين دخلت البيت العربي لأنها تعد من الغنائم التي توزع على المحاربين.

فالرجل الحر بإمكانه التسري بما يشاء من ملك اليمين، سواء أكان متزوجاً من امرأة حرة واحدة أو أربعة. ولا يتقيد بالنسبة للاماء بعدد إلا إذا كن صاحبات دين سماوي ونجد توضيحاً لذلك بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَاتَّكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَىٰ ثُلَاثٍ وَرِبَاعٍ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾⁽²⁾.

أما ما يحرم عليه من النساء فتوضحه هذه الآية:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ

(1) أرماني، أدولف، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، ص 163.

(2) سورة النساء، آية 3 — أيضاً، الطبري، تفسير الطبري، ج 3 ص 103.

وبنت الأخت وأمهاتكم التي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسلكم وربابكم التي في حجوركم من نسلكم التي بخلتم بهن فإن لم تكونوا بخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلال بينكم.. وإن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف⁽¹⁾ ﴿المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمنكم﴾⁽²⁾.

فالسيد له حق للتسري بأمائه ما عدا الأختين والأم وأبنتها، والخالة وأبنتها والعمة وأبنتها وغيرهن من نوات الرحم المحرم. أما المحصنات فمحرم الزواج منهن حتى يموت أو يطلقن من أزواجهن. أما سبايا الحرب فإن أزواجهن أما قتلوا أو هربوا ولا يجوز وطئ المسبية إلا بعد الاستبراء وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالمسيبي. فعن النبي (صلعم) أنه يوم حنين بعث جيشاً إلى (أوطاس)⁽³⁾ فلقوا عدداً فقاتلوه فظهروا عليهم وأصابوا سبايا، فكان ناساً من أصحاب الرسول تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين⁽⁴⁾ فأنزل الله تلك الآية: ﴿أو ما ملكت أيمنكم ذلك أدنى ألا تعولوا﴾ وهي تبين أنهن حلال إذا انقضت عدتهن⁽⁵⁾ ونكاح السبايا فيه حكمتان المعاملة بالمثل والثانية أنه إذا تسراهن الحر وانجب الولد يصبحن أمهات ولد ويعتقن بعد وفاته. ويبين القرآن — عدا حق الرجل بالتسري من ملك اليمين وما يحرم عليه من النساء، حقه بأن لا تحتجب عليه ملك اليمين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن ولا أخوانهن ولا أبناء أخوانهن ولا أبناء أخواتهن ولا نسائهن ولا ما ملكت أيمنهن وأتقين الله أن الله كان على كل شيء شهيداً﴾⁽⁶⁾ فهذه الآية تبين من لا يحتجب على الرجل ومن ضمنهم ملك اليمين التي تقام مقام الأهل. أما النبي محمد (صلعم) فيبين للقرآن علاقته بملك اليمين بقوله سبحانه: ﴿يا

(1) سورة النساء، آية 23.

(2) سورة النساء، آية 24.

(3) أوطاس: اسم وادي في ديار هوزان فيه كانت وقعة حنين للنبي (صلعم) باقوت، معجم البلدان ج 1 ص 281.

(4) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع، ص 170 — أيضاً تفسير الطبري ج 3 — ص 153 — أيضاً المختصر من المختصر ج 2 ص 94.

(5) سورة النساء، آية 3.

(6) سورة الأحزاب، آية 55.

أيها النبي أنا أحللتنا لك أزواجك اللاتي أتيت أجورهن ومما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك... قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ومما ملكت أيماكم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما⁽¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿ترجى من تشاء منهم وتؤوى إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك... لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا⁽²⁾﴾.

هذه الآيات تحدد علاقات النبي بملك اليمين وأنهن من حقه في الفء ويحق له أن يستحسن من يشاء منهن ما عدا المحصنات المتزوجات، وهذه الآيات تبين بصورة عامة أن القرآن أباح التسري مما ملكت يمين الرجل والقصد من ذلك تنظيم العلاقات الجنسية وتميزها عن الزنا، لأن القرآن يحرم البغي عند الاماء إلا من قبل أسيادهن، أو أزواجهن من الأرقاء، وتقيم لذلك الحدود.

أما عن علاقة الأمة بآبى السيد، فنجد أن الابن في الشريعة الإسلامية لا يجوز أن يطأ جارية أبيه أو أمه وإن كان لا يعلم أن ذلك لا يجوز فيقام عليه الحد، وذلك عكس ما نجده عند اليهود الذين يقدمون العبد لآبى السيد وهي نتيجة ذلك تكتسب حقوق الابنة وتقوم الزوجة أيضاً بتقديم خادمتها العبد لزوجها وفي ذلك تناقض لما جاء في الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

فالرجل المسلم إذا وقع على جارية زوجته فإن ذلك مرفوض فالنبي (صلعم) يقول في الرجل الذي يقع على جارية زوجته فإن كان قد استكرها فهي حرة وعليه لسيدها مثلها وإن طأعته فهي له وعليه لسيدها مثلها⁽⁴⁾ ولكن في كتب الأئمة نجد أن من وقع على جارية امرأه فإن أحلتها زوجته له جلد مائة جلدة وإن لم تحلها له فيكون عقابه الرجم⁽⁵⁾ وفي ذلك ضمان لحق الزوجة باجبار الرجل على احترام حقوق الزواج

(1) أحزاب، آية 50.

(2) أحزاب، آية 51 – 52.

(3) Jouguet, Pierre, Les Premiers civilisation, p. 332

(3)

(4) أبو داود، سنن أبو داود، الجزء الرابع، ص 220.

(5) المرجع ذاته، الجزء الرابع ص 201 – أنظر أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 853.

وبالتالي احترام ممتلكاتها، وكونها امرأة محصنة وزوجها كذلك وبإقامته علاقة الزنا مع امرأة من ممتلكاتها فإن الضرر لحق بالزوجة المحصنة وحط بكرامتها لذا فعقوبة الرجم جائزة.

والزوج إذا وطأ جارية ابنه أو ابن ابنه أو جارية أخيه أو اخته أو جارية ذي رحم محرم منه سوى ما ذكر فإن كان لا يعلم فلا حدٌ عليه وإن كان يعلم فعليه الحد⁽¹⁾.

ولا يجوز أن يشترك سيدان في أمه يمتلكانها يجوز للواحد⁽²⁾ أما الاثنان فقد حدث ذلك فأمر الخليفة بعقابهما⁽³⁾.

إنّ التمسري كان الخطوة الأولى في مجال تنظيم المجتمع الإسلامي الجديد وذلك في محاولة صهر الموجات البشرية الغربية التي سببتها الفتوحات وهو بذلك يحافظ على المجتمع من الناحية الخلقية ويضمن أيضاً اعتناق النساء المسترققات للإسلام وكذلك أولادهن، ولقد قام النبي (صلم) بتطبيق ذلك فكان له سراري منهن مارية التي اعتقها حين أنجبت إبراهيم عليه السلام، وتوفي الإمام علي (كرم الله وجهه) عن سبعة عشرة سرية عدا الزوجات⁽⁴⁾ وحتى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان له سراري منهن فكية وعاتبة⁽⁵⁾.

وبالإضافة إلى التسري بين السيد والأمة، فقد نظمت الدولة الإسلامية زواج السيد من الأمة، وهذا النوع من الزواج يأتي بالدرجة الثانية. فإذا تعذر على السيد الزواج من المحصنات، فليتزوج من ملك اليمين، وذلك بقوله سبحانه وتعالى ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات﴾⁽⁶⁾ واضح من الآية أن الزواج من ملك

(1) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 175 – 177.

(2) المرجع ذاته.

(3) متر، آدام، الحضارة الإسلامية، ص 164.

(4) زيدان جرجي، تاريخ التمدن، الجزء الخامس، ص 135.

(5) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الرابع، ص 199.

(6) سورة النساء، آية 25.

اليمين يكون بانن من اولياء أمورهن وبصداق، وعقد مشروع وأولياء أمورهن سموا بأهلن حتى لا يشعرن بالمهانة⁽¹⁾.

والدين الاسلامي يتابع الحث على الزواج من الاماء حتى ولو كنا فقراء بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّكَحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ أَنْ يَكُونُوا فَقَرَاءَ يَغْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾ إذن فققر الاماء ليس عائقاً أمام الزواج منهم وحتى عدم معرفة أصلهن إنما يجب أن يستهدف السيد الأمة الصالحة المؤمنة بصرف النظر عن غناها وأصلها لأنه في حال كون الأمه مشركة، فالقرآن يحرم الزواج منهن بقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾⁽³⁾ فإذا وقعت مجوسية في سهم رجل حر فلا يحل له وطؤها (حتى تسلم) وإذا لم تسلم تستخدم ولا يطؤها. وإذا تزوج المسلم من أمه مشركة من عبده الأوثان فلا يحق له أن يجاهر بزواجه منها والأمه إذا كانت مشركة من الكتابيات فالاسلام لا يشجع على الزواج منهن ولكن يحللن له بملك اليمين⁽⁴⁾.

والنبي (صلعم) حث على زواج الأسيداء من الاماء بعدد من الأحاديث من ذلك قوله: «أما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها ثم تزوجا واعتقها كان له اجران»⁽⁵⁾ ووضح من الحديث أن الرسول الكريم لا يكتفي بالحث على الزواج من الاماء بل يعد أيضاً بالثواب، ويطلب العتق واعطاء المهر⁽⁶⁾ ولقد كان النبي (صلعم) مثالا في تنفيذ ذلك فجعل العتق بدل لصداق السيدة صفية وساعد السيدة جويرية في نيل حريتها وتزوجها.

(1) النويري، نهاية الأرب، الجزء التاسع ص 123.

(2) سورة النور، آية 32.

(3) سورة البقرة، آية 22.

(4) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 206.

(5) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع، ص 146 — انظر أيضاً ابن ماجه، سنن ابن ماجه الجزء الأول، ص 629.

(6) النويري، نهاية الأرب، الجزء التاسع، ص 123، القاهرة، دار الكتب (1923).

لما إذا كان السيد متزوجاً من حرة فيحق له ما يشاء من ملك اليمين، ولكن الزواج من الاماء لا ينبغي أن يتم إلا بالرضى التام للزوجة الحرة، ذلك أن زواج السيد من الأمه بعد الحرة امتهان للحرة وجرح لكرامتها. والنبي (صلعم) لا يمنع هذا الزواج ولكن يقيد ذلك بقوله: «لا ينبغي للرجل الزواج بأمته إذا كان متزوجاً بحرة»⁽¹⁾ وقد تكون وجهة نظر النبي الكريم أن الرجل لا ينبغي أن يصبح زوجاً لبعدهته وكذلك المسلمة الحرة لا تصبح زوجة لبعدها ويحاول النبي (صلعم) أن يحفظ حق المرأة الحرة وفي الوقت ذاته عدم إضاعة حق الأمه بأن تصبح زوجة بقوله: «أن الأمه لا تتكح على الحرة إلا أن تشاء الحرة»⁽²⁾. وإذا تم الزواج من العبد. فالعبد لها الحق باقتسام ليالي الزوجة الحرة بالتساوي (المالكيون) أما بقية المذاهب فتعطي ليلة واحدة للعبد مقابل ثلاث ليال للحرة.

ولكن زواج الرجل الحر من الأمه لا يتم بشكل عفوي وباجراءات بسيطة بل على العكس نجد الدين ينظم هذا الزواج بشكل يحافظ ويقوى هذا الزواج حتى لا يكون عرضه للتفكك فيلجأ الدين إلى عملية الاستبراء. والاستبراء عادة يتم في حال انتقال الأمه من السرية إلى الزواج وهو عبارة عن مدة للفصل بين العبد والسيد في احدى هذه الحالات (زواج - تحرر - انتقال ملكية).

فالمسلم لا يحل له أن يطأ جارية من السبي حتى تقسم الغنيمة فإذا قسمت ووقعت في سهم رجل جارية، فلا يحل له وطؤها حتى يستبئرها بحيضة أو حيضتين إذا كانت ممن تحيض، وإن لم تكن تحيض تركها شهرين أو ثلاثة أشهر حتى يتبين أنها حامل أم لا⁽³⁾. ونجد تأكيداً لذلك عند ابن عمر (رضي الله عنه) بقوله: «إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو اعتقت فليستبرأ رحمها بحيضة، والعذراء لا تستبرأ»⁽⁴⁾. ولكن إذا كانت الجارية حاملاً فالاستبراء يبقى حتى الوضع. لأن النبي (صلعم) نهى

(1) تفسير الطبري، ج 8، ص 187.

(2) المصدر نفسه.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 206.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج (19 - 20) ص 81.

عن وطأ الحبالى حتى يضمن ولو كن أسيرات حرب⁽¹⁾ ولكن ابن عطاء لا يرى بأساً أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج وأن يقبلها⁽²⁾.

وقد يعدد إلى أحد الأشخاص بمراقبة العبد طوال فترة الاستبراء. وهذا ما يسمى (بالمواضعة) وأصحاب المذهب يجبرون النخاس باحترام الاستبراء وخاصة في حال انتفاق ملكية العبد من سيد إلى آخر.

ولقد كان هدف الدولة الإسلامية من تشجيع الزواج من الاماء نقلهن من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية، وخوفاً عليهن من الوقوع في الزنا، وتناقلهن من يد سيد إلى أيدي أسياد مقابل ذلك يجب أن تكون الزوجة العبد أمينة لزوجها وإذا اقترفت الزنا تظهر صورتها كعبد بشكل مهين، حيث تظهر أهمية الزيجات من نساء حرائر.

حق السيد بالنسبة لأطفال الاماء

أما أطفال الاماء سواء أكلوا نتيجة التسري مع الرجل الحر أو الزواج الشرعي من الحر أو العبد المسترق، فلقد كان لهم منذ القدم وضعهم الاجتماعي الخاص فالرومان كانوا يعتبرون زواج العبد غير شرعي وأولاده غير شرعيين وبالنسبة للبابليين فإذا كان الأولاد حصيلة التسري بين السيد والأمة فيستطيع السيد ضمهم إلى أولاده الشرعيين، وإذا شاء تركهم عبيداً⁽³⁾.

أما في العصر الجاهلي فلقد كان العرب يحتقرون من لم يكن مولوداً من أبوين عربيين من الأحرار. وإذا كانت أم الطفل أمة يستعبد الولد لأبيه لأن الرب هو السيد، وهو يستنكر بنوة ابنه من أمة فيلحقه برقيقته. ولكنهم كانوا لا يبيعون أولادهم الأرقاء، إلا إذا أصابته مصيبة كبرى. بل يفضلون قتلهم على بيعهم أرقاء ويسمى الولد من أب حر وأم عبده هجين، أما المذرع فمن كان أبوه غير عربي وأمة عربية حرة.

(1) الحنفي، المعتصر من المختصر، ج 2 ص 94.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج 19 - 20 ص 81.

Jouguet, p. les premieres civilisation p, 332.

(3)

ولكن في الاسلام اختلف الفقهاء حول منع الأمة أن تلد من سيدها خشية أن يرث عن أمه صفات العبودية، ولكن رغم ذلك فالاسلام لا يحرم الأمة من أمومتها مهما كانت الظروف، فالأطفال حصيلة التسري معترف بهم ويشاركون في الارث مع أخوتهم لأبيهم من زوجات حرائر شرعيات.

فعن النبي (صلعم) قال أبو هريرة: «عن اشراق الساعة أن تلد الأمة ربها»، وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت في ذلك: «أن عتبة ابن وقاص عهد إلى أخيه سعد أن يقبض إليه ابن وليدة زمعة قال: عتبه إنه ابني فلما قدم (رسول الله صلعم) زمن الفتح، أخذ سعد ابن زمعه فأقبل به إلى رسول الله (صلعم) وأقبل معه بعد بن زمعه فقال سعد: يا رسول الله هذا ابن أخي عهد إلى أنه ابنه، فقال عبد زمعه: يا رسول الله هذا أخي ابن وليدة زمعه ولد على فراشه، فنظر رسول الله إلى ابن وليدة زمعه فإذا هو أشبه الناس به فقال الرسول (صلعم): هو لك يا عبد بن زمعه. من أجل أنه ولد على فراش أبيه قال رسول الله (صلعم): احتجبي منه يا سودة بن زمعة مما رأى من شبهه بعتبة»⁽¹⁾ والواقع أن المالكيين والشافعيين يقولون: بأن الأمة إذا وطأها مولاها فقد لزمه كل ولد تجيء به بعد ذلك أدعاه أم لا أما الحنفية فلا يقولون بأن الولد للفراش في الأمة لصفة الدونية ولا يحلقون الولد بالسيد إلا بإقراره شخصياً، بل دائماً يخصصون الولد للفراش بفراش الحرة.

ولكن البخاري يقول عن النبي (صلعم): «بأن الولد للفراش حره كانت أو أمه وللعاهر الحجر»⁽²⁾ وفي ذلك القول ضمان لحق الاعتراف بأولاد الأمة نتيجة التسري مع السيد.

(1) البخاري، صحيح بخاري، ج 11 - 12 ص 86 - أنظر أيضاً ابن حنبل، مسند الامام أحمد، الجزء الأول ص 640 - أيضاً شرح فتح القدير، ج 3 - ص 446 (القاهرة المطبعة الكبرى الأميرية ط 1، 1316).

(2) المصدر نفسه، ج (23 - 25) ص 168 - أنظر أيضاً أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الثاني

فأبوه السيد للولد إذن ذات نتائج ضاغطة قانونياً واجتماعياً وصعبة التحديد شرعياً فالسيد في الخيار؟ أما أن ينكر أبوته للطفل من الأمه وأما أن يعلنها، ولكن الدين لا يجيز للسيد انكار أبوته لابنه حتى ولو احتج بأنه استعمل العزلة أو قال بإمكان وجود أب آخر للولد، لأن مجرد وجود العبد عنده فهذا اعتراف ضمني بالتسري مما لا يسمح له نهائياً أن ينكر أبوته⁽¹⁾.

ولكن يحق للسيد انكار أبوته للطفل إذا كانت مساكنة عبدته مستحيلة علناً في مدة الحمل أو إذا أقسم أنه وضع العبد في الاستبراء مدة ستة أشهر ولم يساكنها منذ تلك المدة⁽²⁾ وإذا كان هناك شريكين في ملكية عبدة وإذا ساكنها اثنين (وهذا لا يجوز بالنسبة لشروط الزواج) بدون أن يكون استبراء. يرجع في هذه الحالة إلى علماء الفراسة، وفي حالات الخطأ يترك الولد ليختار والده بنفسه عندما يبلغ سن الرشد، رغم أن الأحناف يرفضون ذلك ويفضلون أبوة الوالدين لنفس الطفل.

وفيما عدا ذلك يجب أن يعترف ببنة الطفل سواء من حرة أو عبدة، لأن الاسلام لا يعترف بعلاقة بين الرجل والمرأة العبد خارج التسري أو الزواج، وألا يكون الولد زناً وحكم ولد المرأة الزانية أو الأمه التي لم تملك أنه لا يرث ولا يورث⁽³⁾. هذا بالنسبة لأبوة الطفل، أما من يتبع الطفل ففي الإسلام يتبع الطفل حين ولادته الأم الحرة أو العبد ولكن نجد استثناء وهو أن يكون حراً من يكون أبوه حراً ولو كانت أمه عبده (معنى ذلك أن الطفل عبد أبيه) ويحرر أمه بعد وفاة الأب. إذا فهو يتبع شروط الحرية أو العبودية لوالدته بالدرجة الأولى ويجوز أن يتبع الوالد ولكن إذا كان والداه عبيدين لسيدين مختلفين فهو لا يكون عبداً للسيد الواحد بل بالشراكة⁽⁴⁾.

(1) النويري، نهاية الأرب، ج 9 ص 134.

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 2، ص 917 (باب الفرائض) أنظر أيضاً أبو داود، سنن أبي داود، ج 2، ص 375 (باب الطلاق)، أيضاً، ابن الهمام، فتح القدير، ج 3 ص 376.

(4) Durant, Will, Histoire de la civilisation p 258.

وتحت قانون الملكية في الاسلام يمنح الفصل بين الولد وأمه عن طريق بيعها إلى أسياد آخرين، وفي الحديث عن النبي (صلعم) «من يفصل الولد عن أمه يفصله الله عن أحبابه يوم الحشر».

ويضيف ابن أبي شبيب عن علي (كرم الله وجهه) أنه فرق بين جارية وولدها فنهاء النبي (صلعم) ورد البيع⁽¹⁾ ولم يختلف العلماء في ذلك فمالك قال: «إذا أضر (نبتت أسنانه والشافعي (متى بلغ سبع سنين) والأوزاعي إذا استغنى عن أمه، وأبو حنيفة - متى بلغ الاحتلام».

أما بالنسبة لحضانة الطفل، فلا يحق للأمة حضانة أولادها من سيدها كما هو حاصل بالنسبة للحرّة، إلا إن يشاء السيد.

(1) أبو داود، سنن أبو داود، ج 3، ص 85 (باب الجهاد).

الفصل السادس

عقوبة الأرقاء

منذ القدم وعقوبة الأرقاء لا يحددها قانون ولا عرف. فالقتل لم يكن سببه المباشر قتل العبد المسترق لرجل حر، إنما يقتل العبد إذا رغب السيد بذلك أو إذا قصر عن القيام بعمله وربما لمحاولة العبد الهرب من سيده أو بسبب المرض والشيخوخة، وقد يرمى بالعبد في حلبة المصارعة فيكون غداء للوحوش. من ذلك نرى أن الأرقاء معرضون للقتل في كل لحظة وإذا ظهرت في بعض الفترات قوانين تحدد عقوبة الأرقاء فذلك فقط حفاظاً على حياة الأسياء وخوفاً من أي أذى يلحقه العبيد بأسيادهم، خاصة بعد أن قوى الأرقاء بشكل بات يهدد كيان الأسياء ويقلب النظام الإقطاعي المستبد حيث يعمل الأرقاء كحيوانات.

فتورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الاضطهاد الروماني، توضح أن قوانين العقوبات كانت آنذاك من أجل الحفاظ على الأسياء، فالعبد إذا قتل رجلاً حراً فإنه يقتل بسببه، أما إذا قتل العبد رجلاً من جنسه، فإنه يقتل لأن في ذلك اعتداء على أملاك السيد⁽¹⁾ كذلك يعرض على السيد إذا قتل عبده رجلاً حراً، أما إذا أصابه الأذى من سيده أو قلعت عينه فيكون على السيد عنقه وإذا ضرب السيد عبده حتى الموت ولم يمت فلا قضاء عليه⁽²⁾.

Youguet, Pierre, les Premiers civilisation, p. 332.

(1)

(2) العهد القديم المقدس، سفر الخروج الإصحاح الحادي والعشرون ج 1 ص 221.

أما في الإسلام ففي قانون العقوبات اعترضت الحلول الفقهي الطبيعية للثانية للعبد كونه (إنساناً وشيئاً) ولكن الله سبحانه وتعالى أوضح عقوبة الأرقاء بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ، الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى، فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽¹⁾.

فالآية تحدد أن العبد بالعبد والحر بالحر، لكن إذا كان القاتل عبداً وكانت الضحية رجلاً حراً فالحكم بذلك يحدد حسب طريقة القتل عمداً أم خطأ. فإذا أقر العبد وهو غير مأذون له بتجارة بقتل رجل عمداً، أو قذف أو سرقة أو زنا فيجب فيها القطع، لأن إقراره بذلك جائز عليه، لأن ذلك يلزمه في نفسه. ويمكن لسيدته أن يبيعه أو يفديه أو يسدد ديونه. أما في حالة القتل الخطأ وإقرار العبد فإنه لا يصدق حتى ولا بجرأة فيما دون النفس ولا بغضب ولا بدين إلا إذا كان مأذوناً فيجوز إقراره بالدين وغضب الأموال. وإذا لم يقر بالقتل الخطأ وقامت عليه البينة فيقال لمولاه أدفعه بذلك أو أفده بالديه وكذلك بالنسبة للمال يقال لمولاه أدفعه أو بعه. والسيد بالخيار بين بيع العبد أو الفداء ولو أن يبيع العبد لا يفصل عن دفع الديه⁽²⁾.

ولكن إذا كان العبد غلاماً لم يبلغ الحلم بعد، فليس عليه جنابة، فمن عمر بن حصين: «أن غلاماً لأناس فقراء قطع ابن غلام لأناس أغنياء فأتى أهله النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالوا: يا رسول الله إن أناس فقراء فلم يجعل عليه شيئاً»⁽³⁾، والجارية أيضاً لا تحد إذا لم تحيض أو تبلغ خمس عشرة سنة. والجارية البالغ إذا قتلت رجلاً حراً، استكرهها على الزنا فلا تعاقب. من أمثلة ذلك، «أن رجلاً ضاف ناساً من هذيل، فخرجت لهم جارية واتبعها ذلك الرجل، فراودها عن نفسها فتعافا في الرمل فرمته بحجر ففقت كبده، فبلغ ذلك عمر فقال ذلك قتيل الله لا يودى أبداً»⁽⁴⁾.

(1) سورة البقرة، آية 178.

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 170.

(3) أبو داود، سنن أبو داود، الجزء الرابع، ص 272.

(4) ابن قيم الجوزية، روضة المحبين، ص 324. (دمشق، د.م، د.ت).

أما إذا كانت الضحية عبداً فالحر لا يقتل مقابل قتله عبداً بل يطبق القصاص، والقصاص يكون بدفع دية. والدية ليست ثابتة ولكن تحسب حسب قيمة العبد الشرائية ويجب أن تنقص عشر دراهم (كحد أعلى) عن دية الحر.

وإذا كان العبد مجروحاً، فالعلماء يقولون بطرح الدية من القيمة الشرائية التي يضعها الجدول الشرعي مع المماحة للرجل الحر، والتعويض بمثل ما ينقص من القيمة الشرائية⁽¹⁾. فعن الأنصاري عن أنس (رضي الله عنه): «أن زوجة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتهما فاتوا النبي (صلعم) فأمر بالقصاص»⁽²⁾ وإذا كان الضحية عبداً مكاتباً يقتل، فعن النبي (صلعم): «أن يؤدي ما أدى من مكاتبته دية الحر وما بقي دية المملوك»⁽³⁾ أما إذا كان الضحية عبداً مسترقاً مسلماً وكان القاتل ذمياً فينقص عهده (أي يقتل به)⁽⁴⁾. فمثلاً عن أنس بن مالك (رضي الله عنه): «إن يهودياً قتل جارية له فقتلها بحجر فجيء بها إلى النبي (صلعم) وبها رمق فقال اقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا ثم قال الثانية: فأشارت برأسها أن لا ثم سألها الثالثة فأشارت برأسها أن نعم فقتله النبي (صلعم) بحجرين»⁽⁵⁾.

وفي سياق الحديث عن عقوبة الرقيق القاتل والمقتول، هناك أيضاً عقوبة العبد الأبق⁽⁶⁾. فقديماً كان القتل عقوبة للعبد الأبق. ولا نجد استثناء لذلك إلا عند اليهود فلقد ورد في الإصحاح الثالث والعشرون من سفر التثنية: «لا تسلم عبداً أبق إليك من مولاه إلى سيده فليجلس معك في وسطك حينما أحب وطاب له أحد أبوابك فلا تحزنه»⁽⁷⁾.

أما في الدولة الإسلامية فلقد دعا النبي (صلعم) الأسياد إلى حسن معاملة

(1) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 159.

(2) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى، 23 - 25 ص 21.

(3) أبو داود، سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 271.

(4) ابن قيم الجوزية، الشروط العمرية، 146.

(5) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى، ج (23 - 25) ص 11.

(6) الأبق: الأباق، هرب العبيد - ابن منظور، لسان العرب، ج 10 ص 3.

(7) العهد القديم المقدس، ج 1 ص 576.

عبيدهم، وأوجد أساليب كثيرة من شأنها اعطاء الحرية للعبد المسترق مما خفف من هرب العبيد ولكن النبي (صلعم) تتبع ذلك بأحاديث فيها بعض التهديد للعبيد فتارة يدعو إلى قتل العبد إذا كان هربه بداعي الشرك والكفر بقوله: «العبد إذا أبق إلى الشرك فقد حل دمه»⁽¹⁾ وطوراً بتهمه بالكفر الذي يزول إذا عاد إلى مواليه بقوله: «أما عبد أبق فقد كفر حتى يعود إليهم (إلى مواليه)»⁽²⁾. ثم يخفف النبي الكريم من العقوبة بدعوة سيده إلى بيعه إذا تكرر الهرب وبعد قبول صلاته وتبرأ الإسلام منه، ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «أما عبد أبق فبعه ولو بنشر وهو جزاء ذلك لا تقبل منه صلاة»⁽³⁾ ويضيف الخوارزمي لا تقبل منه حسنة حتى يرجع»⁽⁴⁾ والعبد الأبق إذا عثر عليه يوضع في سجن، ويسجل اسم البلد التي غادره واسم مولاه حتى يطلب⁽⁵⁾.

وبالإضافة إلى عقوبة القتل والابق نجد أيضاً عقوبة السرقة فالعبد السارق عقابه في الإسلام كالحر أي قطع اليد. ولكن العبد الأبق إذا سرق فعن النبي (صلعم): «فبعه ولو بنشر ولا تقطع يده»⁽⁶⁾ لأنه لو قطعت يده أنهم بجريمة أكبر وهي الهرب التي عقابها الموت. في حين أننا نجد أن السارق حتى ولو كان عبداً صغيراً أو أعجمياً لا يفهم فيجب قطع يده ولكن إذا سرق العبد من مال سيده فلا يقطع⁽⁷⁾ يضيف أبو يوسف: «والعبد المكاتب إذا سرق من مال سيده أيضاً لا يقطع»⁽⁸⁾ والسرقة من مال السيد لها ما يبررها خاصة وأن العبد لا معيل له سوى سيده، وهو يخدم السيد فإذا قصر السيد عن اعطاء عبده المال فله ما يبرره، والقذف أيضاً يعاقب عليه العبد

(1) ابن حنبل، مسند ثلاثيات أحمد ابن حنبل، ج 2، ص 387.

(2) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الأول، ص 95.

(3) ابن حنبل، مسند ثلاثيات أحمد ابن حنبل، ج 2، ص 387.

(4) الخوارزمي، مفيد العلوم ومبيد الهموم، ص 199.

(5) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 184.

(6) الحنفي، المعاصر من المختصر، ج 2، ص 139، أيضاً ابن حنبل مسند ثلاثيات أحمد ابن حنبل، ج 2، ص 387.

(7) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 267.

(8) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 170 وما بعدها.

المسترق فإذا قذف المملوك سيده يجلد أربعين جلدة وهي نصف حد الحر⁽¹⁾ مع أن الحر إذا قذف مملوك فإنه يؤدب ويحد يوم القيامة⁽²⁾.

والزنا يستحق العقوبة بالنسبة للعبد والعبد. ولكن حسب نص القرن لا يستحقان الموت لأن العبد والعبد لا يملكان الصفة القانونية للزوج أو الزوجة (محسن — محصنة) والتي هي للأحرار، ويقول الله سبحانه وتعالى في ذلك ﴿فإن أتَيْنَ بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾⁽³⁾. فإذا فُجرت تضرب خمسين جلدة بدلاً من مئة جلدة للحر، وبالنسبة للعبد أربعين بدلاً من ثمانين الحر. فعن النبي (صلعم) قوله: «إذا زنت الأمة فُتبين زناها فلتجلدها ولا يثرب»⁽⁴⁾. ثم إن زنت الثانية فلتجلدها ثم إن زنت الثالثة فلتبعها ولو بحبل من شعر»⁽⁵⁾. ويزيد البخاري أن الأمة إذا زنت لا تنفي⁽⁶⁾ والعبد أيضاً نظراً لما يلحق ذلك من ضرر بسبب غيابه، ولكن الشافعي يقول بغرب نصف عام كالجلد في تنصيفه، والأرجح عدم النفي بالنسبة للعبد والعبد لأن في ذلك تضییع لحق السيد بملكية العبد والاستفادة من أعماله. كما وأن التساهل بالنسبة لقصاص العبد القصد منه عدم تنقل العبد بواسطة البيع من سيد إلى سيد خوفاً من الضياع والاستمرار في الخطأ.

ولقد خطب الإمام علي (كرم الله وجهه): «يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول الله (صلعم) زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حبيبته بنفاس فخشيت أن أنا جلدتها أن أقتلها، فقال الرسول: أحسنت أتركها حتى نمائ»⁽⁷⁾.

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 270. أيضاً فتح القدير ج 4 ص 191.

(2) مسلم صحيح مسلم، الجزء الخامس، ص 92.

(3) سورة النساء، آية 25. أيضاً تفسير الطبري ج 8 ص 199.

(4) يثرب: بوبخ. ابن منظور، ج 1، ص 235.

(5) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص 857. أيضاً تفسير الطبري ج 8 ص 196.

(6) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانی، ج 9 — 10 ص 33.

(7) أبو مسلم، صحيح مسلم، الجزء الخامس ص 125 — أنظر أيضاً أبو دلوود. سنن أبي داود، الجزء الرابع، ص 225.

ومن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن يسار ابن أبي ربيعة قال: «دعانا عمر في فتیان من قريش إلى جلد إمء من رقيق الامارة زنين»، وعن همام عن عمرو بن شرحبيل قال: جاء معقل إلى عبد الله فقال إن جاريتي زنت فقال: «اجلدها خمسين جلدة»⁽¹⁾

إن فالحد، على الأرقاء في الزنى الجلد لا الرجم سواء منكوحة أو غير منكوحة وحكم زنى العبد، مثل الأمة ولا يثرب، ولا يجوز التوبيخ بعد الجلد، لأنه أولاً كانت عقوبة الزنى التثريب.

أما إذا استكرهت المرأة العبد على الزنا فلا حد عليها وفي ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ومن يكرهه فإن الله بعد اكرهه غفور رحيم﴾⁽²⁾.

فلاستكره للعبد من قبل الحر يستحق الجلد لا الرجم للحر رغم كونه محصناً لأن المسلم الحر لا يكون محصناً إلا بإمرأة حرة محصنة ولكن بالنسبة للمرأة العبد فإنها لا تحصن، لذا فعقابه الجلد بالاضافة إلى أن هناك تمييز بين الأمة إذا كانت عذراء أو ثيب، فإذا كانت عذراء الحر يغرم ويجلد أما إذا كانت ثيب فليس عليه غرم رغم أن أبو يوسف يقيم الحد على من يطأ جاريتة أو جارية أبيه أو أخيه أو جارية ذي رحم محرم دون أن يحدد إذا كانت بكر أم ثيب.⁽³⁾ ومن أمثلة ذلك ما قاله الليث حدثني نافع أن صفية ابنة أبي عبيد أخبرته أن عبداً من رقيق الامارة وقع على وليدة من الخمس فاستدرجها حتى اقتضها فجلده عمر (رضي الله عنه) وأقام عليه الحد ونفاه ولم يجلد الوليدة⁽⁴⁾ وعن الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً أنته جارية وقالت: خذ ولدك هذا مني قال: إني لا أعرفك فقالت: فهو ولد ولدك قالت أبو شحمة⁽⁵⁾ فقال: بحلال أم

(1) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 167.

(2) سورة النور، آية 33.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 165 – 172.

(4) البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرمانى، ج 23 – 25 ص 86.

(5) أبو شحمة: من أبناء الخليفة عمر بن الخطاب اسمه أيضاً عبد الرحمن – أبي قتيبة، المعارف ص 80.

بحرام فأخبرته بأن ابنه كان سكراناً وأنها حملت منه وهمت بقتل الولد ثم ندمت. فأمر الناس بالتجمع في المسجد وذهب يطلب ابنه وأحضره إلى المسجد وأمر مملوك لديه بضربه فقال المملوك: لا أفعل. فقال: أني أمرك، فضرب ابنه وفي السوط المائة مات ابنه. وقد استغاثت زوجة عمر بأنها تحج عن كل سوط فما رضي الخليفة بذلك⁽¹⁾. ولكن العبد إذا زنا بامرأة حرة مسلمة فإن عقابه القتل⁽²⁾.

إن في النسبة لعقوبة الزنا نلاحظ تفاوتاً واضحاً في تطبيق العقوبة على الأحرار والأرقاء ويظهر ذلك في استكراه الرجل الحر الأمة على الزنا فترى العقوبة هنا الجلد لا الرجم بينما نجد العبد والحر إذا استكراها مسلمة حرة فإنهما يرجما. مما يظهر الصفة الدونية للأمة كونها عبدة ومسترقّة. بينما تظهر طبيعة المرأة الحرة التي يحاول الإسلام رفعها عن كل ما يحط من كرامتها. ولا شك أن السبب في ذلك طبيعة المجتمع الإسلامي الذي وضع الاماء بمتناول الرجال الأحرار بسبب كثرة الحروب والأسر والسبي، مما جعل الرجل الحر وجهاً لوجه مع المرأة المسترقّة بالإضافة إلى أنه باستطاعة الرجل أن يحصل بواسطة المال على من يشاء من الاماء خاصة بعد أن كثرت الأسواق التي جعلت المرأة العبدّة بمستوى السلع تباع وترد كما وأنه يحصل عليها من سهمه في الغنائم إذا كان جندياً.

إن فمراجعة لهذا الواقع وكون الوقوع في الخطأ جائز، نجد العقوبة أسهل فبدل من القتل والرجم يكون الجلد الذي قد يعيد للرجل بعضاً من صوابه فيصحح ما فعله بملك الأمة وذلك بجعلها سرية...

فعقوبة الرقيق في الإسلام سواء عن القتل أو السرقة أو الأبق أو القذف وأخيراً الزنا تظهر طبيعة العبد الدونية ففي عقوبة القتل مثلاً لا يقتل الحر بالعبد، وكذلك بالنسبة للقذف فالعبد يجلد ولكن الحرب يؤدب ويحد يوم القيامة، أما عقوبة الزنا فالحر إذا استكراه أمة فإنه يجلد ولا يرجم بينما المرأة الحرة إذا استكراهت يرجم

(1) الطبري، تاريخ الخلفاء الراشدين، الجزء الثاني، ص 34 (القاهرة - مطبعة الاتحاد ط 1).

(2) ابن قيم الجوزية، شرح الشروط العمرية، ص 135.

الزاني سواء كان حراً أم عبداً. ولعل السبب في ذلك طبيعة المجتمع ووضع العبد الذي كان في الحضيض، فلو عاقبه الاسلام كما عاقب الأحرار لحدث نوع من ردة الفعل ولربما أدى ذلك إلى كره العبيد، فالعبد الذي كان خادماً لا يمكن معاقبته كما يعاقب سيده ولكن متى تدرج المجتمع في مساواتهم مع الأحرار فقد يحصل الاندماج الاجتماعي والفكري على فترات زمنية متباعدة، ولكن رغم ذلك يبقى وضع الأرقاء في المجتمع الاسلامي أفضل (إن لم يصل إلى المثالية) من المجتمعات القديمة والمجتمع الجاهلي، حيث كان يعاقب العبد المسترق كمعاقبة الحيوانات.

الفصل السابع

تأثير الأرقاء الاجتماعي من خلال المرأة

مما لا شك فيه أن الحضارة العربية أعطت الأرقاء من خلال التشريعات التي وضعتها من أجل ضمان حقوقهم، وتحديد واجباتهم، ما لم تعطه أي حضارة أخرى. خاصة وأننا نلاحظ أن كل اهتماماتها ركزت على الإنسان بغض النظر عن جنسه ولونه وطبقته الاجتماعية، وذلك في محاولة منها لإثبات ذاتيته المعنوية ورفعته إلى المكانة اللائقة به.

فإذا ما انتقلنا من جانب التشريعات إلى جانب التفاعل والتعايش للأرقاء وذلك من أجل معرفة تأثيرهم على المجتمعين الجاهلي والإسلامي، وفيما إذا كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً كي نتمكن من خلال ذلك أن نقيم طبقة الأرقاء وبالتالي معرفة ما إذا كانت هذه الطبقة معزولة مضطهدة مقفلة ليس لها أي تأثير في المجتمع أم كان العكس.

ومعالجة تأثير الأرقاء الاجتماعي يتطلب بحثاً خاصاً ومطولاً، لأن للأرقاء تأثيرات في تشي النواحي السياسية والعسكرية والفكرية والأدبية. وخاصة من عتق منهم وصار من الموالي. لذلك سأحاول دراسة تأثير الأرقاء الاجتماعي والتركيز على الدور للمرأة المستترقة من خلال دراسة التأثير الاجتماعي للأرقاء.

والسبب في ذلك طبيعة التشريعات الإسلامية فالرجل لا يصيبه السبي (خاصة العربي، والعربي المرتد) وإذا ما أسر ومن ثمة استرق فباب السعاية لنيل الحرية مفتوح، وبالتالي يصبح مولى لسيد له كافة الحقوق.

أما المرأة المستترقة أمه كانت أو عبده أو أم ولد أو سرية أو جارية أو قينة فهي الرق تمارسه باسماء وصفات مختلفة. إذن فالمرأة المستترقة ملتصقة بالرق أكثر من الرجل. فتسمية أم الولد تلازمها حتى بعد العتق وصفة السرية تلازمها حتى ولو كانت سرية لخليفة. وصفة الجارية ترافقها حتى ولو بلغت أعلى مراتب العلم والثقافة. هذا عدا تعرضها للسبي منذ أقدم العصور. كما وأن حظها من العتق بالنسبة للرجل قليل ومرد ذلك أن الإسلام لم يسع إلى عتق المرأة المستترقة خوفاً عليها من البغاء، وحرصاً على سلامة المجتمع. بالإضافة إلى عدم ممارستها الولاء بالنسبة لسيدها فاما أن يتسرى بها أو يتزوجها أو يزوجه من عيد مسترق.

والتاريخ القديم عرف النساء المملوكات لأن الزواج لدى القبائل البدائية سببا واغتصابا. واسترقاق الرجال مبعثه القيام بالأعمال التي يأنف من مزاولتها الأحرار. واسترقاق المرأة منفعة أكثر فهي للمعاشرة ولخدمة البيت والمرعى وتربية الأطفال وحتى العمل في الأرض⁽¹⁾.

أما مملكة آشور والفرس وبسبب كثرة الجواري لم تكن تسمح للمتزوجات بالخروج بجون حجاب ولا يسمح لهن الاختلاط بالرجال⁽²⁾.

ولقد كان للرقيق أهمية كبرى في المجتمع اليوناني إذا أتاح وجود الرقيق للطبقة العليا التفرغ للسياسة والإدارة، كما أتاح للفلاسفة والشعراء وأرباب الفنون الانصراف إلى الفلسفة والشعر بجميع ألوانه، وتولى العبيد الأعمال البدنية، فتراخت سواعده واستسلم لملاذه يطلبها في الخمرة والجواري الملاح وقد أدى ذلك إلى كثرة العاهرات⁽³⁾.

وقد شاعت شهرة الكثيرات منهن بحديثهن الممزوج بالأدب والفكاهة ومنهن من كانت لها منزلة عالية في مجالس الرجال الاجتماعية، ولم يكن أحد من الرجال يستحي أن يرى في صحبتهن. أما المرأة الحرة فكانت تقبع في البيت لا يسمح لأحد أن يراها ولا تخرج إلا بصحبة الخصيان والخدم⁽⁴⁾، وقد أدى حجب النساء اليونانيات

(1) العقاد، عباس محمود، المرأة في القرآن، (القاهرة، دار الهلال) ص 177.

(2) Durant, Histoire de la civilisation, Tome I p 341.

(3) ترميني، الرق ماضيه وحاضره ص 117.

(4) Durant, Histoire de la civilisation, Tome V p 87.

إلى تقشي (السحاق)، وأدى انهماك الشباب في معاشرة الخليلات إلى العزوف عن الزواج وأدى ذلك إلى انقراض الأسرة⁽¹⁾.

أما في روما فعل الرق فعلته في انحلال الأسرة الرومانية. فالأسرة الرومانية متمسكة بالأخلاق والخوف من الآلهة وسيادة الأب وتقديس العادات والتقاليد، ولكن الفتوحات أفقدت روما شيئاً أعظم مما جمعت وأخطر مما كسبت. لقد فقدت مقومات الأسرة والمجتمع الروماني، فالحروب أبعدت الشباب عن الأسرة، ثم ما لبثت أن فاضت خيرات الأمم المغلوبة فشيدوا القصور وشاع الترف والفجور.

فتخلّى الروماني عن الأرض والمول والمحراث للعبيد⁽²⁾ وتخلوا عن حمل السلاح للارقاء والمرتقة. وولى السادة عتقاءهم أعمالهم وعهدوا لهم بادرأته، وولع الرومان بالجواري والاماء، ورغبوا عن النساء الرومانيات اللواتي حررن عبيدهن وتزوجن منهم أو اتخذنهن اخلاء بعلم أزواجهن.

أما الشباب قتلوا بالسرايري وتركوا الزواج⁽³⁾ وظهرت ردة فعل من جانب الامبراطور أغسطس الذي رأى أن لا بد من العودة إلى الأخلاق غير أن محاولة أغسطس لم تثمر وهكذا أهدر الرقيق مقومات الأصالة الرومانية وغزا غالبية بالقطع من السلاح الذي غزوه به، فأجذبت الأسرة وخلا المجتمع الروماني من السواعد القوية ورق الدم الوطني، حتى خرت روما ساجدة على اقدام أعدائها المنتصرين.

أما المجتمع الجاهلي، فتأثير الأرقاء لا يظهر بوضوح في البداية لأن عبيد الاعراب لم يشكلوا طبقة خاصة مضطهدة ينظر إليها بازدراء بل كانوا يعدون كأحد أفراد أعضاء الأسرة.

ولكن في المجتمع الجاهلي المتمدن، يظهر تأثير الأرقاء نظراً للحاجة إليهم في الزراعة والمهن⁽⁴⁾. ولقد كان بعض الأرقاء في الجاهلية على مستوى عال من

Durant, Tome V p 87.

Durant, Histoire de la civilisation Tome VIII p 219.

Idem.

(4) علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 4، ص 545.

المهارة الفنية ما أفاد المجتمع الجاهلي من هؤلاء في تطوير الصناعة والفن، ولقد كان للآراء الأثر في رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وذلك بادخالهم ما تعلموه في بلادهم وما تعودوه عند أهلهم إلى الجزيرة العربية وخاصة في المدن الجنوبية، فكانوا بذلك حلقة من حلقات الوصل التي وصلت بين شعوب جزيرة العرب والشعوب الشمالية الساكنة في أماكن بعيدة.

ولقد كان الرقيق يقدم لسانته من أهل قريش شتى أنواع الحدادة والنجارة والبيع والشراء ولقد قام بعضهم بتعليم المسلحين بعض وسائل الدفاع في الحروب كالذي نسبوه إلى سلمان الفارسي في إشارته على النبي بحفر الخندق للدفاع عن المدينة وفي تعليمه وضع المنجنيق⁽¹⁾.

وإذا ما عدنا لتأثير الأراء في المجتمع الجاهلي من خلال المرأة لاحظنا إنها غاية في الوضاعة. فهي محرومة من الامتيازات متقلة بالقيود والواجبات، ولقد نظر إليها كأي متاع يملكه السيد ومن حقه التصرف به كما يشاء فلا قانون ولا حدود في ذلك وكانت المرأة المسترقة معرضة للسبي في كل لحظة يحدث فيها غزو بين قبيلتين، ولقد كان التسري شائعاً، وكانت توجد عدد من النساء فيقترب إلى من يشاء ويهجر من يشاء ولكن من حق المرأة أن تصرفه بتحويل باب الخيمة فيدرك أن العهد بينهما قد انتهى. وإذا توفي الوالد أو قتل فمن حق الابن الأكبر الاستيلاء على نساء أبيه ولا تتجو من هذه الشريعة إلا والدته⁽²⁾.

وكان أكثر العرب في الجاهلية يكرهون اماءهم على البغاء، ولقد كان للبيغايا رايات يعرفن بها، «وأبو سفيان خرج يوماً إلى تلك الرايات وهو ثمل فقال لصاحبة الراية هل عندك من بغى فقالت: ما عندي الاسمية فوقع بها فولدت له زياداً على فراش عبيد وفيما بعد استلحقه وشهد له الشهود بذلك»⁽³⁾.

أما في الاسلام فلم يكن لثر الرقيق في الأسرة العربية والمجتمع العربي

(1) علي جواد: ج 8، ص 130 (تاريخ العرب قبل الإسلام).

(2) عبد النور، جبور، الجوارى، ص 22 (القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر).

(3) ابن عبد ربه، العقد للفريد، ج 5، ص 248.

بأقل من أثره لدى الشعوب القديمة ولدى عرب الجاهلية، لأن الظواهر الاجتماعية كالظواهر الطبيعية تستوي فيها النتائج إذا استوت فيها الظروف والعوامل. ففي فجر العصر الاسلامي الأول استقبل المسلمون رقيق الفتوح استقبالا الشفيق على قوم ضلوا يطمعون في هدايتهم. ولما كانت غاية الاسلام توحيد الناس في عقيدة واحدة، فطبيعي أن يتبع ذلك حروب طويلة عمل فيها المسلمون على دمج الرقيق في مجتمعهم الجديد وادخاله في زمرة المؤمنين وذلك بالخض على حسن معاملته وتحريره والزواج منه لمزج الدم العربي بدم جديد واقامة رابطة القربى بينهم وبين الأمم الأخرى وذلك لتحل عصبية الدين محل عصبية الشعوب.

ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك تغيير في البيئة الاجتماعية التي تتأثر بكل ما هو أت من الخارج عبر الحروب، فكان يرد إلى المجتمع العربي الاسلامي مع كل موجة حروب رقيق من جنسيات مختلفة، وبدأت هذه الطبقة وخاصة النساء المسترققات تنمو وتتفاعل مع المجتمع ولقد كانت النساء المسترققات من جنسيات مختلفة فهناك نساء أتت من البلاد الشرقية وهن ذات بشرة بيضاء وشعر أشقر ومنهن من البلاد الغربية وكذلك البلاد الشمالية وأهلها الصقالبة، ومنهن من أتت من البلاد الجنوبية وهؤلاء الأحباش.

إذن فلقد دخل المجتمع العربي نساء مسترققات من جنسيات وبيئات ولوان مختلفة فنجد الهنديات المشهورات بحسن القوام وسمرة الألوان وبحسن الانجاب وكذلك البربريات ذوات الألوان السود والبربرية إذا كانت كتامية الأم صهناجية الأب، فإنها تطبع على الطاعة والوفاء وتصلح للانجاب، في حين نجد في النساء الزنجيات سوء الأخلاق وكثرة المساوىء على عكس الحبشيات اللواتي يصلحن للأئتمان ولكنهن لا يوافقن إلا البلاد التي نشأن فيها. أما الأخلاق السمحة والنظافة والحلاوة والبياض فنجدهم عند النساء التركيات وإن كان فيهم قلة وفاء. وكذلك نجد بعض هذه الصفات عند الأرمنيات فنجد عندهن الحلاوى لولا وحشة الأرجل واللعة قليلة والسرقة متفشية لا يعرفن النظافة وهن عبيد كد وخدمة. لا يصلحن إلا على العصا والمخافة وليس فيهن متعة وجملة القول لأن الأرمن من أشر البيضان كما أن الزنج أشهر السودان. هذا بالإضافة إلى أجناس أخرى كالبجاويات والنوبيات والدليميات واليمانيات،

والمكيات والمدنيات والسنديات وغيرهن⁽¹⁾. وما يهمنا من معرفة جنسيات النساء المسترقعات اللواتي دخلن المجتمع العربي أن نكون فكرة عن الأثر الذي ستركه من خلال صفات معينة لبعض هؤلاء النساء في الشكل أو المضمون. لأن ذلك كله سينتج عنه ترك بصمات واضحة في الجيل الذي سيلد ويتربى في أحضان هؤلاء النساء المستقرعات.

وإذا رافقنا المرأة المسترقعة منذ سببها في الحرب ودخولها الديار الإسلامية وجدنا أنها كانت تقسم من جملة الغنائم، ومن ثم توزع على المحاربين وطبيعي أن ينقلها المحارب إلى بيته ترعى شؤونه وتربي أولاده إن كان متزوجاً، ويتسرى بها بالإضافة إلى زوجته، وقد يتزوجها أو يبيعها، كان ذلك وضع المسترقعة في بدء الفتوحات ولكن لما جاء الترف وأخذ العرب بأطراف الحضارة عمدوا إلى الاكثار من الجوارى عن طريق النخاسين، فصارت تشتري وتزين لدى النخاسين ومن ثمة تباع في أسواق النخاسة، ولقد اشتهر عدد من النخاسين وسبب شهرتهم ما كان لديهم من جوارى حسان يأوى إليهن الشعراء والأنباء.

إن فلقد أصبحت المرأة للمسترقعة سلعة في أيدي النخاسين يبيعون من ورائها الربح الوفير من أجل ذلك لجأ النخاسون إلى حيل كثيرة كتغيير لون البشرة بواسطة المساحيق التي تعتمد في تركيبها على الأعشاب، وتغيير لون الشعر وإزالته وتجعيده وتطويله بأن يصلوا أطرافه من جنسه، كما لجأ النخاسون إلى أدوية لإزالة آثار الجدرى من وجه الجارية والنمش والبرص. واستعملوا أدوية لتسمين الأعضاء وتنعيم الأطراف الخشنة وإزالة روائح الأنف وتطيبب رائحة الفم⁽²⁾.

ولقد بالغ النساء المستقرعات في زينتهن وأناقتهن فكن يرفلن بالثياب الحريرية ويتحلين بالحلى والجواهر إلى غير ذلك من مظاهر الترف والابهة وكن يتعطرن

(1) ابن بطران، نواذر المخطوطات، ص 374 – 378. (القاهرة، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1954).

(2) المصدر نفسه، ص 379 – 384.

بأنواع الطيب ويمشطن شعورهن بأمشاط من الصدف والصندل^(*)(1).

إن فاعمال النخاسين هذه كان الغاية منها جعل المرأة المسترققة سلعة للاتجار، يختلف ثمنها حسب صنعتها وعملها واتقانها للشعر أو للغناء أو قراءة القرآن، ومما زاد في ثمن الجواري اقبال الخلفاء والقواد والامراء والأغنياء على شرائهن ولقد بلغت أثمان بعض الجواري أثمان خيالية فالزلفاء مثلاً بيعت بنحو سبعون ألف درهم وسلامة بعشرين ألف دينار والمغنية عريب بيعت بخمسة آلاف دينار⁽²⁾.

والذي زاد في أثمان الجواري ليس الحسب ولا النسب إنما العشق لكثرة ما كان عندهن الاعمى ومكر غير متوفرة عند الحرائر، فكان الشاري يجد في بدل المال وسيلة إلى شفاء غليله وامتلاك الجارية، والواقع أنه لولا العشق وجشع النخاسين لما تجاوز ثمن الجارية ثمن الرأس الساذج من الرقيق عامة⁽³⁾.

مما تقدم نجد أن النساء المسترققات دخلن المجتمع العربي بجنسياتهن المختلفة وعادتهن وتقاليدهن الغربية عن كل ما هو عربي، وأن موجات الفتوحات قد أعطت أعداد ضخمة منهن، وأن النخاسين اهتموا بهن وأصبحن يشكلن سلعة تجارية رابحة.

يبقى أن نعرف أن هؤلاء النساء لم يعش على هامش المجتمع العربي ككمية مهملة لا أثر لها ولا وجود يذكر، بل على العكس من ذلك منجد أن للنساء المسترققات تأثير بالغ الأهمية وسنحاول معرفة هذه التأثيرات سواء في النسب العربي أو البيت العربي أو في المجتمع أو حتى على النساء الحرائر أيضاً.

أ - تأثير النساء المسترققات في النسب العربي

مما لا شك فيه أن النسب العربي لم يكن خالصاً إل في الجاهلية وبداية صدر الاسلام والدولة الأموية، ولقد كان هناك نوعاً من الاختلاط ولكنه كان محدوداً جداً

(1) الجاحظ، البخلاء، ص 53 (القاهرة دار الكاتب المصري، 1943).

(*) الصندل: شجر طيب الريح خشبه الأحمر ومنه الأصفر - ابن منظور، ج 11 ص 386.

(2) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن، ج 5، ص 136.

(3) الجاحظ، ثلاث رسائل، ص 61 - 62. (القاهرة، المطبعة السلفية 1344 هـ).

بشكل لا يؤثر في نقاوة وعصبية الدم العربي.

ولكن مع بداية الفتوحات والتوسع وحين وقع الاختلاط في الحواضر مع العجم وغيرهم فقدت الأنساب بالجملة وفقدت ثمرتها من العصبية فأطرحت ثم تلاشت القبائل فنشرت العصبية وبقي النسب محفوظاً في البدو فقط، وصاروا ينسبون إلى مواطنهم وطرحت قضية النسب⁽¹⁾ ومما أثر في ذلك ظهور الزواج بالكتابات وظهور النساء المسترققات، والسبب في ذلك طبيعة ظروف الحرب، فالمرأة العربية إما أن تمترك زوجها في الغزوات أو أن تبقى في الجزيرة، هذا إذا كان للمحارب زوجة، وكان عدد النساء العربيات أقل من عدد المحاربين، فكان من الطبيعي إما أن يتزوج كتابية يجلبها معه أو أن يكون نصيبه من الغنائم جارية يأتي بها إلى بيته. من أجل ذلك حاول الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أن يحد من اسراف المسلمين في الزواج من الكتابيات، وكان هدفه من ذلك المحافظة على النسب وتجنب المشاكل الاجتماعية، وخوفاً من أن يغلبن على النساء المسلمات وعلى مهمتهن في خلق الجيل العربي.

أما الزواج من النساء المسترققات فلم يكن يشكل آنذاك خطراً اجتماعياً لأن العرب كانوا يكرهون ذلك، ويحتقرون من لم يكن مولوداً من أبوين حريين، ولقد عملوا على الحط من أقدار أبناء الجواري لئلا يفسد العرق العربي وتضعف العصبية، ولكن رغم ذلك فتسرب الجوارى إلى البيوت العربية أمراً كان حتمياً، ومفروض حدوثه بسبب كثرة الفتوحات ولقد حاول العرب زيادة في حفظ نسبهم أن يتناولوا الأحاديث النبوية مع ما يتفق والاحتقار للاماء ولأبنائهن، كقولهم لا يتزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الكفاء⁽²⁾.

فالعرب إن بعد القرن الثاني قل فيهم الدم العربي الخالص إلا في البادية أو

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 130 (القاهرة، المكتبة التجارية).

(2) ابن الهمام، شرح فتح القدير، الجزء الثاني، ص 417 - أنظر أيضاً زاهية قدورة، الشعبية وأثرها الاجتماعي، ص 51.

حيث يقل اختلاطهم بالاعجام، ولقد كان للنساء المسترققات أكبر الأثر في مزج الدم العربي مزجاً قوياً وشاملاً لم تسلم منه طبقة الخلفاء فكيف بطبقة العامة والنسب بقي محفوظاً فقط من حيث الآباء أما من حيث الأمهات فمختلط.

ب - تأثير المرأة المسترقّة في البيت العربي

البيت العربي بعد الفتوحات أصبح بيتاً مختلطاً فيه نساء مسترققات من عناصر مختلفة فارسية، رومانية، سورية، مصرية، وبربرية... إلخ هؤلاء النساء المسترققات دخلن البيت العربي بمظهرين، مظهر الجارية التي كانت تقوم على أمر البيت من نظافة وطهو طعام، وإدارة منزل وتربية أطفال... ومظهر الاماء اللواتي كن للتسري والاستيلاء، خاصة وأن القرآن الكريم لم يحث على التفريق العنصري، ولم يميز بين النساء المسترققات والنساء الحرائر، بل إباح للمسلم التسري بما يشاء من الاماء وبنون عدد محدود ومن أي جنسية كن، والزواج الشرعي من الحرائر....

فالبيوت العربية سواء بيوت الأغنياء أو العامة باتت تزخر بالجوارى من أجناس وثقافات وديانات وحضارات مختلفة. فمادّا كانت نتيجة ذلك. الواقع أن المرأة المسترقّة (بمظهر الجارية والأمه) باتت تصنع البيت وتصرف شؤون أفرادهِ وتديرهُ وفق أهوائها وميولها بالإضافة إلى انجاب الأطفال من سيدها، إن في المسيطرة ولو وجدت المرأة الحرة فسيكون دورها شكلياً أكثر منه فعلياً، لأن المرأة المسترقّة نقلت ذاتها إلى البيئة العربية هذه الذات التي تحمل عادات البيئة التي ولدت فيها ولغتها وديانها وتقاليدها، وهي غريبة عن المحيط العربي التي تحاول التأقلم بواقعه.

فالمرأة المسترقّة بذلك ستؤثر بصورة مباشرة على النشء الجديد فاللغة العربية لن ينطقها ابن الأمه بمثل الصفاء الذي ينطقه ابن الاعرابي في البادية، كما وأن ابن الأمه سيحمل خصائص وعادات ولغة أمه، هذا إذا كان بإمكان والده أن يضع له الأستاذ لتقويم اعوجاج لسانه، وهذا ما فعله الخلفاء إذا تداركوا هذا الأمر وأرسلوا أبناءهم إلى البادية أو أقاموا لهم الأساتذة. هذا بالإضافة إلى اختلاط المذاهب أيضاً في البيت الواحد وضمن المجتمع الواحد مما سيجعل لذلك كله أثراً واضحاً في عملية الاقتباس والتمثيل وسينتج عن ذلك تغيير في المفهوم الحضاري عامة.

إن فالأسرة العربية نتيجة ذلك تسرب الوهن إلى بنيتها وأدى وجود التسري

وتعدد الزوجات الحرائر إلى كثرة الأولاد واختلاف مشاربهم وأثار البغض والشحناء بين أمهاتهم وبين أخواتهم كما أدى إلى عجز الآباء عن توفير الانفاق على أسرة كبيرة تضيق مواردهم بحاجاتهم فافتقرت الأسرة، وشاع فيها الجهل والبغضاء، وطبيعي أن ينعكس ذلك على المجتمع الذي هبط إلى صف المجتمعات المتخلفة.

ج - تأثير النساء المسترققات في المجتمع

المجتمع هو صورة الأفراد، تعكس تصرفاتهم وتفاعلاتهم مع محيطهم. وطبقة الرقيق بصورة عامة والنساء المسترققات خاصة أحد أفراد هذا المجتمع. أخذوا وأعطوا عاشوا وتفاعلوا فكان فيهم جوانب خيرة كما كان فيهم جوانب سيئة.

فالمراة المسترققة عاشت بينتها الجديدة بتقاليدها التي ورثتها من بيتها القديم، فحاولت تكيف ما ورثته مع ما اكتسبته هذا من ناحية تعايشها مع محيطها. أما من ناحية كيفية وجودها في الديار الاسلامية فطبيعة السبي التي تتعرض له المراة ووقوعها في الاسترقاق ثم تعرضها للشراء من جانب النخاسين وعرضها في أسواق النخاسة وتناقلها بين مشترى ومبيع كل ذلك يضعها في ضغط نفسي قلما يتركها تحيا حياة طبيعية ولكن رغم ذلك فسجد في المراة المسترققة بعض جوانب الخير التي تظهرها بمظهر الانسانة ذات الأحاسيس المرفهة والتي تتمتع بمستوى فكري وثقافي رفيع.

فجواني القصور كن طبقة مترفة تحيط بهن شتى أنواع المعرفة والثقافة، وبما أنهن كن بمتناول نظر الرجل فكان طبيعياً أن الشعراء يغنون أدبهم وشعرهم بما يستلهمونه من الجواني، وأدى ذلك إلى كثرة المننديات الأدبية وحلقات المناشدة بين الشعراء والجواني، الواقع أن من تتبغ من الجواني يقصدها أهل الأدب للمساجلة في الشعر، وبسبب تمتعهن بهذا الجو الثقافي والمستوى الفكري طبيعة النظام الاجتماعي الذي عزل المراة الحرة، وفرض عليها الحجاب فحرمها بالتالي من نعمة التفوق والابداع الفكري وأتاح ذلك للمراة المسترققة فقط.

والنساء المسترققات كن مصدر الكثير من العادات التي جلبنها من بلادهن فظهر التطريز الذي استعمل لكتابة أبيات شعر أو عبارات معينة، ولقد تفتنت الجواني في انتقاء الكلمات أو العبارات التي تنطرز على الأكمام والفساطين والمناديل والعصائب،

كما نشرن أيضاً عادة صبغ الشفاه والخدود، وعادة التأنق في الملابس خاصة وأن العربي تخلص عن ثيابه البدوية بالإضافة إلى أن المرأة المسترقفة تركت بصماتها حتى في المطبخ فكان من الطبيعي أن يدخلن إلى المطبخ الشرقي بعض المآكل الفارسية وأنواع عديدة من الحلوى هذا إلى جانب نشرهن عادات ترتيب المائدة وأداب الطعام والسمر والكلام الرقيق. كما نشرن الظرف في عادات الحب والعشق، فلقد كان الجواري يهدون التفاح إلى من يتعلقن به، وكن يضعن عليه أثر أخذته بأفواههن وقد يفلجنه ويشققنه بالمسك وقد يكتبن عليه أبيات شعرية رقيقة⁽¹⁾.

وإذا حاولنا معرفة الجانب العاطفي عند الجارية، فسنجد أنها إنسانة إذا أحببت تفانت في حبها وأخلصت، وسنحاول معرفة بعض القصص وذلك على سبيل المثال لا الحصر والتي تعطي للجواري صورة صادقة عن مشاعرهن وإخلاصهن في الحب فجارية كسرى حين طلبها ولده، عالجت ناووس كسرى ففتحت ودخلت فمصت خاتماً مسموماً كان في لصبغه فماتت⁽²⁾.

ونعيم بن طريف الغفاري كان له جارية أخذها منه الحجاج وأهداها إلى الخليفة سليمان بن عبد الملك، فألح في لقائها فكشف سليمان أمرها فألقى نعيم بنفسه من شاهق فقال سليمان لقد عجل على نفسه أبظن أنني إذا أخرجت جارية أعود بها. خذها يا غلام لورثته فجنبت يدها من الغلام وهي تقول:

من مات عشقا فليمت هكذا لا خير في عشق بلا موت⁽³⁾.

هذه بعض الجوانب الحسنة في الجارية ولكن هناك وجه آخر للنساء المسترققات وجه القينة التي تعمل في الخمارات ووجه المغنية التي تنثر اللهو والمجون من حولها. فالقينة هي إحدى وسائل اللهو الذي ورثه المجتمع الإسلامي فهدم بنيانه الأخلاقي، فتفتشت أفة الخمر وكثرة الرذيلة وضاعت القيم من بين الناس.

(1) الوشاء، ص 249 وما بعدها.

أيضاً قدورة زاهية، الشعبية وأثرها الاجتماعي، ص 188.

(2) أنطاكي داود، تزيين الأسواق، ص 117، المطبعة الأزهرية، ط 3، 1328هـ.)

(3) المرجع ذاته ص 123 - أيضاً الوشاء، الموشى - ص 79.

والمرأة القينة لا تعرف شيئاً من الكرامة، والنخاسين يساعدها على المجون والجاحظ يعطينا وصفاً دقيقاً للقينة بقوله: أن أكثر أمرها قلة المناصحة واستعمال الغدر، وهي لا تخالص في عشقها لأنها مجبولة على نصب الشريك لمحبيها وتعمل على استنزاف المربوط والانتقال عنه وربما اجتمع عندها من مربوطيها ثلاثة أو أربعة تستعمل مع كل واحد نفس الأسلوب.

فالقينة كيف تسلم من الفتنة، وهي تعيش حياتها بين المجان وتعيش منذ مولدها عن كل ما يصد عن ذكر الله، والواقع أنه من الآفة عشقها لأنها تجمع للإنسان من اللذات ما لا يجتمع في شيء واحد على وجه الأرض وهي تعرف كل ما من شأنه أن يوجب نار الهوى في قلوب العشاق⁽¹⁾.

والنساء المسترققات ساعدن على انتشار الغناء الذي يعرفه العرب قديماً على أنه نوع من الحداء. ولقد كان مكروهاً في صدر الاسلام والدولة الأموية، ولكن لما تحضر العرب وأخذوا إلى السكينة والدعة عمدوا إلى الرخاء ووجدوا في الرقيق خير من ينهض بحاجات الترف من غناء ورقص، فغنوا بالعيدين والصنابير والمزامير، وسمع العرب تلحينهم للأموات فلحنوا على أشعارهم، وظهر الرقص واتخذت آلات تسمى الكرج وهي عبارة عن تماثيل خشبية معلقة بأطراف أقبية يلبسها النساء⁽²⁾.

ولقد بلغ الرقص درجة من الرقي من حيث ضبط الإيقاع على الغناء لأن الغناء كان مصحوباً بجوقات الرقص والمضرب على الآلات واشتهر عدد من المغنيين مثل دنائير وقتيم وعريب وبغوم وسلامة... وأشهر من اهتم بالمغنيين إبراهيم الموصلي وابنه اسحق ولقد كان يخشى بيوت النخاسين ويشترى منهم الجواري فيعلمهم الغناء ويبيعهم باثمان باهظة، وقبل الموصلي كانوا يعلمون الغناء للجواري السود والصفر كي ترتفع أثمانهن. ولقد كان لإبراهيم ثمانين جارية يعلمهن الغناء وكان يقصده الأغنياء لشراهم والشعراء لزيارة القينة وتعليمها الشعر والشباب للتسلية

1 (الجاحظ، ثلاث رسائل، ص 72 - 75 - أيضاً الموشى، ص 134 وما بعدها.

2) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، 428.

والترفيه ولقد اشتهرت الدور التي تقم فيها القينة كدار ابن رامين ودار حجيل ودار القراطيبي...

وهؤلاء المغنيات ساهمن في نقشي اللهو والمجون الخلقي فكثرت الشعراء الخليعيين وكثرت الغزل المكشوف الذي لا تصان فيه كرامة المرأة والرجل أيضاً. بالإضافة إلى الفساد الاجتماعي فهؤلاء القينات المغنيات أسان أيضاً إلى اللغة العربية لأن القينة وخاصة الجليبة لا تعرف شيئاً عن اللغة وإذا علق شيئاً ما بذهنها استصغت المخارج عليها، بل كانت القينة السبب في ادخال مفردات غريبة على اللغة العربية..

بالإضافة إلى هذا الفساد كله ظهر وجه سيء آخر للمرأة المسترقّة فالمجون واللهو إذا لم يكن له رادع فلا تكفيه القينة أو المغنية بل يتسع حتى يشمل الرجال المخنثين، فظهر نتيجة ذلك آفة التعلق بالغلّمان وظهر الغزل الغلّماني (ومن شعرائه والبة بن الحباب وأبو نواس وبشار) نتيجة ذلك صارت الجارية تلبس لبس الغلمان للفت نظر الشباب والرجال وصارت إذا وصفت الجارية بكمال الحسن قيل (كانها غلام) (وصيفة غلامية) والواقع أن مرد كثرة الغلمان، الخوف من زنا الجوّاري ومتاعب الجوّاري وحيث أن الجارية محرم على شاربها الاستمتاع بها في أي وقت كان⁽¹⁾.

والواقع أن الخاصة والعامة روجوا هذه البدعة، فالخلفاء صاروا يقصون شعر الجوّاري ويلبسون ثياب الغلمان، وعمت هذه البدعة الساقيات بالحانات وأدى ذلك إلى كثرة المخنثين بين المغنين الذين يشبهون بالنساء في عاداتهن وثيابهن وصيغ أظافرهن بالحناء...

هذا وجه المرأة المسترقّة للعبوب التي تعتمد على جسدها وفتنتها لتثير من حولها من الرجال... ولكن هناك نساء مسترقّات اعتمدن على عقلهن ليس في السيطرة مستترّة... وسنحاول معرفة تأثير هؤلاء النساء...

(1) الجاحظ، مفاخر الجوّاري والغلّمان، ص 24 (بيروت، دار المكشوف، 1957).

د - تأثير النساء المسترققات في الحكم

المرأة المسترققة دخلت بيوت العامة ودخلت أيضاً بيوت الخاصة من الخلفاء والأمراء وكبار الأغنياء، ومع مرور الزمن احتلت مكان الصدارة في البيت العربي وأصبح سرارى للخلفاء بل وأمهات للخلفاء فيما بعد. فكان من الطبيعي أن يزداد نفوذهن ويتدخلن في شؤون الحكم، ويحاولن إدارته حسب أصلهن (فارسي - رومي) وما توحيه إليهن عاداتهن وتقاليدهن، إلا أن بعض أرباب الدهاء من الخلفاء وبعض الأمراء حاولوا إبعادهن عن شؤون الحكم، وحجزهن في الخدور بعيداً عن أمور السياسة والحكم، ولكن رغم ذلك فإن بعض الجوارى أمثال حبابة ملكت عقل يزيد بشكل شغله عن الانصراف لشؤون الرعية والحكم، والجارية تودد وهارون الرشيد وحكاية ألف ليلة وليلة، والخيزران وتدخلها في الحكم وحياتها للمؤمرات، وذات الخال وغيرهن لعبن أدوار مهمة في سياسة الحكم...

ولقد كان للملوك والإشراف إماء يختلفن في الحوائج، ويدخلن في الدواوين ونساء يجلسن للناس مثل خالصة جارية الخيزران، وعتب جارية ربطه وبقاق جارية العباسية وهؤلاء كن يبرزن للناس في أحسن زى⁽¹⁾.

كما أن بعض الخلفاء سخرن الجوارى لتنفيذ مآربهم في شؤون الحكم ولأعمال التجسس. فكانوا يدسون الوصائف هدايا ليطلعن على أخبار من يشاؤون من الأمراء والقواد والولاء... إذن فالجوارى كان لهن الأثر الواضح في تكيف سياسة الدولة واللعب بشؤونها.. ومن أراد نيل رتبة أو منصب اعتمد على جارية مقربة من المسؤولين...

يبقى الآن أن نعرف تأثير النساء المسترققات على النساء الحرائر هو أثر بالغ الأهمية لأنه أصاب المرأة الحرة في ذاتها ونمط حياتها وتفكيرها، بل كان سبباً في تردي وضع المرأة الحرة وإهمالها بشكل أصبحت فيه كمية مهمة تعيش على هامش المجتمع الإسلامي، لا تتفاعل فيه إلا بحدود ضيقة جداً وذلك إذا سمح لها... والسبب في ذلك ليس المرأة المسترققة التي احتلت مكان المرأة الحرة بل نجد الرجل أيضاً

(1) الجاحظ، ثلاث رسائل، ص 61 - 62.

يساعد في ذلك فأصبحت قطعة أثاث ثمينة يحافظ عليها وتبقى فقط للزينة.

والواقع أن نظام التسري الذي أباحه الاسلام كان ضربة قوية للمرأة الحرة فالرجل يحق له شرعاً من النساء المسترققات ما يشاء، هذا الواقع أوجد حالة نفسية للمرأة الحرة غاية في التعاسة والمهانة، خاصة وأن الغيرة شيئاً طبيعياً عند المرأة، ومهما كان الرجل عادلاً فلن يعطي المرأة الحرة حقها... هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي كانت تقيد المرأة الحرة بالنسبة إلى المرأة المسترققة... فإلى جانب التسري والزواج من الجوّاري فرض الحجاب على المرأة الحرة وتم عزلها عن المجتمع. فقد خشي النبي (صلعم) ألا يميز الفساق من الشباب بين الأمة التي يستلزم وضعها باعتبارها مملوكة أن تظهر مكشوفة، وبين الحرة، فنزلت آية الحجاب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلرِّجَالِ مِثْلَ مَا لِّلنِّسَاءِ ۚ إِنَّهُنَّ مِثْلُكُمْ ۚ كُنَّ مَكشُوفَاتٍ ۚ بَيْنَ يَدَيْكُمْ ۚ وَالْحَرَامُ عَلَى الْفَرَسِ وَالْجَارِثِ وَهُمَا مُحْصَرَّتَانِ ۚ إِنَّهُنَّ مِثْلُكُمْ ۚ﴾⁽¹⁾ وإذا كان الحجاب تدبيراً قضت به الظروف الطارئة على المجتمع الاسلامي فقد شطر الحجاب الأسرة إلى شطرين للحرائر اللواتي عزلن في بيوتهن ومنعن من الخروج إلا متجلببات، أما الجوّاري فأمرن بأن يبرزن مكشوفات حاسرات للترغيب في شرائهن. وكان الهدف من ذلك المحافظة على صلاية الايمان وشدة الرقابة على السلوك. فقد حفظ للمرأة الحرة مكانتها ولكن بموت عمر انثى حصن الاسلام، فأقبل المسلمون على الدنيا اقبال عاشق غاب رقيب.

فالمراة الحرة محرم عليها الاختلاط، والرجل لا يعرفها إلا عن طريق الخاطبة في حين أن المراة المسترقّة بمتناول الرجل يراها ويجالسها ويستأنس لحديثها ويملكها إذا شاء، وهي سلعة في أسواق النخاسين يختار ما يناسبه منها. فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى الميل إلى الاماء أكثر من الحرائر وكانوا يقولون: «عجبا لمن عرف الاماء كيف يقدم على الحرائر أن تشتري بالعين وترد بالعيب والحرّة في عنق من صار إليها»⁽²⁾.

(1) سورة الأحزاب، آية 59.

(2) الجاحظ، ثلاث رسائل، ص 61 - 62.

هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحرية بالنسبة للوضع الاجتماعي قد أتت من بيئة متزمتة مقيدة بالعادات والتقاليد، وقد تكون جاهلة لفنون الغواية واللهو وإذا ما تيسر لها العلم فالقليل منه إلا إذا كان لديها موهبة فطرية إن فمن بيت أهلها إلى بيت زوجها.

أما الجارية فوضعها الاجتماعي مختلف تماماً، فهي مفتوحة عقلاً وروحاً تتقلت بين أيدي النخاسين، فأجادت فنون الاغراء واللهو وتعرفت على أنواع من الرجال وعاشت حياتها بلا رقيب ولا حسيب فجمعت للرجال كل ما من شأنه أن يجذبهم إليها. فالجمال أوفر والحسن أكثر فقد صقلتهن الحضارة هذا إلى جانب طبيعة الاقليم من بياض للبشرة وصفرة الشعر وزرقة العيون، هذا بالإضافة إلى اهتمام النخاسين بتعليمها وتنقيفها وجعلها تجيد إما فن الرقص أو فن الغناء وذلك لأسباب تجارية، لأن ذلك يزيد من ثمنها، والجارية تجالس الناس ولا تحتجب وحتى المغنية كانت تبرز للرجال فلا تحتشم، والرجال في ذلك لا يغاروا على الاماء رغم أنهم أمهات الأولاد ومحظايات الملوك. هذا مع العلم أن الجوارى لا خير فيهن فقد نودى عليهن في الأسواق ومرت عليهن أيدي الفساد ورغم ذلك فلقد سعى الخاصة قبل العامة في اقتنائهن وطلب الولد منهن. وأدى ذلك إلى اقبال الشباب على شرائهن والتسري بهن فكسد زواج الحرائر لغلاء مهرهن، ولم يعد الدين والعلم معياراً للكفاءة بل أصبح المال هو المعيار، مما دعا الآباء إلى تجهيز بناتهم ترغيباً بهن للزواج، ومع ذلك فقد غلب الكساد على الحرائر مما دعا بعضهن إلى ارتكاب سبيل الغواية فخفقت من حجابها وبرزت للرجال سافرة الوجه كعهداها في الجاهلية وأخذت تغري الشعراء بالتشبيب بها رغم أن الخليفة عمر (رضي الله عنه) قد نهى عن ذلك وصار يطلب إلى الشعراء عدم التشبيب ممن تأخر زواجهن واتخذت الغواني من الحرائر موسم الحج وسيلة للزواج⁽¹⁾. وفي أولئك الغواني وهن يرمين الجمار ويخطرُن بمفاتهن يقول عمر بن أبي ربيعة:

(1) الأصفهاني، الأغاني، ج 19، ص 217.

فلم أر كالتجمير منظر ناظر ولا كلياالي الحج افتن ذا هوى
ومن وحي هذه الحياة المتطورة أوردت الفعل ظهر الشعر الغنائي وظهر إلى
جانبه فن الغناء للجواري.

نتيجة ذلك كله أصبحت المرأة ناقصة الثقافة إلا القليلات من أبناء الاشراف
فحرمت من تعليم القراءة والكتابة خوفاً من أن تتخذ صاحباً تراسله كما يفعل اللقيان.
ويرى الجاحظ أن المرأة يكفيها من العلم قراءة المصاحف وأنه يجب أن تصرف عن
حديث الغزل⁽¹⁾ ومنعت من الخروج من البيت كي لا يتعرض لها السفهاء، ولقد تولى
الفقهاء حمايتها عن طريق الوعظ والارشاد، فالامام الأوزاعي يعظ أن تكون المرأة
ملازمة لبيتها ولمغزلها، ولا تطلع إلى سطح الدار وتلبس الثياب الرثة، كل ذلك دعاها
إلى فق الحيل وارتكاب المعاصي⁽²⁾ وأدى ذلك إلى تردي الحالة الفكرية عند المرأة
الحرّة وأصبحت أسيرة الأفكار السائدة المختلفة وانغمست في ممارسات خرافية،
علها تستعيد زوجها وغدت موطن العادات المستبحة اجتماعياً مهما الاشتراك بمكاند
نسائية والايقاع بمن حولها..

أما الرجل وهو السبب المباشر لتلك الحالة التي وصلت إليها المرأة الحرّة،
فلقد ازداد غيرة وتعقيداً فأقفل الأبواب عليها، ومنعها من الكلام وأقام عليها الارصاد
والعيون. وأدى ذلك إلى حجاب المرأة بل أكثر من ذلك فقد حجر عليها، فصارت
تجالس العبيد والخدم ولا تخرج من بيتها إلا إلى القبر.

وعاشت المرأة الحرّة في غياهب الجهالة والاهمال، وكانت المرأة الحرّة إذا
مات زوجها يظل مرغوب فيها. والرجال لا يرون بأساً بالزواج منها ولكن فيما بعد
لما كثرت الجواري صاروا يعافون الحرّة إذا فارقت رجلاً واحداً، ويفضلون الاماء
وقد تداولها ما لا يحصى عدده من الرجال. إذن فوجود المرأة المستترقة في الحياة
الاجتماعية كان نكسة قوية للمرأة الحرّة وعودة إلى التخلف ولا نستطيع أن ننكر

(1) الأصفهاني: الأغاني، ج 10، ص 150 — 161.

(2) الغزالي، احياء علوم الدين، ج 2، ص 61.

أن المرأة المسترقّة كانت إيجابية في كل ميدان دخلته واستطاعت أن تثبت وجودها خاصة وأنها كانت مرغوبة يسعى الجميع إليها والحصول عليها هين على عكس المرأة الحرة التي عاشت على هامش المجتمع.

والحق أن وهن المجتمع العربي قد تآزرت فيه أسباب شبيهة بالأسباب التي أدت إلى وهن المجتمعين اليوناني والروماني (من أهمها الرق) فقد زاحم نساؤه المرأة الحرة الأصيلة في الأسرة التي تصدع كيائها ونيطت برجاله حماية الدولة فانقض بنيانها. ولا ريب أن الاسلام قد نقل المرأة العربية إلى مكانة أرفع عنها في الجاهلية وعمل على دمج الرقيق عن طريق حسن المعاملة والعنق ولكنه استبقى لضرورة اقتضتها الظروف أمرين كان الافراط فيهما من أسباب وهن الأسرة وهو تعدد الزوجات والتسري.

وكان العربي في الجاهلية مولعاً بالخمر والمرأة والطيب ومنع الاسلام الخمر ولكن لم يمنع تعدد الزوجات. ولقد ساعدت الظروف الاقتصادية على تحمل الانفاق بالإضافة إلى الظروف السياسية التي تستدعي الاستكثار من النسل وملك اليمين لترغيب العربي بالفتوح لأن العربي كان قريب العهد من الجاهلية ويرغب بالغنائم. والأمر الثاني دمج العرب عن طريق الزواج والتسري بالشعوب المتحضرة لتيسير نشر الدين والبعد عن البدولة ولكن العرب ابتعدوا عن الأهداف وعملوا على التمتع المطلق بملك اليمين كرخصة من رخص الدين ووقف الفقهاء صامتين وغفلوا عن الاضرار التي لحقت بالأسرة والمجتمع. أما الفساد فعالجوه بالتضييق على الحرة وأفسحوا المجال للجواري بمنافسة الحرة ودفعها للبيت والظلمة.

هذه بعض الآثار للرقيق في المجتمع الاسلامي وهي كما نلاحظ آثار إيجابية أحدثت نوع من الهزة العنيفة للكيان الاجتماعي الاسلامي غيرت مفاهيم وقضت على عادات وأوجدت قيم جديدة كادت لولا قوة التشريعات الاسلامية أن تُلون المجتمع الاسلامي بلونها وثقافتها ومفاهيمها الحضارية.

مصادر ومراجع البحث

مرتبة ترتيباً هجائياً حسب أسماء المؤلفين

أولاً: المراجع الأولية

- 1 — القرآن الكريم
بيروت، دار الكتاب العربي،
1966.
- 2 — كتاب الهد القديم المقدس الموصل،
مطبعة الآباء الدومنيكيين، 1874.
- 3 — الكتاب المقدس العهد الجديد
بيروت، مطبعة المرسلين اليسوعيين، 1937.
- 4 — ابن الأثير
1 — تاريخ الكامل
أبو الحسن عز الدين بن علي القاهرة، المطبعة الأزهرية، ط 1
المعروف بابن عبد الواحد 1301 هـ
الشيبياني 630 هـ 2 — أسد الغاب في معرفة الصحابة
طهران، المكتبة الإسلامية 1332 هـ
- 5 — ابن بطلان
نوارر المخطوطات (تحقيق عبد السلام هارون)
الشيخ أبي الحسن المختار مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
بن عبد البغدادي المتطبيب 1954
- 6 — ابن خلدون
مقدمة ابن خلدون

- عبد الرحمن بن محمد 808هـ — القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.
7 — ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان — حققه
أبي العياش شمس الدين
أحمد بن محمد محمد محي الدين عبد الحميد
بن أبي بكر 681 هـ — القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط 1 — 1948
8 — ابن سعد الطبقات الكبرى
أبو عبد الله محمد 230 هـ — بيروت، دار بيروت، دار صادر، 1958
9 — ابن عبد الحكم فتوح مصر والمغرب وأخبارها (تحقيق
أبو القاسم عبد الرحمن بن شارل توري) (لندن — بريل، د.م، 1920
عبد الله 257هـ —
10 — ابن عبد ربه العقد الفريد (تحقيق سعيد العريان)
أبو عمرو أحمد بن محمد القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 439 هـ —
ط 2 — 1953.
11 — ابن قتيبة الدينوري (276هـ) المعارف (صححه وعلق عليه محمد اسماعيل
عبد الله الصاوي)
القاهرة، المطبعة الإسلامية، ط 1، 1934
12 — ابن قيم الجوزية 1 — روضة المحبين
شمس الدين أبي عبد الله د — دمشق، د.م، د.ت
محمد بن أبي بكر 751هـ — 2 — شرح الشروط العمرية (مجرداً من
كتاب أحكام أهل الذمة) (تحقيق صبحي الصالح
دمشق مطبعة جامعة دمشق، ط 1،
1961.
13 — ابن ماجه سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد
أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوين (حققه محمد فؤاد عبد الباقي)
القزويني 275هـ — القاهرة، دار احياء الكتب العربية، 1952
14 — ابن منظور لسان العرب

- 711هـ — بيروت، دار بيروت، دار صادر، 1956.
- 15 — ابن هشام السيرة النبوية (تحقيق م السقا، أ. — الأبياري ع. ح. شلبي) القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى الباقي، ط 2، 1955.
- 16 — ابن الهمام شرح فتح القدير مع تكملة نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار الواحد السيولسي القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق 861هـ ط 1، 1316هـ.
- 17 — أبو داود سنن أبي داود (حققه محمد محي الدين سليمان ابن الأشعث السجستاني عبد الحميد الأزدي). القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط 2، كتاب الخراج
- 18 — أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم القاهرة، المطبعة للسلفية، ط 2، 1952هـ — 189هـ
- 19 — الأصفهاني أبو الفرج علي بن الحسين 356هـ القاهرة، دار الكتب، ط 1، 1927—
- 20 — البخاري صحيح البخاري بشرح الكرمانى أبي عبدالله محمد بن القاهرة، المطبعة المصرية، ط 1، 1943
- اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردنبه 256هـ
- البلاذري فتوح البلدان (تحقيق عبد الله الطباع وعمر الطباع) بيروت، دار النشر للجامعيين 1657 —
- 23 — أحمد بن يحيى بن جابر 279هـ
- 24 — الجاحظ البخلاء (تحقيق عبدالسلام هارون) القاهرة، دار الكاتب المصري، 1943
- أبو عثمان عمرو بن بحر 255هـ — ثلاث رسائل

القاهرة، المطبعة السلفية، 1344هـ

3 — كتاب مفاخر الجواني والغلمان

(تحقيق بلال)

بيروت، دار المكشوف، 1957.

ثلاثيات مسند الامام أحمد بن حنبل

دمشق، منشورات المكتب الاسلامي للطباعة

والنشر ط 1، 1961.

المختصر من المختصر من مشكل الآثار

حيدر آباد، مطبعة جمعية دائرة المعارف

العثمانية 1362هـ

كتاب الجبر والمقابلة

القاهرة، مطبعة فتح الله الياس نوري، 1939

كتاب مفيد العلوم ومبيد الهموم

القاهرة، المطبعة الشوفية، 1909

سير أعلام النبلاء (تحقيق إبراهيم الأبياري)

القاهرة، دار المعارف، د.ت

نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار

القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 3

1961.

1 — تاريخ الخلفاء الراشدين

القاهرة، مطبعة الاتحاد، ط 1، د.ت

2 — تاريخ الرسل والملوك (تحقيق أبو الفضل إبراهيم

القاهرة، دار المعارف، 1962

3 — تفسير الطبري جامع البيان عن

تاويل آيات القرآن (تحقيق م.م شاكر.أ. م شاكر)

25 — الحنبلي

محمد السفاريني

1172هـ

26 — الحنفي

أبو المحاسن يوسف

27 — الخوارزمي

محمد بن موسى

28 — الخوارزمي

جمال الدين أبي بكر

29 — الذهبي

شمس الدين محمد بن

أحمد بن عثمان

30 — الشوكاني

محمد بن علي بن محمد

1255 هـ

31 — الطبري

أبو جعفر محمد بن جرير

310هـ

32 - الغزالي احياء علوم الدين

أبو حامد القاهرة، المطبعة العلمية الشوفية، 1326هـ - 505 هـ

33 - مسلم الجامع الصحيح

الإمام أبي الحسن مسلم بيروت، دار الفكر، د.ت

بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري

34 - الماوردي الحكام السلطانية (تعليق م.ح الفقي)

أبو علي الحسين علي بن القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي سعد 458 هـ - 1966، ط 2،

35 - النويري نهاية الأرب في فنون الأدب

شهاب الدين أحمد بن عبد القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، 732 هـ - د.ت

36 - الوشاء الموسى أو الظرف والظرفاء

أبو الطيب محمد بن بيروت، دار بيروت، دار صادر، 1965.

37 - ياقوت الحموي معجم البلدان

الإمام شهاب الدين بيروت، دار بيروت، دار صادر 626 هـ - 1957

ثانياً: المصادر العربية الحديثة

1 - أمين أحمد ضحى الإسلام

القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ط 6، 1961.

2 - أنطاكي داود تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق

- القاهرة، المطبعة الأزهرية، ط 3،
1328 هـ
- 3 — خضري، الشيخ محمد تاريخ التشريع الإسلامي، القاهرة
المكتبة التجارية، 1965 هـ
- 4 — زيدان، جرجي تاريخ التمدن الإسلامي
القاهرة، دار الهلال.
- 5 — شفيق أحمد الرق في الإسلام
القاهرة، المطبعة الأهلية، ط 1، 1829
- 6 — عبد النور جبور الجواري، القاهرة، دار المعارف للطباعة
والنشر
- 7 — عجلاني، منير عبقرية الإسلام في أصول الحكم
دم، دار الكتاب الجديد، ط 2، 1965.
- 8 — العقاد، عباس محمود المرأة في القرآن،
القاهرة، دار الهلال
- 9 — العلي، صالح أحمد التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية
في القرن الأول الهجري
- بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1953
- 2 — محاضرات في تاريخ العرب
بغداد، مكتبة المثنى، ط 6.
- 10 — علي، جواد تاريخ العرب قبل الإسلام.
بغداد، مطبعة المجتمع العلمي العراقي
1959.
- 11 — قدورة زاهية الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي
بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 1،
1972.
- 12 — كفافي، محمد الحضارة العربية طابعها ومقوماتها

العامّة بيروت، دار النهضة العربية،

د.ت

ثالثاً: المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية

1 – أرمان، أدولف مصر والحياة المصرية في العصور

القديمة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية

د.ت

2 – بروكلمان، كارل تاريخ الشعوب الإسلامية

بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1965

3 – زوبرتسكي المشاعة، الرق، الاقطاع

بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1978.

4 – غودفروا النظم الإسلامية بيروت، دار النشر للجامعيين، 1961.

5 – لوبون غوستاف حضارة العرب.

القاهرة، دار احياء الكتب العربية،

1945.

6 – متر، ام الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري

القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر

ط 3، 1957.

7 – هارفي بورتر النهج القويم في دراسة التاريخ القديم

بيروت، مطبعة النجاح، 1884.

رابعاً: المصادر الأجنبية

1 – Durant, Will

Histoire de la civilisation

Paris, Payot, 1950

2 - Encyclopedia Britannica

Chicago, London, William
Benton Publisher, 1768.

3 - Encyclopedie de L'Islam

Paris, G.P. Maisonneuve,
1960.

4 – Fredouille, J.C

Dictionnaire de la
civilisation Romaine
Paris, Librairie Larousse,
1968.

5 – Gage, Jean

Les classes sociales dans
l'empire Romain.
Paris, Payot, 1971.

6 – Jouguet, Pierre

Les premieres civilisation,
Paris.Presse universitaires
de France, nouvelle edition 1950

7 – Kitto, H.D.F

Les Grecs Autoportrait
d'une civilisation
Paris, Arthaud, 1959.

8 – Lammens, H.S.J

L'Arabic occidentale avant
L'hegire Beyrouth,
Imprimerie Catholique 1928.

9 – Rachat, M.F

Dictionnaire de la
civilisation Grecque.
Paris, Librairie Larousse, 1968.

